جامعة الدكتور يحيى فارس - المدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلـــــوم التجـــارية

مساعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في التقليل من خطر عدم قدرة المستفيدين على السداد

دراسة حالة – وكالة المدية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص علوم مالية

✓ **من إعداد الطالبين:**

- **برويلة سفيان**
- **لغواطي مصطفى لطفي**

تحت إشراف الأستاذ:

زرواطي محمد

السنة الجامعية

2017/2016

كلمة شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل،

وفاء لأهل الوفاء، واعترافا بالفضل الجميل، نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من علمنا حرفا، أو أسدى إلينا معروفا، ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل زرواطي محمد و الأستاذ زاهي محمد الأمين حفظمها الله اللذين أشرفا على هذه المذكرة،

واللذين تقبلانا بصدر رحب طيلة عملنا، و لم يبخلا علينا بالنصح والمشورة والتوجيه.

كما نخص بالشكر الأستاذ الفاضل جبارة مراد الذي تفضل بقبول مناقشة هذه الرسالة.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل في كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية :اتشي شعيب الذي مد

لنا العون والمساعدة، كما نشكر كافة عمال مكتبة العلوم الإقصادية بجامعة المدية، وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة، سواء من قريب أو من بعيد.

إهـــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

والداي العزيزين

و أفراد أسرتي

و إلى كل من علمني حرفا

وإلى كافة من ساهم في هذا العمل

شكرا.

سفـيان

إهـــــداء

أهدي هذا العمل:

إلى أعز ما أملك في هذا الوجود إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما إلى

"والدي العزيزين"

أتمنى لهما طيلة العمر والصحة.

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا سندا لي في حياتي ولم يبخلوا بشيء من أجلي

وإلى كل عائلة" لغواطي و محرابي "كبيرهم وصغيرهم.

إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة بدون استثناء وإلى كل عزيز على قلبي

إلى أساتذتي الكرام من الابتدائية إلى الجامعة.

مصطفى

الفـــهرس

لموضوع **الصفحة**

فهرس المحتويات..... **I**
فهرس الجداول..... IV
فهرس الأشكال..... V
فرس الملاحق..... VI
مقدمة عامة..... **أ– ل**

الفصل الأول

عرض عام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد..... **2**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 3
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 3
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 6
المبحث الثاني: تصنيفات و معايير قياس حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 9
المطلب الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 9
المطلب الثاني:معايير قياس الحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 28
المبحث الثالث: أهمية و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 31
المطلب الأول:لأهمية الاقتصادية..... 31
المطلب الثاني:الأهمية الاجتماعية..... 35
خلاصة..... 37

الفصل الثاني

عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و معوقاتها

تمهيد..... 39

المبحث الأول :عوامل نجاح و انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 40

المطلب الأول :عوامل النجاح العامة..... 40

المطلب الثاني:عوامل النجاح الخاصة..... 42

المبحث الثاني: معوقات و تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 49

المطلب الأول: معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 49

المطلب الثاني :التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 55

المبحث الثالث :معالجة مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 59

المطلب الأول: حلول لمعالجة مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 59

المطلب الثاني: الأفاق المستقبلية لتطوير دور المؤسسات الصناعية و المتوسطة في التنمية الاقتصادية..... 63

خلاصة..... 69

الفصل الثالث

المشاريع المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، سبب تعثر عدد منها و الحلول المقترحة للنهوض بها (دراسة حالة وكالة المدية)

تمهيد..... 71

المبحث الأول: ماهية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب..... 72

المطلب الأول : تعريف الوكالة و مهامها..... 72

المطلب الثاني: تنظيم و سير العمل بالوكالة..... 76

المبحث الثاني: نظرة على المشاريع المقدمة من طرف الوكالة و التعرف على أسباب التعثر.. 105

المطلب الاول: حصيلة نشاط الفرع من 2010-2016..... 106

المطلب الثاني: النقائص و المشاكل التي تحول دون نجاح عدد من المشاريع المقدمة..... 113

المبحث الثالث: الحلول المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسات المتعثرة و النتائج المتوصل إليها..... 116

المطلب الأول: الحلول المقدمة من طرف الوكالة للنهوض بالمؤسسات المتعثرة..... 116

المطلب الثاني : النتائج المتوصل إليها بعد العمل بالحلول المقدمة 119

خلاصة..... 121

خاتمة عامة 123

المراجع 130

الملاحق..... 138

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	04
(2-1)	أشكال المؤسسات الخاصة	26
(3-1)	مقارنة بين المؤسسات الخاصة و العامة و التعاونيات	27
(1-3)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	88
(2-3)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	89
(3-3)	طريقة تسديد القرض (في حالة التمويل الثلاثي)	89
(4-3)	حصيلة نشاط الفرع من 2010/01/01 إلى 2016/12/31 حسب السنوات	107
(5-3)	حصيلة نشاط الفرع من 2010/01/01 إلى 2016/12/31 حسب النشاط	109
(6-3)	المؤسسات المتعثرة من 2010/01/01 إلى 2016/12/31 حسب النشاط	112

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	نموذج لهيكل تنظيمي تقليدي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة	05
(2-1)	نموذج لهيكل تنظيمي تقليدي بالنسبة للمؤسسات المتوسطة	05
(3-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	10
(1-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ لفرع المدية	80
(2-3)	مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار جهاز المرافقة	106
(3-3)	عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة من 2010/01/01 إلى 2016/12/31 حسب السنوات	109
(4-3)	عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة حسب النشاط من 2010/01/01 إلى 2016/12/31	111
(5-3)	عدد المؤسسات المتعثرة التي لجأت إلى صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض من 2010/01/01 إلى 2016/12/31	113

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	سند استلام الملف المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
02	شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب "التمويل الثلاثي"
03	بطاقة تقييمه للمشروع
04	دفتر الشروط "صيغة التمويل الثلاثي"
04	قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية الخاصة بالإنجاز "مرحلة الإنشاء"
05	الأمر بالسحب
06	الاستدعاء
07	الأمر بالتحويل
08	اتفاقية بداية النشاط
09	قرار منح الامتيازات الضريبية الخاصة بالاستغلال "مرحلة الإنشاء"

الملخص

تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية بالغة في الاقتصاديات العالمية فهي تشكل الغالبية العظمى من المؤسسات في الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعل رئيسي ومهم في قطاع الأعمال والشركات.

و نظرا لصغر حجمها عن عدم كفاية الموارد المالية التي تسمح بتجديد وتكوين رأس المال الثابت والعديد من المشاكل و العراقيل الأخرى والتي تحول دون نجاحها و استمراريتها ، وهي في سعي متواصل لتنمية قدراتها و إسهامها الفعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

فمن خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و غيرها من الهيئات المعنية بإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أولت الجزائر لهذا القطاع أهمية بالغة بالنظر لأهميته الاقتصادية و الاجتماعية و التي لها أثر كبير في النهوض بالاقتصاد الوطني و تنويعه ، و تسعى الجزائر إلى إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في قطاعات متعددة في مناطق مختلفة.

الكلمات المفتاحية: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ،التمويل ،السداد ،القروض ،التعثر .

Dans le monde du travail et de l’économie et a travers le monde, les petites et les moyennes entreprises sont privilégiées, car elles représentent la grande majorité des entreprises dans les pays développés et en voie de développement.

Elles sont considérées comme étant un moteur de dynamisme dans le secteur économique et les sociétés.

Etant donné leur petit volume et ressources financières limitées qui ne les aident pas a rassembler un capital stable et les obstacles qui freinent leur continuité et leur réussite, ces entreprises cherchent a développer leurs capacités pour booster l’économie dans leurs pays.

A travers L’ANSEJ qui représente un atout économique et social pour l’état et pour les jeunes, l’Algérie cherche a aller de lavant avec l’économie nationale et la varier en créant encore d’autre petites entreprise dans différent secteurs et a travers tout le pays.

مقدمة عامة

مقدمة عـامة

تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة و النامية على حد سواء ،حيث أجمع الباحثون على حيوية هذا القطاع باعتباره أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه و مرونته التي تجعله قادرا على فتح أفاق عمل من جهة و خلق ثروة كذا رفع تحديات المنافسة و غزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق من جهة أخرى .

و إن الحديث عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف جوانبه لا يزال يعد موضوعا من مواضيع الساعة، خاصة و أن جل الدراسات بينت بأن التنمية الاقتصادية لا يمكنها أن تتحقق إلا بوجود نسيج من المؤسسات قادر على تحقيقها.

و في ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد ، احتلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا رياديا في عملية التنمية الاقتصادية و أولت كثير من الدول اهتماما ،حيث عملت على توفير ظروف نجاحها و عملها و جعلها من الأولويات ضمن برامج التنمية .

و على غرار هذه الدول أدركت الجزائر أهمية و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصادها ، و لهذا بادرت باتخاذ مجموعة من الإصلاحات و التحولات حتى تكفل لها بيئة عمل مواتية و توجهها قدما نحو بلوغ الأهداف التنموية، لاسيما بعد التجارب الأولى التي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات وما أنجز عن ذلك من انعكاسات على المجتمع ، فكان لا بد من إعادة النظر في تلك السياسات والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

غير ان الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية المتتالية والمقترحة من طرف صندوق النقد الوطني و المؤسسات المالية العالمية ، و الخاصة بإعادة هيكلة أو غلق المؤسسات الاقتصادية العمومية، خلفت آثارا سلبية على الجبهة الاجتماعية و لاقتصادية للجزائر تتمثل في ما يلي:

- تسريح الأيدي العاملة و رفع مستوى البطالة .

- خفض الإنتاج المحلي .
- تفشي الفساد و الاختلاسات للأموال العمومية .
- ظهور ظواهر اجتماعية مزرية بسبب الفقر كالسرقة و المخدرات .
- سوء التسيير للممتلكات العمومية .

وكل هذا انعكس سلبا على القطاع الاقتصادي و الإنتاجي في الجزائر ، مما يتطلب تفكيرا جديا أو وجود البديل الأحسن للقضاء على هذه الظواهر ، لان عدم التحكم في التسيير بسبب ضخامة المؤسسات الكبرى و ظهور اللامبالاة و البيروقراطية ، ولد إنتاجية ضعيفة لمعظم المؤسسات ، مما حتم على الحكومات غلقها أو إعادة هيكلتها، و كل هده الحلول تتطلب التقليص الهائل للأيدي العاملة ،ولعل فتح المال أمام الاستثمار الخاص يؤدي إلى خلق مؤسسات مصغر ة جديدة منتشرة عبر التراب الوطني و تشجع العملية التنموية ، مما يؤثر حتما على زيادة الطلب على اليد العاملة في سوق العمل ، وهذا بدوره يساهم في التقليل أو القضاء على مشكل البطالة إذا أخذ الأمر بكل العناية اللازمة ، وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية ، لأن صغر حجم المؤسسات يجعل التحكم في تسييرها امرا سهلا والسلم الإداري بها خال من الحواجز البيروقراطية وعملية الاتصال بين المسئول و العامل البسيط أمرا متاحا ، كل ذلك يساهم في عملية رفع إنتاجية هذه المؤسسات و بالتالي توسيع نشاطها و تطوير منتجاتها و هذا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية .

و إن كانت معظم نتائج الدراسات و التقارير التي تم إ جرائها في الكثير من الدول العالم تؤكد على أن المؤسسات الصغيرة هي أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي ، نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقصادية و توفير مناصب الشغل ، فضلا عن إمكانية قدرا على الابتكار و الإبداع و التجديد و تطوير منتجات جديدة ففي نفس الوقت هناك الكثير من المشكلات منها التسويقية والمالية و الإدارية

بالإضافة إلى عقبات اخرى ترتبط بالقيود المفروضة على دخول الاسواق او التصدير ، و التي تهدد بقاء الكثير من المؤسسات و الصناعات الصغيرة ، ولهذا فقد تفطنت الكثير من الدول إلى ذلك ، فحظيت بالأولوية ضمن مختلف برامج و إستراتيجيات التنمية في البلدان الأكثر تطورا ، فعرفت ازدهارا كبيرا يؤكده ظهور العديد من الهيئات المرافقة لها ، و التي منحت لها الاهمية و العناية الخاصة .

يبقى الرهان كبيرا ، و الجزائر مطالبة بتوظيف أساليب تطوير فعالة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذه الأخيرة مطالبة بإحداث ثورة حقيقية ،كأفضل ضمان بالنسبة إليها للبقاء وضمان ديمومتها أولا ثم الاستمرار في النمو و الإرتقاء لمواجهة مختلف التحديات ولن يأتي ذلك إلا من خلال العمل و السهر على رفع تنافسيتها من خلال تحسين جودة منتجاتها و خدماتها باستخدام اساليب التسيير "فعالة و التكنولوجيا الحديثة و المعرفة العلمية لأساليب التسويق ، إضافة إلى هذا فإن تنافسية مرتبطة كذلك بدور الدولة و تنافسية الاقتصاد الوطني ككل ، ما يستدعي إدخال تصحيحات و تعديلات عليه حتى يكون أكثر تماشيا مع متطلبات هذه المؤسسات ومتطلبات اقتصاد السوق .

ولقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بإقامة برامج للدعم تهدف إلى مساعدة اصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزويدهم بالدعم المادي و تقديم النصح و الاستشارة فيما يتعلق بكل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء مؤسسة صغيرة و ايضا لتفادي الأخطار التي تواجه هذه المؤسسات ولهذا فقد شكل موضوع دعم و متابعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد المواضيع التي بالاهتمام الخاص من طرف الهيئات و الحكومات ولعل هذا الاهتمام من شأنه إبراز الأهمية التطبيقية التي من خلال يتم التعريف بمختلف الإجراءات و المهام و المساعدات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمنشئين .

ولهذا يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في محاولة تسليط الضوء على مدى مساهمة أجهزة **الوكالة** الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التخفيف من حدة الصعوبات و المشاكل و الأخطار التي تواجه المنشئ عند قيامه بإنشاء مؤسسة صغيرة و على مستوى أداء هذه الأجهزة .

وعليه يمكننا أن نطرح الإشكالية العامة التالية التي تتحمور عليها هاته الدراسة :

- **ماهي مساعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التقليل من مخاطر عدم قدرة المستفيدين من السداد ؟**

وعلى أساس هذه الإشكالية هناك جملة من الاسئلة الفرعية التى سنحاول الإجابة عليها في هذه الدراسة

- هل يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة **أن** تساهم في التنمية **الاقتصادية**؟
- هل تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشاكل و عراقيل تحول دون استمراريتها و هل هناك من **حلول**؟
- **مامدى** بجاعة الاساليب المعمول بها في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في رفع المخاطر **والصعوبات** عن المنشئ ومؤسسته الصغيرة للعب دور فعال في الاقتصاد الوطني؟

ومنه يمكن التوصل لإجابات لهذه التس**اؤلات وإعطاء** اقتراحات موضوعية في هذا المجال

الفرضيات:

- تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **الغالبية العظمى من المؤسسات** في **الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء** ولها أثر كبير في رفع الدخل الوطني الإجمالي للكثير من الدول وخاصة في الدول المتقدمة .

- يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم العديد من العراقيل التي تؤثر على أدائه وقدرته التنافسية ، وإن تأهيل المحيط الإداري و تأهيل العنصر البشري و الالتزام بمعايير الجودة العالمية من المتطلبات الأساسية لمواجه التحديات .
- تمكنت الوكالة و الجهاز ككل من تحقيق من تذليل الصعوبات و إعطاء الحلول و التسهيلات للمنشئين الصغار وقد تمكنت هذه المؤسسات من مواصلة النشاط و تحقيق أهداف البرنامج المسطر للوكالة .

_ دوافع اختيار الموضوع:

- التناسق الموجود بين موضوع الدراسة و طبيعة الاختصاص (مالية) ،وكذا الميول الشخصي لدراسة قطاع المؤسسات و المتوسطة.
- الأهمية الكبرى لهذا القطاع في الجزائر لاسيما في مجال التنمية الاقتصادية.
- محاولة عرض مجهودات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الرامية إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أهمية الدراسة:

- يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى جانب وجود تحديات عالمية فرضتها عملية التنمية الاقتصادية العالمية ، فقد تولدت الحاجة إلى إيجاد قطاع قوي من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادر على المنافسة ، لكي يتسنى له أن يلعب دورا رياديا في عملية التنمية .
- أما بالنسبة لأهمية التطبيقية فتعتبر دراسة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دراسة تستحق الاهتمام التطبيقي والعملي ،حيث انها تسهم في التعريف بمختلف العوامل التي قد تسهم في تثمين دورها مما يزيد

في معرفة المسؤولين بأهمية تأثير هذه العوامل على نجاح عملية إنشاء المؤسسة الصغيرة وكيفية توظيفها في الواقع.

- تتمثل الأهمية الأساسية لهذه الدراسة في محاولة تسليط الضوء على مدى مساهمة المرافقة في التخفيف من حدة الصعوبات و المشاكل و الأخطار التي تواجه المنشئ عند قيامه بإنشاء مؤسسة صغيرة و كذا تلك الأخطار التي توجهها عند بداية نشاطها و أيضا على رؤية النظام الجزائري لمفهوم المرافقة وأثرها على إنشاء وتنمية المؤسسة الصغيرة ، وذلك من خلال التعرف على دور أجهزة المرافقة المتواجدة في التخفيف من حدة الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا هذه إلى ما يلي :

- إبراز أهمية و دور المؤسسات الصغير و المتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة.

- البحث عن الوسائل و الأساليب اللازمة لتنمية هذا القطاع .

- محاولة إبراز و تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و تحديد أهميتها في سعيها لمرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساعدة مالكيها على الإيفاء بـ يوم.

- تقديم حلول ميدانية للقروض المتعثرة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إطار إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

حكيم شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة بن خدة بن يوسف الجزائر،سنة 2008.

وقد توصل الباحث من خلال دراسته للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى النتائج التالية:

01- **إن ترقية وتطوير قطاع المؤسسات** الصغيرة والمتوسطة يعتبر في المرحلة الراهنة وفي المدى المتوسط والطويل كخيار استراتيجي في الجزائر، لا بد للسياسات المتبعة والحكومات المتعاقبة على صنع القرار أن تولي هذا القطاع أهمية بالغة في دراسا **ا المستقبلية إذا أرادت فعلا أن تطور استثمار ا وتقضي** على مشكل البطالة في الجزائر، **وأن تصنع نسيجا صناعيا قويا ومتكاملا، واندماجا صناعيا شاملا،** كما أن الاستفادة من تجارب الدول الرائدة أمر مطلوب في استشراف المستقبل.

02- توصلت الدراسة إلى انه ومن خلال الأرقام والإحصائيات المقدمة حول الجزائر

أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسع مستمر عبر القطاع الخاص ، كما أن المؤسسات الكبرى في تراجع كبير ممثلة للقطاع العام ، وهذا ما تفسره نسبة التشغيل في كلا القطاعين ،حيث هناك توظيف متزايد في القطاع الأول مع توظيف متناقص في القطاع الثاني.

قصور مصادر التمويل والتي تتركز في إحجام الجهات التمويلية عن توفير التمويل اللازم ل**تأسيس وتشغيل** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط ملائمة لوضعها وقدراتها فضلا عن وجود جهة معينة تتولى ضمان مخاطر **الائتمان** الموجهة لها.

المعوقات الادارية والاجرائية ،والتي تتمثل في ضعف الخبرات الإدارية ،إضافة إلى إفتقار معظمها للهيكل التنظيمي السليم ،والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق الكثير من المشاكل .

الدراسة الثانية

غيتي نسرين،مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسات إنتاجية صغيرة ، رسالة ماجيستير،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة قسنطينة ، سنة 2009

توصلت الباحثة من خلال دراستها لمرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى النتائج التالية:

تعتبر المرافقة شيء جديد في الجزائر حيث مازالت المؤسسات لم تعتني به بعد كمهنة ،لأن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كقطاع عام ليس لها رؤوس أموال مادية أو بشرية مخصص لذلك فهي فقط حلقة وصل بين الوزارة التي اخذت على عاتقها عملية مساعدة المنشئين و بين المجتمع .

بالتالي فالوكالة غير مهيأة كمدرسة يتخرج منها المرافقين و لا هي منظمة لباطرونا جزائري متكون له وجود في المجتمع ،ففيما يخص الباطرونا كهيئة فهي و ليدة دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق ، و إذ موجودة من قبل فلم تكن لها الحرية اللازمة لمباشرة عملها في مجتمعنا .

لهذا فالوكالة ليست لها لا الخبرة و لا الموارد البشرية ،سوى ما تمليه عليها الوزارة فهي أداة طوعية لحكومة هي تقوم بتسطير الإستراتجيات الخاصة بالمجتمع .

لكن هذا لا يمنع من تطلع المرافقين إلى مزاولة هذه المهنة ، حيث كثيرا ما يطمح هؤلاء في أن تكون هناك مدارس مخصصة لتكوين المرافقين ، إما أن تكون تابعة للتعليم العالي أو أن تتمثل في مدارس حرة على غرار ما هو موجود في الدول التي اختبرت المقاولتية خاصة بعد ما دخلت الجزائر في اتفاقية بولونيا ، مثل هذا الانخراط ربما سيسمح في المستقبل بوجود مثل هذا الوظيف و الذي أصبح ضرورة من ضرورات وجود أي مؤسسة من المؤسسات سواء كانت إنتاجية أو خدماتية .

الدراسة الثالثة:

بوالبردعة نهلة،الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،رسالة ماجيستير،كلية الحقوق ،جامعة قسنطينة،سنة2012

وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها لمدى نجاعة الإطار القانوني الخاص بدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية و الاجتماعية إلى النتائج التالية:

1-لقد كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مهمشا لفترة طويلة من الزمن (المرحلة التي سبقت تطبيق سياسة الإصلاحات الإقتصادية) حيث تم إخضاع مختلف نشاطات القطاع الخاص بما فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى المراقبة الصارمة و الإشراف المباشر لأجهزة الدولة و تحديد و توجيه نشاطات هذه المؤسسات بما يتماشى مع إستراتيجية التصنيع المنتهجة و طبيعة التوجه الإقتصادي الإشتراكي للسياسة الإقتصادية و قد ساهمت السياسات و الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة في عرقلة تطور هذا القطاع .

2-تعتبر سنوات التسعينات بداية الإهتمام الفعلي و الجدي بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إذ يعتبر قانون الإستثمار لسنة 1993 إنطلاقة فعلية للإستثمار بشكل عام و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص كما يعتبر القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 01-18 يعتبر بمثابة حجر الأساس لتطور هذا النوع من المؤسسات .

3-التزايد الواضح في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص خلال العشرية الأخيرة جعلها تلعب دورا في التنمية الإقتصادية و الإجتاعية خاصة في مجال التشغيل لاسيما في تقلص دور الحكومة الفعال في التوظيف ومنه يمكن إعتبارها المدخل الأساسي في الوقت الراهن للحد من البطالة في الجزائر .

4-التوزيع الغير العادل في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

5- المرافقة تلعب دورا كبيرا في بعث و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أن هذا الدور في الجزائر يبقى محصورا في تمويل تلك المشاريع وتبقى أشكالها الأخرى مجرد حبر على ورق.

الدراسة الرابعة :

بوعبدالله هيبة،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،سنة 2009.

وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و مصادر تمويلها إلى النتائج التالية:

يتمثل المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدم قدرتها في الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي المنظم ، ويرجع ذلك لكثرة عنصر المخاطرة ولعدم وجود الضمان المناسب إضافة إلى ضعف **قدرا** التفاوضية أمام البنوك والمؤسسات المالية مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم .

أما الصعوبات التمويلية أصبح من الضروري البحث عن مصادر و اليات أخرى للتمويل خاج القطاع المصرفي التقليدي ، وهنا فإن العديد من الدول عملت على إيجاد تقنيات تعمل على تقليص من حدة **المشكل التمويلي** ،حيث عمدت حكومات هذه الدول **على وضع برامج تحفيزية لتنظيم ودعم ا لمؤسسات** الصغيرة والمتوسطة في الحصول على أموال اللازمة خاصة من البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة **كمؤسسات رأس مال المخاطر .**

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة في الدول المتقدمة قد تجاوزت الكثير من الصعوبات **خاصة التمويلية ، وذلك بفضل ابتكار و استخدام تقنيات حديثة على مستوى البنوك بما يمكنها من التحكم**

في المخاطر و التكاليف و من ثم التوجه نحو خدمة هذا القطاع . إلا ان مثيلاتها في الدول النامية عامة و الجزائر خاصة لازالت تواجه الكثير من الصعوبات من أبرزها مشكلة التمويل التي أصبحت فعلا تعيق تطورها بدء من مرحلة الإنشاء إلى التوسع وهذا نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها ، و الذي يتسم بشيء من الضحالة ، و افتقاد التقدم وعدم انتشار وافتقار العديد من أدوات التمويل المختلفة مثل التأجير التمويلي ورأس مال المخاطر إضافة إلى ضعف دور السوق المالي .

منهج الدراسة :

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة و كذا الأسئلة الفرعية تم اختيار المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي يتناسب مع نوع و طبيعة الموضوع لوصف الظاهرة المراد دراستها و تصوير أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها.

كما أننا سنستخدم المنهج التحليلي في الجزء التطبيقي و الأدوات المستعملة فتتمثل في برنامج معالج الجداول إكسال وذلك لتجميع المعطيات في شكل جداول و أشكال من خلال عمليات إحصائية.

حدود الدراسة:

تمتد هذه الدراسة التي قمنا بها خلال الفترة الممتدة من 2010-إلى-2016 حيث حاولنا في هذه الدراسة إبراز الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مرافقة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة ومساعدتهم في تخطي العقبات و الصعوبات التي تصادفهم.

التقسيم المنهجي:

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات الموضوعة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي

- **فتناولنا في الفصل الأول تشخيص عام** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في **المبحث الأول** تطرقنا إلى **كل ما تعلق بـ ا من تعاريف وخصائص ،أما المبحث** الثاني **عرضنا** أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير قياس حجمها وفي المحور الثالث فتطرقنا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **وتناولنا في الفصل الثاني** أسباب إنتشار و نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبحث **الأول و**المشاكل و العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثاني.
- **كما تطرقنا في الفصل الثالث** باعتبارهفصل تطبيقي إلى ماهية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و كيفية تمويلها للمشاريع التي تمنحها للشباب الذين تتوفر فيهم شروط القبول و كذا الأرقام و الإحصائيات المحلية لهذه المؤسسة و أسباب **تعثر بعض المشاريع و كيفية التعامل مع الشباب المستفيد من التمويل و الذي** لم تنجح مشاريعهم و معرفة تلك الأسباب التي أدت إلى هذه الإخفاقات و محاولة التوصل إلى حلول ناجعة للحد من المشاكل و الصعوبات التي تواجه هؤلاء الشباب و بعث نفس جديد و ميكانيزمات فعالة في عمل الوكالة.

الفصل الأول:

تشخيص عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمـــهيـــد

يتسم الاقتصاد في وقتنا الحاضر بنظام مفتوح على العالم في أطار ما يعرف بالعولمة وفي ظل هذه التحولات ثبت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل العنصر اللازم للتكامل و التنوع الاقتصادي كما إ تعتبر المصدر الأساسي للثروات و التشغيل وعاملا لترقية الصادرات فهي إذا محرك **هام للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان .**

هذه الحقيقة جعلت الدول تهتم بهذا القطاع **من خلال وضع برامج لتشجيع الاستثمار من خلال أساليب أخرى عديدة كالخوصصة و التصنيع.**

ولهذا يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المواضيع **الحساسة و** الهامة **و** لذلك للأهمية القصوى التي يلعبها هذا القطاع في المجال **الاقتصادي** عن طريق المساهمة في رفع الناتج الوطني .

و لإثراء خذا الجانب و بيان الدور الذي تضطلع به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في **الاقتصاديات الدولية على المستوى النظري سنقوم بتشخيص القطاع بصفة شاملة و سنقوم بتحليل هذا الفصل من خلال المباحث التالية :**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

المبحث الثاني: أشكال و معايير قياس حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

المبحث الثالث: الأهمية **الاقتصادية و الاجتماعية** للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بين الدعائم الأساسية في البناء الاقتصادي فهي تمثل حجر الزاوية في بناء قاعدة اقتصادية متينة ،واختلفت تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى حسب طبيعة و خصوصيات كل منها .

ولهذا سنعمل من خلال هذا المبحث على التطرق للتعاريف المختلفة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التطرق إلى خصائصها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين و يخدم السوق المحلية .[1]

هي مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط و تستخج رؤوس أموال صغيرة أو متوسطة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة و تتبع أسلوب الإنتاج الحديث أي يغلب على نشاطها الآلية و تطبق مبدأ تقسيم العمل [2].

1. **تعريف منظمة العمل الدولية** :هي الصناعات التي تظم وحدات صغيرة و متوسطة تنتج و توزع سلع وخدمات تتأثر غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص ،و تستخدم تقنية ذات مستوى منخفض ،وعدد عمالها من 10 إلى 500 عامل[3].
2. **التعريف المعتمد في الولايات المتحدة الامريكية** :حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذ المؤسسات بالولايات المتحدة الأمريكية فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 ماجدة العطية ،**إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الثانية، سنة 2004، ص15.
2 محمد محروس إسماعيل،**إقتصاديات الصناعة و التصنيع، مؤسسة** شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 1992، ص211.
3 عبد الرحمان يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص17.

تتمثل في ذلكالنوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارا بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر عل مجال العمل الذي تنشط في نطاقه ففي المؤسسات الصناعية يتوقف التعريف عل معيار العمالة في المشروعات الخدمية يستخدم معيار قيمة المبيعات[1].

وقد وضع هذا القانون الحدود القصوى كما يلي:[2]

أ. مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 ال 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

ب. مؤسسات التجارة بالجملة من 5 ال 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

ج. المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 أو أقل.

3.التعريف المعتمد في الجزائر :على غرار مختلف دول العالم فالجزائر حاولت إعطاء تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعرفتها بموجب القانون01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي [3]:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأ ا مؤسسة انتاج السلع أو/و الخدمات تقوم بتشغيل ما بين شخص و 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياربن دينار أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية ما بين 100 و500مليون دينار جزائري بالإضافة إلا أا تستوفي معايير الاستقلالية.

فالمؤسسات المصغرة جدا هي تلك المؤسسات التي تشغل ما بين 01 و 09 أشخاص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 20 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوزمجمو ع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار جزائري.

---

1 قمان أنيسة،**محاولة بناء خلية لليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة عينة** من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس ،2014،ص69.

2 جمعة هوام،شافية شاوي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الملتقى الوطني الاول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزا ئر خلا** الفترة 2000-2010 بومرداس يومي 18-19ماي 2011 ص438.

2 الجريدة الرسمية **المواد** 4،5،6من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،رقم01-18،الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخ يوم السبت 30 رمضان 1442 الموافق ل 15 ديسمبر 2001،ص.07.

تعرف المؤسسات الصغيرة بأ ا تلك المؤسسات التي تشغل ما بين 10 و 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوزمجمو ع حصيلتها السنوية مئة مليون دينار.

أما المؤسسات المتوسطة فهي تلك التي تشغل ما بين 50 ال 250 شخص يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار دينار جزائري أو يكونمجمو ع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري.

وبناء على ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

الجدول رقم(1-1) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية
المؤسسة المتوسطة	من50 إلى 250عامل	200مليون إلى 02 مليار	من 100 إلى 500 مليون
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49عامل	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09 عامل	أقل من 20 مليون	أقل من 10 ملايين

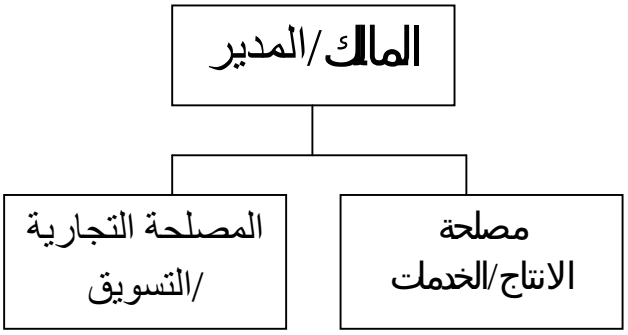
المصـــــدر: الجريـــدة الرسميـــة للجمهوريـــة الجزائريـــة،القانون التـــوجيهي لترقيـــة المؤسســـات الصـــغيرة و المتوسطة،العدد77،ديسمبر 2001،ص06.

-الهيكل التنظيمي: يمثل مخطط المشروع أو هيكلته الإدارية التي تبين نشاطات ووظائف المشروع ليصار إلى توزيعها على الموارد البشرية العاملة على المشروع،إذ يهدف التوزيع إلى الاستفادة من تخصصية عمل هذه الموارد سواء عن طريق تجزئة أعمال المشروع على الأفراد أو عن طريق تجميع الأعمال على فرق عمل المشروع ليصار إنجاز المشروع بالكامل.[1]

يمتاز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبساطة الشديدة و عدم التعقيد كالذي نجده في المؤسسات الكبرى لصغر حجم المؤسسة و كذا لتركز المسؤوليات في جهة واحدة و عدم تشعب الفروع بالشكل الذي قد يعقد من هيكلها.

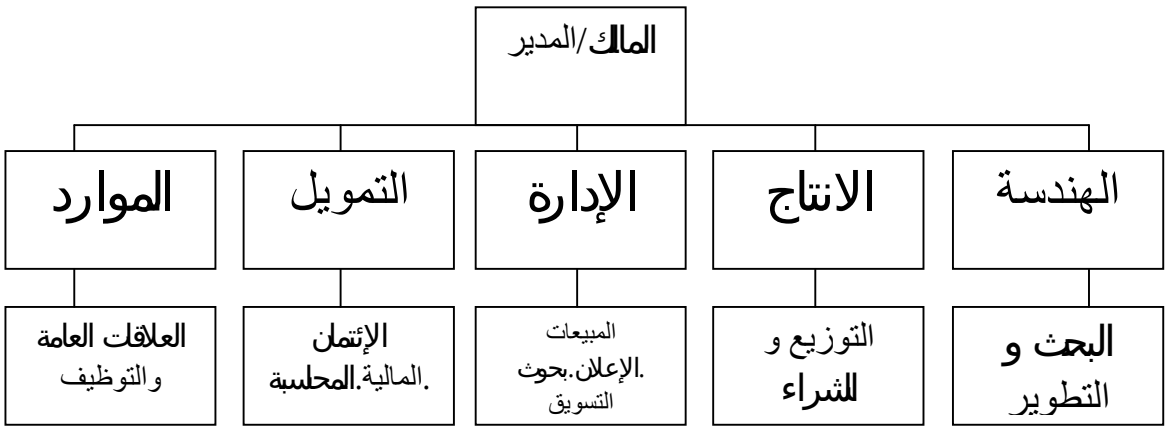
1حسن إبراهيم بلوط،**إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**،دار النهضة العربية،بيروت ،لبنان،2002،ص65.

الشكل رقم(1–1) نموذج لهيكل تنظيمي تقليدي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة



المصدر:أحمد رمزي،**إدارة التسويق في المشروعات الصغيرة**،الطبعة الأولى،دار النهضة العربية،مصر،القاهرة،2005،ص102

الشكل رقم(1–2) : نموذج لهيكل تنظيمي تقليدي بالنسبة للمؤسسات المتوسطة



المصدر: أحمد رمزي،**إدارة التسويق في المشروعات الصغيرة**،الطبعة الأولى،دار النهضة العربية،مصر،القاهرة،2005،ص102.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتمثل أهم خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ما يلي :

1) **سهولة التأسيس**: إن إنشائها لا يحتاج إلى رأس مال كبير لتمويلها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، وهذه الخاصية شجعت أصحاب المدخرات القابلية إلى اللجوء لإقامة المؤسسات دون المشاركة مع

الآخرين، كما أن استخدامها تكنولوجيا اقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية أدى بدوره إلى انخفاض مستويات معامل (رأس المال/العمل) نسبيا في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وهو ما يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على استيعاب فائض العمالة، وتخفيض نفقات وتكاليف الصيانة ومن ثم الإقلال من مشكلات هذه المؤسسات[1].

2) مركز للتدريب الذاتي :إن طابع هذه المؤسسات يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الانتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية والمالية وهذا ما يساعدهم في الحصول على المزيد من المعلوماتو المعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قد ر ام و يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة[2].

3) القابلية للتجديد والابتكار :تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي والبحث العلمي خاصة في مجالات التكنولوجيا من خلال تركيزها عل الجودة والتفوق في مجالات العمل وتشجيع العمال على الإقتراح وابداء الرأي والاستفادة منها ومن تجارب الأخرين.

4) القدرة على التكيف مع متغيرات السوق :تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرة كبيرة على التجديد المرونة والتكيف مع متغيرات ومستجدات ا لسوق و قدرا على اتخاذ القرارات السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وهذا نتيجة للاتصال المباشر والقدرة عل التأثير بين المدير والعاملين والعملاء والموردين.

5) سهولة القيادة والتوجيه :خاصة في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع لسهولة اقناع العمال بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشرف ، وهذا نتيجة لسهولة وبساطة التنظيم من خلا التوزيع

1 عثمان لخلف،**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها و تنميتها**،دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 2004،ص6.

2 قمان أنيسة، ، مرجع سابق،ص72.

المناسب للاختصاصات بين أقسام المؤسسة والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام وكذا التوفيق بين المركزية لأغراض التحقيق والرقابة واللامركزية لغرض سرعة التنفيذ.

6) ارتفاع معدل دوران المخزون :كما يمتاز هذا النوع من المؤسسات بارتفاع سرعة دوران مخزون المبيعات مما يعكس ارتفاع درجة نشاط المؤسسة[1].

وبالإضافة إلى الخصائص السابقة يمكن أيضا إدراج الخصائص التالية:

- غالبا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنتاجها بشكل أساسي على الخامات المحلية والموارد الطبيعية المتاحة داخل المجتمع المحلي، وفي حالات الصناعة يمكن لها استخدام الخامات التالفة أو التي هي في حكم الفاقد من المؤسسات الكبيرة[2].
- قدرة هذه المؤسسات على الانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم، وهذا الانتشار الواسع مرده قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية، حيث ساعد هذا الانتشار على تحقيق تنمية متوازنة جغرافيا بين مختلف الأقاليم والمحافظات وقلص أوجه التفاوت في الدخول والثروة بين المناطق، وساهم في إعادة التوزيع السكاني للدولة[3].
- من المزايا المهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أن العوائد على رأس المال للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام أكثر منها للمؤسسات الكبيرة، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة

1 قمان أنيسة، ،مرجع سابق،ص73.

3 سعيد عبد الرسول محمد،**الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**،المكتب العلمي للنشر و التوزيع،الاسكندرية ،1998،ص40.

1 شعيب أتشي،**واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008،ص 15.

فالولايات المتحدة مثلا والتي قارنت بين العائد على رأس المال للسنوات1980-1996 وجدت بأن العوائد التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر منها من المؤسسات الكبيرة[1].

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساندا حيويا للمؤسسات الكبيرة والصناعات المتقدمة لما تقدمه من صناعات مغذية وخدمات وأيضا في توزيع النتجات[2].
- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة والتكيف في الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي، ويؤدي نقص حجم القوى العاملة إلى إمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة ونقص تكلفة العمل النسبي.
- تتيح أغلب فرص العمل الجديدة المطلوبة للدول التي تواجه مشكلات البطالة.
- نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون في نطاق جغرافي محدود نسبيا.
- فعالية الاتصالات و وجود فرق عمل بين العمال و المالك.
- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وخاصة الصغيرة منها وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث إدارة العاملين، ويكون هناك اتصال وثيق بين الإدارة والعمال والمنتجين[3].
- السمة السلبية الأهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنا أكثر عرضة للفشل والموت، أو التصفية والغلق من المؤسسات الكبيرة بكثير، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى[4].

2 شعيب أتشي ،مرجع سابق،ص15.

3 محمد صالح الحناوي ومحمد فريد صحن، **مقدمة في الأعمال**، دار الجامعية،الإسكندرية،2004،ص62.

3 ناصر دادي عدون،**إقتصاد المؤسسة**،دار المحمدية العامة،الجزائرية ،1998،ص66.

4 سعاد نائف البرنو طي،**إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان،الطبعة الأولى،2005،ص82.

- تحتاج كغيرها من الأنشطة الاقتصادية إلى الموارد المالية والمادية والبشرية وعليه فإنها تسعى للحصول على هذه الموارد بأقل التكاليف وأفضل مستوى للجودة وتعمل على تعظيمها لتساهم جديا في إنجاز أهدافها الإستراتيجية.
- قلة التدرج الوظيفي باعتبار ان عدد العمال بها محدود مما يساعد على سرعة و سهولة التحكم فيها.[1]
- تم باستمرار بالعمل على إنجاز أهدافها و أداء مهامها وفقا لفلسفة الكفاءة والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة ولذلك فإنها تم كثيرا بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لضمان بقائها و ديمومتها ونموها بعد تعداد جملة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنتقل الان إلى ذكر اشكالها و معايير قياس حجمها .

المبحث الثاني: تصنيفات و معايير قياس حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

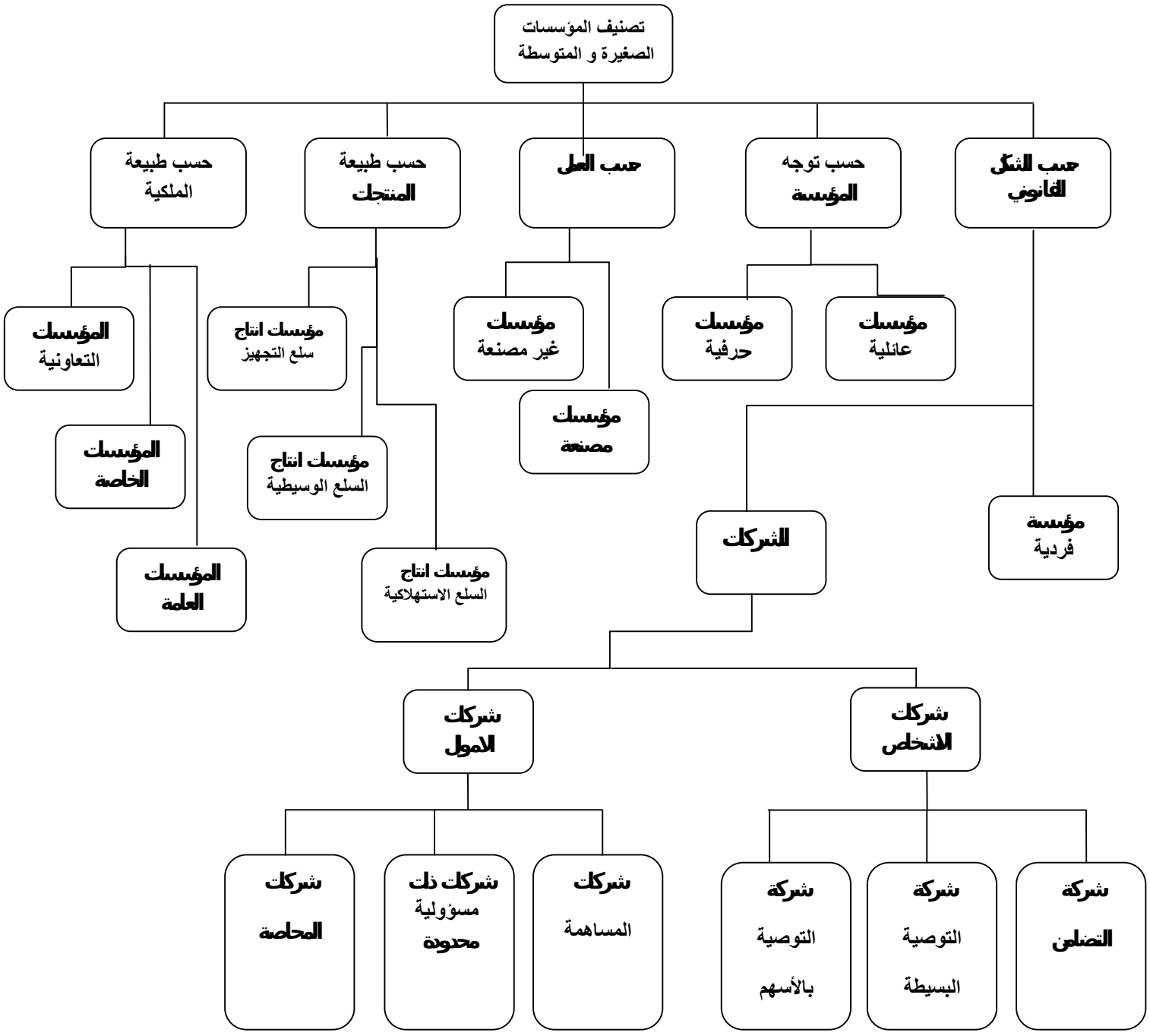
تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدة أشكال و ذلك وفق معايير تتعلق بطبيعة منتجا ا و طبيعة نشاطها و حسب شكلها القانوني ،إضافة إلى ذلك هناك معايير مختلفة لقياس حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سنقوم بعرض كل هذا في هذا المبحث.

المطلب الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

توجد في الحياة الاقتصادية العديد من أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تختلف في أنماط و مجالات أنشطتها الاقتصادية، وحجم أعمالها، وإمكانيا ا المادية، ولكثرة الاختلافات فيما بينها، فإ ا تصنف إلى أشكال مختلفة يمكن توضيحها في الشكل التالي:

1 مدحت القريشي ،الاقتصاد الصناعي، جامعة البقاء التطبيقية،دار وائل للنشر، الأردن،2001،ص183.

الشكل رقم(1–3): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.



المصدر: شعيب أتشي،واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008،ص 20.

أولا –تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، وهو الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة للمؤسسة عند تكوينها والتي تحدد حقوق و واجبات تلك المؤسسات وتنظم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتعامل معها، وبالتالي تحكم سير نشاطها[1].

1–المؤسسات الفردية

المؤسسة الفردية هي التي يقوم ا شخص واحد تتوافر فيه صفات الرأسمالي والمنظم والمدير[2] فهو المسؤول عن تكوين رأسمالها واتخاذ إجراءات تكوينها، وهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها، وفي المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات، ويتحمل أيضًا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل وممارسة النشاط، ومسؤولياته غير المحدودة.

والمؤسسة الفردية ذا الشكل تمثل الشكل المسيطر للمؤسسات الخاصة في مستهل الثورة الصناعية وحتى منتصف القرن التاسع عشر؛ حيث حدث ابتداء من هذا التاريخ تطور هام في ازدياد أهمية الشركات المساهمة التي أصبحت أكثر أشكال المؤسسات الخاصةتطورا في وقتنا الحالي، وإن كانت قائمة الآن في كثير من الدول المتخلفة.

1 عبد الغفور عبد السلام و آخرون،**إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2001،ص24.

2 عادل أحمد حشيش، **أصول الإقتصاد السياسي:مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الإقتصاد**، دار النهضة العربية،بيروت ،1992،ص129

مزايا و عيوب المؤسسات الفردية:[1]

أ–المزايا:

- سهولة وبساطة إجراءات التكوين .
- لا تحتاج إلى رأس مال ضخم من أجل الانطلاق
- تستفيد من عدة مزايا في مجال الضرائب.
- حرية تصرف المالك في الإدارة .
- إنفراد المالك بصافي الأرباح في حالة نجاحه.

ب–العيوب:

- ارتباط حياة المشروع بحياة المالك ، فالمشروع ينتهي بوفاة المالك ، بالرغم من إمكانية قيام الورثة باستلام إدار ا إلا أن هذا الاستمرار يكون بشكل جديد مع ملاك جدد .
- ارتفاع معدل فشل المشاريع نتيجة نقص خبرة صاحب المشروع وكذا عدم قدرته على الإلمام بجميع النواحي الإدرية والفنية والإنتاجية .
- المنافسة الشديدة في مجال نشاط المشروع نظرا لتعدد المشروعات المماثلة.

2–الشركات:

تعرف الشركة بأ ا عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة[2].

وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسين هما :شركات الأشخاص، وشركات الأموال.

2–أ –شركة الأشخاص:

1 بوعبدالله هيبة،**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر ،2009،ص47.48.

2 عمر صخري، **إقتصاد المؤسسة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الثالثة، 2003،ص27.

وهي امتداد للمؤسسة الفردية وتقع ضمن ما يسمى بشركات الأشخاص، وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء في هذا النوع عن عشرين شخصا لتعاطي أي عمل بالاشتراك، وذلك بقصد اقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة[1].

***شركة التضامن:**

يتكون هذا النوع من المؤسسات الصغيرة عندما يتفق شريكان أو أكثر على تكوين مؤسسة صغيرة تمارس أنشطة معينة بغرض تحقيق أهداف محدودة[2].

ويكون الشركاء فيها مسؤولين شخصية وبالتضامن وبالتكافل عن جميع التزاما ا في الأموال الخاصة،علما أن عنوا ا يتألف من أسماء جميع الشركاء المكونين لها، أو من لقب أو كنية كل منهم، أومن اسم واحد أو أكثر.

مزايا و عيوب شركة التضامن:

أ–المزايا:

- نتيجة للمسؤولية التضامنية للشركاء داخل وخارج المؤسسة تزداد ثقة المتعاملين.
- تتفق شركة التضامن مع المؤسسة الفردية من حيث سهولة وبساطة التكوين، حيث لا يحتاج تكوينها إلى إجراءات قانونية معقدة أومطولة.
- حرية تصرف الشركاء المتضامنين بإدارة الشركة.
- لها قدرة تجميع الأموال اللازمة وممارسة أنشطة اقتصادية واسعة والحصول على التسهيلات المالية وتوفير خبرات للنمو والتطور.
- تستطيع أن تحصل على حجم كبير نسبيا من الائتمان؛ نظرا لما يتمتع به الشركاء من مسؤولية تضامنية غير محدودة؛ ويترتب على ذلك أن تزداد قدرة شركة التضامن على الاستثمار وتحقيق الأرباح.

1 عبد الغفور عبد السلام و اخرون،إدارة المشروعات الصغيرة، مرجع سابق،ص24.

2 المرجع نفسه ،ص25.

- قدر ا على تحقيق الأرباح بالمقارنة بالمؤسسة الفردية؛ ويرجع ذلك إلى أن شركة التضامن تساعد على تجميع الإمكانيات المالية والقدرات والمهارات الفنية والإدارية لعدة أفراد معا، مما يعد موقف المؤسسة وقدر ا على استغلال الفرص المتاحة.
- توفير فرص أكبر للتوسع بإضافة شركاء متضامنين جدد[1].

ب-العيوب:[2]

- المسؤولية غير المحدودة للشركاء وهي من أهم عيوب شركة التضامن، لأن أي تصرف غير سليم من قبل أحد الشركاء يترتب عليه ضياع أموال الشركة وأموال الشركاء الشخصية أيضا.
- الاعتماد على علاقة الشركاء ببعضهم البعض، حيث يغلب الطابع الشخصي على هذه العلاقة مما يجعل الشركة غير مستقرة.
- ارتباط الشركة بعمر ورغبة الشركاء المتضامنين، حيث تنتهي الشركة بوفاة أو انسحاب أحد الشركاء المتضامنين.
- تضارب القرارات الإدارية نتيجة لصعوبة تحديد مسؤوليات وسلطات كل شريكبشكلٍ قاطع.
- لا تحظى بنفس الثقة من جانب المؤسسات الائتمانية والتي تتمتع ا أنواع أخرى من الشركات.
- حرية الشريك مقيدة في التصرف بحصته، إذ لا يحق له بيعها إلا بموافقة جميع الشركاء.

1جهاج عبد الله عفانة،قاسم موسى أبوعيد،**إدارة المشاريع الصغيرة**،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن،2004،ص31.

2 شعيب اتشي، مرجع سابق ،ص 24.

*شركة التوصية البسيطة:

وهذا النوع من المؤسسات يتكون بنفس الطريقة السابقة، حيث يشترط اتفاق شريكين على الأقل لتكوين المؤسسة، ويحدد عقد المشاركة بنسبة مساهمة كل شريك في رأس المال وحقوق كل شريك في الإدارة، وتتميز هذه المؤسسات بوجود نوعين من الشركاء :شريك متضامن لا يختلف في شيء عن الشريك المتضامن في شركة التضامن السابق توضيحها، وشريك موصي، مسؤوليته محدودة وغير تضامنية ولا يشارك في إدارة المشروع[1].

مزايا وعيوب شركة التوصية البسيطة :

أ–المزايا:[2]

- سهولة وبساطة إجراءات التكوين؛ فالأمر لا يتعدى اتفاق الشركاء على شروط المشاركة وتسجيل ذلك في عقد المشاركة والحصول على الترخيص المطلوب.
- قدرة أكبر على تجميع الأموال، حيث يمكن تجميع والبدء في تأسيس المؤسسة وتجهيزها وتشغيلها.
- توفير فرصة أكبر للتوسع وذلك لوجود شركاء متضامنين وموصين.
- تشجيع الاستثمار دون ا لازفة بالأموال والممتلكات الخاصة، وينطبق هذا البند على الشريك الموصي الذي يود استثمار جزء من أمواله في النشاطات الاقتصادية دون ا لازفة بأمواله وممتلكاته الخاصة.
- جذب كفاءات وخبرات أكبر من الشركات الفردية، إضافة إلى وجود فرص أفضل لنمو وتحسين المستقبل المهني من خلال الترقية، وكذلك إمكانية دفع مرتبات وحوافز أكبر.
- مزايا شركة التضامن الأخرى يمكن اعتبارها مزايا لهذا النوع.

1 سمير علام، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص102.
2 شعيب اتشي، مرجع سابق ،ص 25.

ب–العيوب:[1]

- هي نفس عيوب شركات التضامن بالنسبة للشركاء المتضامنين وبالنسبة لعمر الشركة ولاعتماد الشريك الموصي على الثقة بالشركاء المتضامنين في إدارة الشركة.
- انسحاب الشريك الموصي يخضع لموافقة الشركاء المتضامنين ولا يحق له بيع حصته إلا بموافقتهم.
- مسؤولية الشركاء المتضامنين غير محدودة.
- المسؤولية عن سداد ديون الشركة مما يزيد من درجة المخاطر.

***شركة التوصية بالأسهم**

رغم أن هذه الشركات تعد من شركات الأموال، إلا أ ا تعد تطويرا لشركة التوصية البسيطة، من حيث أنها تضم فئتين من الشركاء :متضامنين، وشركاء موصين، غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهمتهم في رأسمال الشركة ويحق لهم التصرف ا بالبيع أو التنازل دون الرجوع إلى الشركاء المتضامنين لأخذ موافقتهم[2].

مزايا و عيوب شركة التوصية بالأسهم:

أ–المزايا:

تشمل مزايا شركة التوصية البسيطة، ولكن على نطاق أفضل من حيث فرص الاستثمار تكون أوسع؛ نظرا للحرية التي يتمتع ا الشريك الموصي الذي يشبه الشريك المساهم في الشركات المساهمة (من هنا اعتبرت شركة أموال) من حيث حرية التصرف بأسهمه في رأسمال الشركة دون تعريضها للحل.

1 شعيب اتشي، مرجع سابق،ص25.

2 كاسر ناصر المنصور وشوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2000،ص29.

ب–العيوب:

نفس عيوب التوصية البسيطة وشركة التضامن بالنسبة للشركاء المتضامنين، أما الشركاء الموصون فلهم الحق في الانسحاب منها بالتخلص من أسهمهم دون قيد وشروط.

2–ب–شركات الأموال:

وهي الشكل الأكثر تطورا بين الشركات ذات الملكية الخاصة، وفيها يتم تلافي عيوب المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص؛ لأنها لا تقوم على تجميع رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص وتوظيف الخبرات اللازمة دون تدخل وهيمنة شخصية من قبل المساهمين[1].

ولهذا النوع من الشركات أنواع عديدة وأهمها ما يلي:

*** شركات المساهمة:**

هي أكبر شركات الأموال، ويقسم رأسمالها إلى أجزاء متساوية في القيمة والحقوق والواجبات، وتسمى أسهما[2]، وتطرح في السوق للبيع، تسمى الاكتتاب العام .وهي عادة الأسهم العادية، وقد تصدر أسهما ممتازة، لها الأولوية في الأرباح وتسديد القيمة على الأسهم غير العادية.

مزايا و عيوب شركة المساهمة:

أ–المزايا:

- فصل الملكية عن الإدارة، فملاك المؤسسة وهم حملة الأسهم يقومون بانتخاب مجلس الإدارة إلى تولي إدارة المشروع نيابة عنهم، تفوض له كل الاختصاصات والسلطات، ويعتبر ا لمس مسؤولا أمام الجمعية العمومية التي يحق لها تجديد الثقة أوحله وانتخاب مجلس آخر، وهذا يجعل الفرصة لاختيار الكفاءات الإدارية العالية كبيرة جدا، بل يمكن الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في وظائف الإدارة المختلفة.

1كاسر ناصر المنصور وشوقي ناجي جواد، مرجع سابق ،ص32.

2عبد الغفور عبد السلام وآخرون ، مرجع سابق، ص30 .

- الاستفادة من بعض التسهيلات الجمركية والمالية التي تقدمها الدولة لتشجيع فرص الاستثمار أو الإعفاءات الضريبية في مجال المساهمات الخيرية.
- تمتاز بقدرة عالية على استقطاب رؤوس أموال ضخمة وتوظيفها في تطوير المُنتجات.
- تقوم هذه الشركات على مبدأ التخصص في العمل وتقسيم الوظائف الإدارية حسب المهارات والكفاءات وهذا ما يزيد من الكفاءة الاقتصادية.
- إمكانية زيادة رأس المال بطرح أسهم أو بيع سندات.
- لا يتأثر عمر الشركة بوفاة أحد المساهمين أو عجزه كما في التضامن فعمرها يستمر مادام تكوينها ونشاطها مستمرين قانونيا.
- تتحدد المسؤولية بقدر المساهمة في رأس مال الشركة، وللمساهم الحرية في شراء أو بيع هذه الأسهم.

ب-العيوب:[1]

- ارتفاع تكاليف تأسيسها.
- بطئ القرار الإداري نظرا لتعقد الهيكل التنظيمي وتضخمه بالإضافة إلى البيروقراطية.
- تأخذ عملية الاكتتاب فترة طويلة، وتتحمل المؤسسة أعباء مالية كبيرة.
- ارتفاع نسبة الضرائب عليها والمقتطعة من الأرباح.
- وقوع إدارتها أحيانا بأيدي أشخاص غير مساهمين فيها وليست لديهم بالضرورة نفس دوافع الأعضاء المساهمين.
- المشاركة في الأرباح تكون بمقدار الأسهم.

1شعيب اتشي، مرجع سابق،ص27.

*** شركة ذات المسؤولية المحدودة:**

وهي نوع من شركات الأموال وتطويرا لشركة الأشخاص، وتتميز بأن عدد المساهمين لا يزيد عن 50 مساهم، ويكون رأس المال موزع على حصص بين الشركاء محصورة بينهم وبحيث لا يمكن انتقال هذه الحصص إلى غير الشركاء إلا بشروط محددة[1].

كما لا يسمح بزيادة رأسمالها، أو طرح أسهم للاكتتاب العام، أو بيع سندات الدخول، أو أعمال البنوك والتأمين، أو الادخار، أو الاستثمار أموال لحساب الغير[2].

مزايا و عيوب شركة ذات المسؤولية المحدودة:[3]

أ–المزايا:

- توفير فرص أكبر للائتمان وبالتالي للتوسع لكثرة عدد الشركاء نسبة لشركة التضامن والتوصية.
- تشجيع فرص الاستثمار نظرا للمسؤولية المالية المحدودة والمحصورة في رأسمال الشركاء.
- حرية التصرف بحصص الشركاء عن طريق التداول داخل الشركة.
- استمرارية نشاطها في حالة وفاة أو انسحاب أحد الشركاء.

ب–العيوب:

- القيود المفروضة على نشاطها وعلى فرص الائتمان الأخرى المحظورة عليها.
- لا يسمح لها بزيادة رأسمالها أو طرح أسهم للاكتتاب العام أو بيع السندات.

1 شعيب اتشي، مرجع سابق،ص27.
2كاسر ناصر المنصور و شوقي ناجي جواد ،مرجع سابق، ص30 .
3شعيب اتشي، مرجع سابق،ص28.

***شركة المحاصة:**[1]

هي شركة مؤقتة يتفق شخصان أو أكثر على إنشائها بهدف القيام بنشاط تجاري مؤقت تنتهي الشركة غالبا بانتهائه ومن أهم صفا ا:

- أ ا شركة مستترة ، حيث يقوم كل شريك بالعمل المخصص له حسب الاتفاق ، وفي النهاية يتم تقسيم الأرباح والخسائر فيما بينهم .
- ليس لها شخصية اعتبارية ، ولا تخضع لأحكام و إجراءات التسجيل المتبعة في إنشاء الشركات.
- تقوم هذه الشركات لاستغلال بعض المواسم وبعض فرص الاستثمار وتنتهي بانتهائها.

مزايا و عيوب شركة ذات المسؤولية المحدودة:[2]

أ–المزايا:

- الاستفادة من الإمكانات المادية والشخصية للشركاء للقيام بالأعمال التجارية المضمونة الربح.
- المساهمة في تقديم خدمة أفضل للمستهلك في حال عدم تنظيم استثمار ذلك القطاع الذي تعمل فيه هذه الشركات.
- كو ا غير معلنة لا يعرف المتعامل معها أسماء الشركاء الآخرين فالمسؤولية المالية لا تصيب سوى الشريك المعني مباشرة بالأمر.

ب–العيوب:

- إ ا تشجع الاحتكار والاشتغال في مجال نشاطها.

1 بوعبدالله هيبة، مرجع سابق ،ص49.

2شعيب اتشي، مرجع سابق،ص28.

- تستغل ثقة من يتعامل معها في سبيل الربح.
- كما أ ا تعكس سوء تنظيم النشاطات الاقتصادية في البلد الذي تعمل فيه، وهي من شركات الأشخاص.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى الأصناف التالية:

1-المؤسسات العائلية[1]:

تمارس المؤسسات العائلية نشاطها داخل المنازل أو قريبا منها في المدن والقرى، وهي تشبه مؤسسات الأكواخ المنتشرة في الدول الآسيوية التي يمارسها أفراد الأسرة.

وتعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان.

وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان،حيث تنتج أجزاء من السلعة لفائدةمصنعٍ موجود في نفس المنطقة، في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية (المعالجة الجانبية).

وتعتمد المؤسسات العائلية على العمل اليدوي لأ ا بدائية وتمويلها محدود.

2-المؤسسات الحرفية:

تعتبر المؤسسات الحرفية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كو ها تستخدم العمل العائلي وعمل الأطفال، بالإضافة إلى حجم الإنتاج الموجه للسوق[2].

---

1 شعيب اتشي، مرجع سابق ،ص29.

2 عبد الكريم الطيف، واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية الحالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 11.

وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري[1].

فالمؤسسة الحرفية تعتمد عادة بصفة خاصة في البلدان النامية على فن إنتاجي متخلف، وتستعين بأدوات إنتاجية بسيطة.

والمؤسسات الحرفية يحتاج عمالها إلى تدريب خاص ومهارة معينة لممارستها، ويشترط في العمال الذين يعملون في هذه الورش الخبرة الفنية في الحرفة التي يزاولونها.

وما يميزها أيضا كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، بحيث تتخذ ورشة صغيرة.

وما يميز المؤسسة الحرفية أيضا أنها لا تنتج إلا بناء على توصية سابقة؛ وعلى ذلك فهي لا تنتج أساسا، إلا لمن يطلب منها، ولا يبيع للسوق إلا باستثناء ولذلك فإنه لا يتعرض لمخاطر زيادة الإنتاج عن الطلب[2].

ولهذا ما يميز النوعين السابقين[3]:

- اعتمادها في الإنتاج على كثافة عنصر العمل.
- الاستخدام التكنولوجي يكاد ينعدم في معظم الأحيان إلا نادرا.
- تنظيم العمل فيها سواء من ناحية النظام المحاسبي أو التسويقي أو التسيير الإداري يتميز ببساطة كبيرة.
- تعمل في معظم الأحيان في القطاع غير الرسمي، خاصة المؤسسات العائلية.

ثالثا –تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل:

نجد ضمن هذا التصنيف نوعين من المؤسسات:

1 عثمان لخلف، مرجع سابق ،ص32.
2 اتشي شعيب، مرجع سابق ص30 .
3 المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

1-المؤسسات غير المصنعة:

تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي[1].

وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل.والتسيير والتسويق[2].

إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للإستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل،أما الإنتاج الحرفي فيبقى دائما نشاطا يدويا يصنع بموجبه سلع و منتجات حسب احتياجات الزبائن[3].

2-المؤسسات المصنعة:

يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل المصانع الصغيرة و المتوسطة و هو يختلف عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم و تعقيد العمليات الانتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير و أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و من حيث درجة إشباع أسواقها[4].

رابعا -تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

1-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته[5].

---

1 عثمان لخلف ، مرجع سابق، ص33.

2 عبد الكريم الطيف، مرجع سابق ،ص14.

3غبولي أحمد،**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة،2011،ص20.

4 المرجع نفسه، ص19.

5 سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة البليدة، 2005 ، ص 15.

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرالكو ا تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات بحيث أن[1]:

- لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.
- صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر.
- تصنيع الجلود وصناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.
- صناعة الورق وبعض المنتجات الكيماوية باعتبار شدة اعتمادها على القرب من السوق

2-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:

ونجد أن هذه المؤسسات ترتكز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيمياوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة[2].

3-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس مال كبير، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيقا،بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة[3].

1 شعيب اتشي، مرجع سابق ، ص31.

2 سيد علي بلحمدي، مرجع سابق، ص15.

3 عثمان لخلف، مرجع سابق ،ص36.

أما في الدول النامية فإن نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن أو الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية، وتجمع بعض الآلات والتجهيزات انطلاقا من قطع غيار أغلبها مستورد كتركيب الآلات الكهرومترلية وأجهزة التلفاز مثلا[1].

خامسا –تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الملكية:

يمكن توزيع المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات عامة و خاصة، ومؤسسات مختلطة.

1–المؤسسات العامة:

هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مادية و مالية كبيرة و تستفيد بمجموعة كبيرة من التسهيلات القانونية و الإدارية و الإعفاءات المختلفة، كذلك بوجود نظام للرقابة يتمثل في الوصاية[2].

من هنا فإن المؤسسات العمومية هدف في المحل الأول من الاعتبارات إلى تحقيق المصلحة العامة، وعلى ذلك فهي لا تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

مزايا و عيوب المؤسسات العامة:[3]

أ–المزايا:

- تدعم الاقتصاد الوطني والبنية التحتية.
- توفير خدمات أساسية للسكان بأسعار مقبولة أو لتوفير خدمات وبنى أساسية لنمو الاقتصاد.

ب–العيوب:

- خضوعها لمساوئ الإدارة البيروقراطية.
- انعدام حافز الربح التجاري.

1 عبد الكريم الطيف ،مرجع سابق،ص12.
2 غبولي أحمد ، مرجع سابق ، ص22.
3 شعيب اتشي ، مرجع سابق ،ص33.

2-المؤسسات الخاصة:

يقصد بالمؤسسة الخاصة تلك المؤسسة التي تقوم في المقام الأول من الاعتبار على فكرة الملكية الخاصة وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات تضامن، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية وتهدف أساسا إلى تحقيق النفع الخاص الذي يتمثل في تحقيق الربح[1].

جدول(1-2) :أشكال المؤسسات الخاصة

المؤسسات الفردية	شركات الأشخاص	شركات الأموال
وفيها يمارس الشخص نشاطه في إطار مؤسسة فردية دون أن تكون له أي علاقة مع أشخاص اخرين.	- شركات التضامن. - شركات التوصية البسيطة. - شركات المحاصة.	- شركات الأسهم. - شركات التوصية بالأسهم. - شركات ذات المسؤولية المحدودة. - شركات ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد.

المصدر:صندرة سايبي،**دور المرافقة في إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة** ،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة،2005،ص 25.

كما تؤثر طبيعة الملكية بشكل كبير على حجم المؤسسة الذي يتحدد بدوره تبعا لمعايير متعددة[2].

3 -المؤسسات المختلطة:تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة، ولهذا النوع أشكال تقليدية وشكل حديث وتنصرف الأشكال التقليدية إلى الامتياز وإلى المشاطرة، وينصرف الشكل الحديث إلى مؤسسات الاقتصاد المختلطة[1].

1 شعيب اتشي، مرجع سابق،ص33.

2صندرة سايبي،**دور المرافقة في إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة** ،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة،2005،ص25.

4-التعاونيات:

تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية

دف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع و خدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة[2].

جدول(1-3): مقارنة بين المؤسسات الخاصة و العامة و التعاونيات

مواضيع المقارنة / النواحي	المؤسسة الخاصة	المؤسسة العامة	المؤسسة التعاونيات
الملكية	فردية أو خاصة	عامة أو جماعية	اجتماعية مبنية على العضوية
الهدف	العمل على تحقيق الربح	خدمة أهـ فل اتمع	خدمة الأعضاء
الرقابة	مؤسسة على حقوق التملك	بواسطة مندوبي الدولة	عن طريق التسيير الديمقراطي
الموقف تجاه السوق	الميل للمنافسة	الميل للاحتكار	الاتجاه للتنسيق

المصدر: شعيب أتشي،واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008،ص 34.

المطلب الثاني:معايير قياس الحجم المؤسسات

يمكن أن نذكر المعايير المعتمدة في تحديد الحجم في النقاط التالية:

1شعيب اتشي، مرجع سابق ،ص34.

2غبولي أحمد، مرجع سابق، ص22.

1-معيار العمالة: يعتبر معيار العمالة أكثر المعايير شيوعا في تحديد حجم المشروع وذلك لتوفر البيانات الخاصة بالعمالة في غالبية الدول، ولكن يعاب على هذا المعيار أن استخدام العمالة وحدها قد لا تعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المشروع، فمثلا هناك صناعات كثيرة تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال وبالتالي يعتبر من الخطأ ضم هذه الصناعات إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أساس معيار العمالة وحده، كذلك هناك صناعات تتطلب مقادير قليلة من الاستثمارات و لكنها توظف عددا كبيرا من اليد العاملة، وبالتالي فإن استبعاد هذه الصناعات من ميدان الصناعات الصغيرة والمتوسطة على هذا الأساس يعتبر خطأ، وعلى ذلك فإن استخدام معيار العمالة وحده يؤدي بنا إلى إدخال مشروعات كبيرة ذات رأسمال كبير ولكنها توظف عددا قليلا من اليد العاملة إلى ميدان الصناعات الصغيرة و المتوسطة في حين تستبعد مشروعات صغيرة تستخدم كميات محدودة من رأسمال وتوظف يدا عاملة كثيرة، وعليه لا يصلح هذا المعيار منفردا في الحكم كون المشروع كبيرا أو صغيرا [1].

2-معيار رأس المال:

قد يستخدم معيار رأس المال للحكم على حجم المشروع وهنا نواجه بتحديد المقصود برأس المال هل هو رأس المال المستثمر أي رأس المال الكلي من ثابت وعامل؟ أم يقصد به فقط رأس المال الثابت؟ وهذا الأخير يعبر عن قيمة المباني والآلات والأدوات وغيرها، والتي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع، أما رأس المال العامل فهو يمثل المورد المتغير للمشروع الذي يمول به أصوله المتداولة من مخزون سلعي وسلع نهائية وتمويل ما يوظفه من عاملين، وهناك اتجاه استبعاد رأس المال العامل فهو لا يعبر عن استخدام معيار رأس المال، أي قصر المعيار على رأس المال الثابت فقط وذلك لاعتبارات متعددة، فهناك صناعات تقل فيها أهمية

1 محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص215.

رأس المال الثابت وتعظم فيها أهمية رأس المال العامل، وعلى ذلك فإن إضافة رأس المال العامل إلى رأس المال الثابت سوف يخرج هذه الصناعات عن دائرة الصناعات الصغيرة على الرغم من أن هذه الصناعات من صميم الصناعات الصغيرة، كذلك فإن العناصر التي تكون رأس المال العامل قد تختلف بشكل كبير من مؤسسة إلى أخرى، وعلى ذلك يفضل استخدام رأس المال الثابت وحده، إلا أن هذا المعيار لا يخلوا من انتقادات ومن ثم فالأفضل استخدام أكثر من معيار أو معيار مزدوج للحكم كون المشروع الصناعي كبيرا أم صغيرا .

ولعل أهم الانتقادات الموجهة لهذا المعيار كون هذا الأخير إذا اعتمدنا عليه في تحديد حجم المشروع لا يعطي الصورة الحقيقة له، بحيث قيمة رأس المال المستمر سواء ثابت أو كلي، قد يختلف من مؤسسة إلى أخرى مع تساوي حجمي هذين المؤسستين وذلك بسبب ظاهرة التضخم وتغير الأسعار وتقلب قيمة العملة المحلية في أي بلد كان[1].

3-معيار المبيعات:

ويقصد به حجم المبيعات السنوية أو الشهرية أو السداسية للمؤسسة هو الذي يحدد حجم هذه المؤسسة فإذا فاقت مبيعاته مبلغا محددا (يختلف من دولة إلى أخرى) أصبحت هذه المؤسسة كبيرة، والعكس صحيح،كما أن الاعتماد على هذا المعيار وحده لا يكفي أيضا لمعرفة حجم المؤسسة هل هي كبيرة أم صغيرة، وذلك لما فيه من عيوب وسلبيات، لأنه مثلا حجم المبيعات يتحدد حسب قاعدة السوق المعروفة (العرض والطلب) وكذا تأثر الأسعار بهذه القاعدة وحدوث ظاهرة التضخم التي ترفع الأسعار فترتفع بذلك مبيعات المؤسسة وقد تعاني هذه الأخيرة من حالة ركود بسبب المنافسة الحادة في السوق أو حالة إفلاس تؤدي بها إلى تلاشي مبيعاتها في فترة من الفترات، فهل الاعتماد على هذه المعايير يمكننا القول بأن هذه المؤسسة

1 حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة والنتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلو الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر ،2008،ص10.

كبيرة الحجم في فترة معينة وصغيرة الحجم في فترة أخرى حسب ظروف هذه المؤسسة وظروف السوق، إذن لا .يمكننا الاعتماد على هذا المعيار بمفرده كمحدد أساسي لحجم المؤسسة[1].

4-معيار العمالة ورأس المال

(معيار ثنائي) يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما في قياس حجم المؤسسة ولكنه لا يخلوا هو الأخر من نقاط الضعف. ففي الهند مثلا كان التعريف القديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس وضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معين للاستثمارات الرأسمالية، وقد أدى ذلك إلى رفض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توظيف أي أعداد جديدة من العمال رغم حاجتهم إلى ذلك وهذا خوفا من تجاوز الحد الأقصى(50) عاملا وبالتالي حرمان هذه المؤسسات من برامج الحكومة لمساعدتها مثل القروض والمساعدات الفنية وغيرها، وذلك مما يؤدي إلى عدم المساعدة في التخفيض من حدة البطالة .

كما نشير هنا أن معيار رأس المال لا يصلح بفرده لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو استخدامه كمعيار للمقارنة بين الصناعات المماثلة في الدول المختلفة، حيث تختلف قيمة النقود من دولة إلى أخرى، بل تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، والحالة الاقتصادية بصفة عامة، ويفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده، حيث يمكن الاسترشاد به مع معيار آخر [2].

المبحث الثالث: أهمية و اهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أحد أهم روافد التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في اقتصاديات دول العالم، فهي تمثل الغالبية العظمى من المؤسسات في الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء.

1 محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص218.

2 حكيم شبوطي،مرجع سابق، ص12.

و يفسر الميل القوي نحو تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالدول النامية، بتشجيع الحكومات لظهورها، أو تحويل المؤسسات الكبرى إلى وحدات أصغر، مثلما حدث بالجزائر، في إطار إصلاح و تطهير المؤسسات.

المطلب الأول–الأهمية الاقتصادية:

1–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:

خلق فرص عمل كون هذه المؤسسات تعتمد على وسائل إنتاج بسيطة ،فعادة ما تختار فن إنتاجي كثيف العمل و يؤدي إلى العديد من فرص العمل للشباب و الكوادر الفنية و الحرفية بتكلفة استثمارية منخفضة ،فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة بما يعزز دورها في إمتصاص البطالة ،فهذه اليد العاملة غالبا ما تتصف بتدني مستواها التعليمي و المهني خاصة في البلدان النامية[1].

كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا لمد القطاع الصناعي بجزء من العمالة الفنية المدربة في حالة ترك العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل في المؤسسات الكبيرة بحثا عن الأجور المرتفعة والمزايا الاجتماعية الأخرى.

2–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات:

تقوم المؤسسات الصغيرة المتوسطة باستقطاب فوائد الأموال و المدخرات العائلية، كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة و انخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة اخرى[2].

1 غبولي أحمد ، مرجع سابق ،ص29.

2 غبولي أحمد ، مرجع سابق ،ص29.

أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخرج[1].

3-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في دعم الصادرات، من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي و بالتالي إتاحة فرصة اكبر لتصدير منتجات المؤسسات الكبيرة او من خلال تصدير منتجاتها مباشرة ،حيث تسهم بذلك في توفير العملة الصعبة أيضا.

وتشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هيكل الصادرات حيث تتجاوز حصتها من الصادرات % 50 في إيطاليا،وبين40-46% في الدنمارك و سويسرا و 30%في فرنسا و النرويج و هولندا ،وتشكل حوالي66%من إجمالي الصادرات الصناعية في ألمانيا عام 2000، وتصل إلى % 40 في كوريا وبلدان شرق آسيا، وإلى % 50 في الصين؛ أما في اليابان فقد وصلت نسبة مساهمتها في صادرات القطاع الصناعي الياباني % 51.8 عام 1991 ، كما وصلت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات القطاع الصناعي في الهند إلى % 55 عام 1992/19[2].

وعلى الرغم مما سبق يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تخفيض حدة العجز في الميزان التجاري فنستطيع باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية أن تساهم في التصدير مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير .

1 سيد علي بلمحمدي ، مرجع سابق ، ص36.

2 سيد علي بلمحمدي، مرجع سابق،ص36.

4-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية المتكامل:[1]

من المؤكد أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، ومن المقومات الأساسية للهيكل الصناعي وقوة دامغة لعملية التنمية الصناعية إلى الأمام، فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاط ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسود في تلك النشاطات التي تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المُنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة.

ويمكن لعلاقة التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى أن تأخذ شكلين:

أ -**التكامل غير المباشر** :يقصد به تقسيم المهام بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة دون اتفاق مباشر بين الطرفين .ويعتمد هذا التكامل بصفة أساسية على السوق؛ حيث يتم إنتاج المُنتجات بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق أقصى ربح.

ب -**التكامل المباشر** :يتم من خلال التعاقد بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، على أساس أن إحدى هذه المؤسسات تستخدم منتجات المؤسسات الأخرى بصورة منتظمة كمدخلات في عملية التصنيع.

خلاصة القول، أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في عملية التنمية الصناعية، ويكمن هذا الدور في تكاملها مع المؤسسات الكبيرة.

1شعيب اتشي ، مرجع سابق،ص39-40.

5-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية، بما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطن في جميع أقاليم الدولة، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويعمل على تحقيق التوازن لجميع أقاليم الدولة، وإزالة الفوارق بينها.

ويمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية، مرجعها أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها، فضلا على أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى[1].

6-أداة للتدريب الذاتي:[2]

- تعتبر مراكز تدريب لاصحابها و للعاملين بها،حيث تساعد على خلق إطار تقني يعتبر ضمن المتطلبات الأساسية للتنمية.
- تعتبر المصدر الرئيسي للإبتكارات و الاختراعات ،إذ ساهمت بشكل كبير في اختراعات القرن العشرين مثل الطائرات و الات التصوير ،أجهزة النقل الأوتوماتيكة،و الحاسبات الالكترونية.
- تقد الأفكار اللازمة لتطوير التشكيلة السلعية التي تنتجها المؤسسات الأخرى.
- المساهمة في تنمية المواهب و الابتكارات التقنية و الإدارية و غيرها،ففي اليابان مثلا يعزى52% من الابتكارات ألى أصحاب المشروعات الصغيرة[1].

1عثمان لخلف، مرجع سابق ،ص60.

2غبولي أحمد، مرجع سابق، ص29.

المطلب الثاني:الأهمية الاجتماعية

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هناك أدوار على الصعيد الاجتماعي يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

1-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:[2]

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبحكمقربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات.

إن ربط العلاقات مع المستهلكين يوجد علاقة ربط بين المنتج والمستهلك ويعطي درجة كبيرة من الوفاء لهذه المؤسسة.

2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوزيع العادل للدخول:

إن التوسع في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيخدم هدف العدالة في توزيع الدخل، فحاجتها إلى إمكانيات استثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المؤسسات، وهذا الأمر يساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة، في حين تحتاج عملية الاستثمار في المؤسسات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

3-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقوية العلاقات والأواصر الاجتماعية:

1سيد سالم عرفة،**الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**،دار الراية للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،2011،ص70.

2بوعبدالله هيبة، مرجع سابق،ص55-56.

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقوية الأواصر الاجتماعية من خلال الاتصال المستمر واليومي فعملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليين في كثير من الأحوال بل وأصدقاء أو أهل و مما يسهل التعامل الذي يتم في جو من التآلف والود والحرص المتبادل على منافع الطرفين.

4-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من المشكلات الاجتماعية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم، مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية .ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي، وتستطيع هذه المؤسسات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحويلهم إلى طاقات تضر بـ المتمع[1].

1 فتحي السيد عبد أبو سيد احمد ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر ، 2005 ،ص76.

خلاصة:

وفي ختام هذا الفصل ومن خلال ما رأينا يمكننا أن نخلص إلى النتائج التالية:

- من خلال ما تم تناوله في هذا الفص يتضح جليا بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت تحتل مكانة هامة ضمن المؤسسات الفاعلة في الاقتصاد وذلك لمساهمتها الكبيرة والفعالة في القضاء عل البطالة توفير الاحتياجات من السلع والخدمات والأهم من هذا هو ترقية التجارة الخارجية من خلال تنويع سلة الصادرات.
- من خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمد في تحديد أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المتتبع لمسار هذا النوع من المؤسسات يظهر له أا في تطور مستمر لما لها من أبعاد اقتصادية و اجتماعية.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة يمكن أن تستغلها الدول النامية لأجل دفع النمو وهذا لما لها من خصوصيات تتناسب و قدر ا.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعل رئيسي ومهم في قطاع الأعمال والشركات.
- الاهتمام بهذا القطاع وإعطائه الأولوية القصوى في البرامج والسياسات التنموية هو قرار صائب لابد من تشجيعه ومنه يمكن التأكيد على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر البديل الأحسن عن المؤسسات الكبرى .
- لأجل كل هذا وذاك، نجد أن هناك الكثير من الدول قد خاضت تجارب جد ناجحة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها في التنمية.

ومعرفتنا لمختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأهمية التي تلعبها في المحيط الذي تنشط فيه ستنتقل من خلال الفصل التالي إلى الحديث عن أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصعوبات ومشاكل تعيق استمراريتها وتطورها وإعطاء الحلول اللازمة لتجاوز المشاكل.

الفصل الثاني:

عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معوقاتها

تمهيد

إن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من المواضيع الحساسة والهامة في اقتصاديات الدول وذلك للأهمية القصوى التي يلعبها هذا القطاع في **المال الاقتصادي عن طريق** المساهمة **الفعالة** في **رفع الناتج** الوطني، **وعلى المستوى الاجتماعي أيضا عن** طريق المساهمة في **تحقيق التشغيل والحد من البطالة وتحقيق التوازن الإقليمي، ونظرا لكل ذلك نجد هذا القطاع يتمتع بالأولوية في الاهتمام من طرف الدول** التي **عرفت قيمته** وأهميته، فركزت في **انطلاقتها التنموية على المؤسسات** الصغيرة و المتوسطة. **ودورها** أيضا في المساهمة في **توظيف اليد العاملة العاطلة، ومن خلال هذا الفصل** وفي **مباحثه المختلفة نود أن نبين أهم العوامل** التي **تساعد** هذه **المؤسسات على الانتشار والتوسع والنجاح على** غير **المؤسسات** الكبرى التي **لا تتمتع** بهذه **الميزة، كما سوف نتطرق أيضا** إلى المشاكل **والتحديات** التي **تواجه المؤسسات** الصغيرة والمتوسطة **وكيفية الخروج منها.**

تتميز المؤسسات الصغيرة **والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن** غيرها **من المؤسسات** الكبيرة، **وقد أهلتها** هذه **الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وأن تلعب دورا رائدا في عملية** التنمية .**إلا أنها تواجه** مجموعة **من المشكلات والمعوقات تعرقل نشاطها**وسيرها نحو **التطور، لذا هناك** مجموعة **من الأساليب يمكن إتباعها** حتى **يمكن دعمها وتطويرها لتقوم بالدور المنوط** لها.

من هنا يكون من الملائم الوقوف على ماهية المؤسسات الصغيرة **والمتوسطة من حيث عوامل نجاحها و المشكلات** التي تعاني منها ، **وذلك من خلال ثلاثة مباحث نعرض** لها **على النحو** التالي:

المبحث الأول :عوامل نجاح و انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثاني :معوقات و تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث: حلول مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و **أفاقها** المستقبلية في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:عوامل نجاح وانتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والإنتاج المتزايد لتوليد فرص العمل، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة وحدها فقط، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفؤة من الموردين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث سنتطرق إلى عوامل نجاحها وانتشارها هناك عدة عوامل تنفرد بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة، تساعدها على النمو والانتشار والنجاح، حيث حاولنا تصنيف هذه العوامل إلى عوامل خاصة وعوامل عامة نلخصها في المطالب التالية:

المطلب الأول :عوامل النجاح العامة:[1] ونذكر مايلي:

1. **الإشراف المباشر من قبل المسؤول:**لكون إدارتها تتم من قبل المالك شخصيا، ولذلك فإن إدارة المؤسسة والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عملها، حيث يتوزع الاهتمام نحو اتجاهين الأول ما يخص طلبات الزبائن وما يؤدي إلى كسب رضاهم وإنجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد مناسب لهم، والثاني يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية بين العمال داخل المؤسسة.
2. **سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات:**حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، وتتميز بسرعة تغيير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق وذلك اعتمادا على مهارات صاحب المؤسسة والعاملين معه بسبب الاعتماد على ماكينات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة.

1 حكيم شبوطي ،مرجع سابق،ص25.

3. **دقة الإنتاج وجودته:**وذلك بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته.

4. **مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق:**نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية، إذ أن طبيعة عمل هذه الصناعات يرتبط بشكل مباشر وآني بالاحتياجات اليومية للأفراد بالنظر لعدم جدوى إقامة المؤسسات الصناعية الكبيرة.

5. **المساهمة في رفع المستوى المعيشي:**حيث تلبي جزءًا من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة عمومًا مثل السلع والمنتجات الغذائية والملابس المتنوعة والحصول على تكنولوجيا معينة رخيصة الثمن مما يعني ارتفاعًا في مستوى الإنتاج بسبب توفير الجهود وتقليص الوقت اللازم للإنتاج فضلا عن توفير وسائل التعليم والثقافة ومستلزماتها.

6. **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهتم بكل النشاطات**[1]:إن من بين ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبرى هوكونها تهتم بكل أشكال النشاطات (فلاحية، صناعية، خدمية) فهي إذن يمكن أن تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته وخصائصه في الريف أو في المدينة صغيرا أو كبيرا، آهل بالسكان أو عكس ذلك، فهي إذن تلبي طلبات كل من له رغبة في الاستثمار.

7. **سهولة إقامة المشروع:**إن إقامة مشروع مصغر هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة وذلك لأن هذا الأخير يتطلب تهيئة الأراضي اللازمة لبناء المؤسسة من دراسة للتربة والحفر وإعداد الهياكل القاعدية من تعبيد الطرق وحفر قنوات تمرير الغاز والكهرباء والماء وكذا تبليط هذه الأراضي بما يتناسب مع حجم هذا المشروع، ثم إقامة البنايات الضخمة لاحتواء الآلات والمخازن المعدة لذلك، بالإضافة إلى المستلزمات الأخرى

1حكيم شبوطي ،مرجع سابق،ص25.

من طلاء وإنارة وغيرها من متطلبات المشروع، كل ذلك يتطلب أموالا ضخمة لهذه التهيئة مما يثقل كاهل المستثمر في هذا المجال، بينما المشروع المصغر لا يتطلب كل هذه التكاليف الباهظة فيكفيه بناية صغيرة تتسع لعدد قليل من الآلات مع متسع لتخزين المواد الأولية والمنتجات التامة كما يتطلب تهيئة بسيطة للأراضي وشيء يسير من قنوات لنقل الماء والكهرباء، ومعدات متواضعة، فهو بذلك لا يكلف مصاريف إعدادية كبيرة كما يكلفها المشروع الكبير، فإذن من السهل جدا إقامة مؤسسة صغيرة و متوسطة بأقل التكاليف، فهذه الخاصية تؤهل مثل هذه المشاريع للانتشار وإقبال المستثمرين عليها وبالتالي التوسع في توظيف الأيدي العاملة وتخفيض معدل البطالة[1].

المطلب الثاني:عوامل النجاح الخاصة

1. **مرونة اتخاذ القرار الخاص بالانتاج و الأسعار**: وذلك لسرعة الاتصال بين قسمي التسويق والإنتاج نظرا لصغر حجم العملية البيروقراطية، وهذا عكس المؤسسات الكبرى أين قسم الإنتاج يقوم بعملية الإنتاج دون مراعاة لطلب واحتياجات قسم التوزيع فربما أنتج منتجات غير مطلوبة في السوق أو ربما أنتج كميات كبيرة زائدة عن حاجات قسم البيع فيتكدس الفائض ويكون بذلك عبء على المؤسسة، إذن فسهولة الاتصال بين القسمين توفر على المؤسسة مرونة وسرعة في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد، المتعلقة بالكميات المنتجة، النوعية المطلوبة وكذا في تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق، فتكون هناك دراسة تنسيق خاصة بالإنتاج والتوزيع وكذا الإنتاج والتموين، فربما قسم التموين قام بشراء كميات غير مطلوبة في

1حكيم شبوطي،مرجع سابق،ص25 .

عملية الإنتاج فتقوم المؤسسة بتخزينها لعدة سنوات وتكون بذلك أموال مجمدة دون إحداث أو جلب لأي إيراد للمؤسسة [1].

2. **عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة:** في حالة **كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة فإن المشروع سوق** يحقق **النجاح وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة مهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع،** وهذه **الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية**[2] .

أ. **قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع** التغيير في بيئة **المشروع الداخلية والخارجية.**

ب. **قدرة الإدارة في إحداث** التغيير لصالح **المشروع وإحداث التطور.**

ج. **قدرة الإدارة في** توفير **الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الجاهزة للمشروع.**

د. **قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة** سير **العمل وتطوير العمليات.**

ه. **قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق والمنافسة.**

و. **الخصائص الريادية للإدارةوقدرتها على الاستحداث وتشكيل الأهداف وتحقيقها.**

وهناك من اقترح العوامل التالية[3]

1. الإمكانيات الذهنية في مجال المناجمنت و المجال التقني لمسير المؤسسة وكذلك نفس الشيء لمساعديه.

2. **نجاح المؤسسة مرتبط أساسا بإمكانيات رئيس المؤسسة.**و ذلك بالتحكم في النفس، في بعض الحالات و عكس ذلك في حالات الأخرى، أي أن المسير يملك ما يسمح بإعطاء أثار ايجابية على السير الحسن **للمؤسسة.**

---

1 حكيم شبوطي ، مرجع سابق ،ص18.

2كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، مرجع سابق، ص50-51.

3 لهواري سعيد،**محددات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة نظرية و تطبيقية**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة بومرداس2007ص63

3. **قلة رأس المال المستثمر**: إن من **الأسباب والعوامل** التي **تؤدي** إلى **انتشار المؤسسات** الصغيرة **والمتوسطة هو** بساطة **رأس المال** المستثمر في **المشروع** الصغير **حيث أن من أجل إقامة مشروع** صغير **يكفي** جمع **الأموال** المتوفرة لديهم من ادخاراتهم السابقة **وذلك قصد إقامة مؤسسة الإنتاج منتوج معين**[1]

إن قلة رأسمال **المستثمر** يجعل الكثير **من الناس يهتمون بالاستثمار** في مجالات شتى **مما يسهل عملية إقامة المؤسسات المصغرة** في **كل مكان**، في **الريف أو** في المدينة في **المناطق الزراعية أو** في **المناطق الصناعية،حسب احتياجات المنطقة، لذلك يمكن إقامة** هذه **المشاريع** التي تلبي **احتياجات أهلها من السلع والخدمات، وهذا عكس الصناعات** الكبيرة التي **تكلف** رأسمال كبير **جدا، فهي تتطلب بنايات ضخمة** معدة لذلك ومجهزة بكل **أنواع** التجهيزات **كالكهرباء والماء والطرقات**، التي **لا يمكن لفرد** بسيط القيام بها، **ولذلك إقامة** مثل هذه **المشاريع منوط بالحكومة وحدها، وطبعا** هذه الأخيرة **لا تقيم** مثل هذه **المشاريع إلا** في **مناطق** محددة **كالمدن** الكبرى التي **توجد** بها **مواد** أولية متوفرة **أو** مرافق عامة **كالطرق أو سكك الحديد والموانئ والمطارات، إذا لا يمكنها أن تقام** في **منطقة معزولة**، وبالتالي **استثمار هذا** الرأسمال يجب أن تعطى له الدراسة **والأولوية** من أجل إقامته في **مكان** مناسب، **و** منه يقوم بتوظيف اليد العاملة المتواجدة في تلك المنطقة فقط **وإذا حدث وأن شغل أيدي عاملة خارجية** فإنها تهجر من مناطقها بغرض العمل في هذه **المشاريع** ومنه تؤثر سلبا على الأنشطة التي **كانت**، تمارسها من قبل، **فالمشروع المصغر** يجعل المستثمر يبقى في **منطقته ولا يهاجر منها**[2].

4.توافر التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة: **هذا العامل** يعتبر من **أهم العوامل** مقارنة **بالعوامل الأخرى حيث إن عدم توافر التمويل قد يقف عثرة أمام** نمو الصناعات الصغيرة **حيث إن الأموال هامة للتطوير والتحديث** في **الآلات والتكنولوجيا المستخدمة** وتوفير **كل متطلبات** هذه **المصانع طول** فترة **تشغيلها ودفع مستحقاتها**[3].

1**طاهر** محسن الغالبي **منصور" منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة "دار وائل للنشر والتوزيع**، الطبعة الأولى، عمان 2009 ، ص37 .

2محمد محروس إسماعيل، **مرجع سابق**، ص220.

3**عليان نبيلة،الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،رسالة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة البويرة،2014ص41.

5.توافر نظام معلومات وطني ومتكامل على المؤسسات صغيرة الحجم:

وهذا النظام يجب توفيره لكل المستثمرين سواء القدامى منهم أو الجدد والذين يدخلون السوق لأول مرة بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها، وأي معلومات أخرى قد يفيدهم في تكملة إجراءات تكوين مصنع جديد، وتوفير كافة المعلومات عن قطاع الصناعات صغيرة الحجم في المجتمع، بحيث يكون نظام المعلومات هذا أحد مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم[1].

6.تسيير الوقت في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة: في الأوقات الأولى من إنشاء المؤسسة نجد المسير متواجد في كل المؤسسة فنحن أمام وضعية مناجمنت الانتقال، بحيث عادة ما يكون رئيس المؤسسة متواجد في جميع أقسام المؤسسة أكثر من تواجده في مكتبه ، المسير يحاول تجاوز مرحلة إعداد إستراتجية المؤسسة بالموازاة مع تطور المؤسسة في مرحلة الانطلاق .

المسير متفاعل عادة بسرعة الوقت يعتبر مورد نادر بالنسبة لمسير المؤسسة. ونتيجة لذلك، معرفة كيفية تسيير الوقت بذكاء ليس بأمر بديهي بالنسبة لصاحب المؤسسة. الكثير من المسيرين الجدد لا يأخذون بعين الاعتبار أن الاستغلال الجيد للوقت يعتبر من الشروط الأساسية لتمكن المؤسسة من تجاوز مرحلة الانطلاق[2].

–أثر التدبير و الخبرة [3]: أغلبية الباحثين يعتبرونه كعامل نجاح ، فنقص الخبرة يعتبر عائق بالنسبة للمسيرين الجدد، يبقى معرفة مدى الاستمرار بالنسبة للذين لا ييأسون من حالات الإخفاق ، يمكن لهم أن يتجاوزوا مرحلة الانطلاق بنجاح مقارنة بالجدد في مرحلة الانطلاق.

1أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة،" مدخل بيئي مقارن"، الدار الجامعية الإسكندرية،مصر، 2007.76ص83.
2لهواري سعيد ،مرجع سابق،ص65.
3 المرجع نفسه، ص66-68.

ويمكن أن نميز من بين نوعين من التمهين:[1]

-التمهين الفردي يقصد به المسار أو السيرورة التي من خلالها يتحصل الفرد على المعارف الجديدة **خاصة التكوين** المستمر و الخبرة ، أي الحصول على العلم . **الحصول على كفاءات.**

-أما التمهين التنظيمي فهو المعرفة التي تتحصل عليها المؤسسة في كل مرة ، فكرة التدريب التنظيمي تسمح **بمعرفة كيف إدارة الوقت المؤسسة تطور إمكانياتها**، إذن المؤسسة تلجأ إلى تحديد **(التمهين التنظيمي) نتائجه (المؤهلات)** ،المهتمين بالتمهين يحاولون توضيح كيف يمكن للمنظمة أن تحول الخبرة غلى رأس مال أو إلى مؤهلات او إلى مهارات خاصة بها .

توجد أشكال للتمهين نحاول تلخيص البعض فيما يلي :

-**التمهين بالعمل : فهي تنفيذ العمليات و التطبيق ، يسمح بتشكيل مهارة** . و في بعض الحالات تشكل كذلك **معارف.**

-**التمهين بواسطة الاستخدام** : مختلف المكاين**زمات المستعملة أثناء استعمال الزبون المنتوج الجديد أو الخدمة** الجديدة ، تشكل لديه معلومات و معارف و كذلك مهارة في استعمال المنتوج أو الخدمة .

-**التمهين بواسطة التفاعل: هنا العلاقة** تكون بين المستخدم و الشخص المكلف بإيجاد الأفكار الجديدة، يسمح هذا أيضا بتكوين قاعدة معلومات التي تساعد على تحسين أو تعديلات على المنتوجات و كذلك على تحسين **طريقة استعمال.**

7.المتابعة و المرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يعتبرون الباحثين في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن المساعدة التي تجدها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف المختصين المهنيين يسمح برفع نسبة

1لهواري سعيد، **مرجع سابق**،ص66-67.

النجاح ، فحسب الباحثين في هذا المجال ان معدل بجاح المؤسسة لمدة خمسة سنوات هي تقريبا 81% للمؤسسات التي تستعمل أو تعمل على الأقل مع أربعة خبراء ، كما يرو أن الهيكلة الفعالة المراقبة هي أن الخبراء يقترحون شبكات مختلفة و متنوعة الخبرات [1].

خصوصيات المرافقة و المتابعة في هذا الإطار تتمثل أربعة نقاط هامة :

- عادة ما يكون أصحاب المشاريع الجديدة ليس لهم خبرات في التسيير و إدارة المؤسسة.
- الاستجابة الفورية للطلب في مواعده، فأغلبية أصحاب المشاريع مترددون من فكرة المرافقة و المتابعة من طرف مكاتب خاصة و هذا يرجع إلى انهم يتخذون بعين الاعتبار الاستقلالية في عملية التحكم.
- المؤسسة التي هي في الطريق الإنشاء تتميز بضعف البنية ، و المشاكل الأولية التي يمكن اعتبارها غير خطيرة، يمكن في حالة أن تصبح عبارة عن مشاكل صعبة تعيق استمرارية في النشاط .
- في المدى الطويل يصبح التسيير يومي.

نقترح هنا محورين للمرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- **تسهيل الحصول على المعلومات و الحصول على المعرفة:** [2]

  - **الحصول على المعلومات لفهم الوضعية .**

حسب مراحل تطور المشروع ، طبيعة المعلومات و طرق الحصول عليها تتنوع، التفكير في وضع شبكة متعددة الشركاء لتوفير تلك المعلومات ، و التكفل الفعال بالأعوان التي تريد خلق مؤسسة.

1لهواري سعيد، مرجع سابق،ص68.

2 المرجع نفسه ،ص69.

درجة التاهيل التي يتميز بها المتدخلين، السرعة في الاستجابة لمنشئ المؤسسات، المعرفة و الاستيعاب بوسائل التمويل المختلفة ، الجباية ، الأمور القانونية المتوفرة و التي يمكن استعمالها ، إمكانية توجيه حامل المشروع نحو مصادر المعلومات الأكثر ملائمة لوضعيته، و التي **تحتاج إليها المؤسسة.**

- فهم الوضعية لاتخاذ القرار: تراكم المعلومات لدى صاحب المؤسسة ليست غاية في حد ذاته، فهي ليست البداية لمسار طويل الذي يجب أن تكون غايته هي إيجاد تفكير استراتيجي قريب من الثقافة عوض التقنية.
  - المرافقة لتسيير و معرفة درجة تعقد الأمور لدى **صاحب المؤسسة**[1].

وتتمثل وسائل الرقابة على المشاريع في:[2]

- **الملاحظة الشخصية.**
- **تقارير الأداء الدورية.**
- **شكاوي بعض العملاء الذين تم إنجاز المشروع لهم.**
- **نظم المعلومات.**
- **الاجتماعات الدورية.**
- **متابعة الموازنات و الانفاق.**

وتتمثل أهداف المتابعة لسير عمل المشروع في النقاط **التالية:**[3]

- توضيح المتغيرات بشكل مستمر،سواء الفعلية أو المقترحة.
- توضيح نتائج التغيرات المقترحة من ناحية الكلفة و التأثير .

1لهواري سعيد،**مرجع سابق**،ص69.

2 محمد توفيق ماضي،إدارة **وجودة المشاريع خطوات تخطيط و تنظيم و جدولة مراحل تنفيذ المشروع و كيفية الرقابة عليها**،الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع،جامعة الاسكندرية ،مصر،2000،ص302.

3عبد الرحمن الجبوري،**إدارة المشاريع**،دار المناهج للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن،الطبعة الأولى،2008،ص78.

- إبلاغ المساهمين في المشروع بالتغيرات التي تحصل أولا بأول.
- التأكد من تطبيق التغيير المستهدف.

8.موارد متوفرة بشكل كافي للمشروع: الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العرضية للصناعات الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيراد و وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت سلعا أو خامات.

المبحث الثاني: معوقات و تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم العديد من العراقيل التي تؤثر بشكل مباشر على أدائه وقدراته التنافسية، نظرا لهشاشته، ضعف تحكمه في التكنولوجيا الناتج عن عدم كفاية الموارد المالية التي تسمح بتجديد وتكوين رأس المال الثابت و تعاني كذلك من مشكلات عديدة تحول دون تنمية قدراتها و إسهامها الفعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا:المعوقات الخارجية

1. مشكلات التمويل والإقراض:

وهي في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه الصناعات، إذ أن صغر حجم المؤسسة يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمالات المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المؤسسات مقابل القروض، فضلا عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات الحسابية التي تعكس الوضع المالي والتنبؤ لمستقبلها[1].

1 حكيم شبوطي ،مرجع سابق،ص26.

وتواجه المشروعات الصغيرة **والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها** (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. **(التأسيس– الأولية**– النمو الأولي– **النمو الفعلي– الاندماج).** ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظرا لحرصهم على **نقود المودعين**[1].

2. مشكلة المواد الأولية:

تأتي **صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك الصناعات على المواد الأولية المستوردة، فضلا** عن المحلية، بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة بسبب **ارتفاع أسعار** الاستيراد **وصعوبة الحصول على كميات قليلة نسبيا، مقارنة بالصناعات** الكبيرة.[2]

3. مشكلات العمالة الفنية المدربة[3]**:**

يعتبر **نقص العمالة الفنية المدربة من القوى العاملة من أهم المعوقات** التي **يواجهها قطاع المؤسسات** الصغيرة **والمتوسطة ويرجع ذلك لعدة أسباب نوجزها** في مايلي:

- **ضعف مستوى التدريب** المهني **وعدم توافقه مع احتياجات** المؤسسات الصغيرة **والمتوسطة.**
- **زيادة الطلب على العمالة الماهرة بالنسبة للمؤسسات الجديدة قد أدى** إلى انتقال **العمالة من ا الات** التي **تعمل فيها** إلى المجالات التي **تعرض** لها **أجورا أعلى، وينتج عن هذا توظيف عمالة** غير **ماهرة باستمرار وتحمل مشكلات وأعباء تدريبهم، فضلا عن دفع أجور أعلى مرتفعة لبعض التخصصات النادرة لضمان استمرار نشاطها.**

1أحمد السيد كردي،**المعوقات و المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة،http//kenanaonline.com/usersahmeskordy/posts/777296،تاريخ التحميل 2017/01/27.**

2 حكيم شبوطي ،مرجع سابق،ص26.

3شعيب اتشي، مرجع سابق،ص53.

- الاعتماد على العمالة الوافدة، وعزوف العمالة الوطنية عن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الإنتاجية.
- يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة، وتدريبهم أثناء العمل، غير أنه في كثير ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل.

4. مشكلات إدارية وتنظيمية وتنفيذية:

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصور شديدا في الخبرات الإدارية والتنظيمية ، حيث أن هذه المؤسسات يسودها أغلب الأحيان إدارة عائلية أو فردية وهي نمط مختلف ،حيث لا يعتمد على أساليب إدارة حديثة وإنما يقوم على مزيج من التقليد والاجتهادات الشخصية[1] ويتصف هذا النمط بمركزية اتخاذ القرار ، حيث نجد أن المالك عادة يكون المدير والذي يتدخل في كافة الأعمال التنفيذية.

و لا تستفيد من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية ،وهذا راجع إلى عدم وجود تنظيم واحد يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف . فليست هناك إجراءات عمل مكتوبة ، ويتجسد ذلك في غياب هيكل تنظيمي واضح يساعد على تحديد السلطات والمسؤوليات .فالفرد الواحد توكل إليه عدة مهام قد تكون متباينة ولا علاقة بينها ، كما يلاحظ اتساع نطاق الإشراف ، حيث يشرف رئيس واحد على عدد كبير من العمال وافتقارها إلى التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها[2].

صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية للحصول على قبول للمشروع، زيادة على التباطؤ الإداري، و يبدو أن المشكلة في أساسها مازالت مشكلة ذهنيات ذلك أن سرعة حركية سن النصوص التشريعي لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية[3].

1فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، ، مرجع سابق ،ص95.

2 بوعبدالله هيبة، مرجع سابق،ص57.

3 محمد يعقوبي،**مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**،بحث مقدم في الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية الذي نظم بجامعة الشلف يومي 18/17أفريل 2006،ص48.

لكن بدون خطة إستراتيجية لا يمكن تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها [1] ، إضافة إلى ضعف أدائها وهذا راجع إلى نقص الخبرة والكفاءة لدى المدير ، حيث من المستحيل الإلمام بكل طرق وتقنيات التنظيم.

مما سبق يمكن القول بأن المشاكل الإدارية والتنظيمية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشأ نتيجة لعدم تنظيمها على أسس إدارية حديثة تعتمد على التخصص الوظيفي وتقسيم العمل واللامركزية في اتخاذ القرار وغيرها.

5. مشكلات التسويق:

تعاني الصناعات الصغيرة العديد من مشكلات التسويق على المستويين الداخلي والخارجي أي في مجال السوق المحلي والتصدير[2]

إن فشل المشروع الصغير في إيجاد أسواق يتوجه إليها لتصريف منتجاته فإن هذا يعرضه لا محالة لاحتمالات التوقف المؤقت أو النهائي أيضا ويرتبط هذا الأمر بنقص الوعي التسويقي على مستوى المشروعات الصغيرة من ناحية وعدم توافر المهارات القادرة على انجاز هذه المهمة الشاقة من ناحية أخرى.

ويمكن تلخيص أهم المشكلات التسويقية فيما يلي:

- محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة.
- انخفاض جودة السلع والخدمات خاصة بسبب مشكلات الخامات والعمالة.
- التقصير في مراقبة جودة السلعة مما يتسبب في عدم الاستمرارية في تقديم سلعة بجودة ثابتة، وهذا بحد ذاته يجعل الزبائن يفقدون الثقة في السلعة ويمتنعون عن شرائها.
- ظهور المشروعات البديلة المنافسة بشكل مستمر.

1ماجدة عطية ،مرجع سابق،ص49 .

2فتحي السيد عبده أبو أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 98.

- غالبية أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يواجهون مشكلة تسويق السلع والخدمات،حيث أنهم لا يجيدون فنون التسويق والقنوات التسويقية المتاحة وخاصة في الأسواق الخارجية.

6. **مشكلات المحيط الجبائي:**

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتعرض لأعباء ضريبية ثقيلة سببها أن نسبة الضريبة تكون نفسها بالنسبة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة ، فهذه الأخيرة يمكن لها أن تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير لمواجهة هذا العائق على عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تدفع أعباء ضريبية باهظة، كما أن مشكلة صعوبة مسك دفاتر الحسابات المنظمة يدفع مصالح الضرائب إلى الاعتماد على التقدير الجزافي والذي عادة ما يكون مبالغ فيه .إضافة إلى صعوبة إثبات أصحاب هذه المؤسسات عكس ذلك مما قد يعرض المشروع إلى مشاكل مالية حادة.

7. **مشكلات العقار الصناعي**[1]:

غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملائمته.

ففي البلدان النامية لا تتولى الحكومات إقامة مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية بالخدمات الأساسية لإقامة المؤسسات المعنية؛ ومن ثم العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية يقع على عاتق المستثمر نفسه مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات لأخرى:

- طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.
- الرفض دون مبرر في كثير من الأحيان لعدد من الطلبات.
- ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها.

1 شعيب اتشي ،مرجع سابق،ص49-50.

وكذلك عدم توفر مناطق صناعية مجهزة بالمستلزمات الأساسية المطلوبة لتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقليل تكاليف الإنتاج مثل الطاقة الكهربائية والطرق ووسائل الاتصال، حيث لا تلبي مثل هذه القضايا الحد الأدنى المطلوب للمؤسسة، ناهيك عن ارتفاع التكاليف التأسيسية وعلى وجه الخصوص أسعار الأراضي في المناطق الصناعية و قوانين الاستثمار السائدة و المتوقعة إضافة إلى الخصائص الفنية و الطبيعية للمناطق المختلفة لإقامة و تنفيذ الفرص الاستثمارية محل الدراسة[1].

ثانيا:المعوقات الداخلية[2]

1. **انخفاض الإنتاج:**هنالك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة انقطاع العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون العمل.
2. **تردي النوعية:**بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية فضلا عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة على النوعية.
3. **الحوادث والأمن الصناعي:**بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل، فضلا عن العوامل النفسية وانخفاض المستوى الصحي والإجهاد الذي يصيب العامل بسبب الاستمرار بالعمل وتأثيرات الطقس.

1سعيد عبد العزيز عثمان،دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق،الدار الجامعية للنشر و الطبع و التوزيع،جامعة الاسكندرية،مصر،2002،ص122-123.

2 حكيم شبوطي، مرجع سابق، ص29-30.

4. ارتفاع الكلفة:حيث تفتقر غالبية الدول النامية إلى أنظمة السيطرة على الكلفة بسبب حداثة هذا النوع من الصناعات فيها، والتأكيد فقط على ارتفاع أجور العمال كسبب رئيسي لارتفاع الأسعار وعدم الأخذ بعين الاعتبار بقية مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الكهرباء وما تؤدي به إلى ارتفاع الأسعار وغيرها من التكاليف الأخرى.

- ضعف وعدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية، مما يؤدي إلى إنتاج سلع غير متطابقة وبالتالي لا يمكن تسويقها.

المطلب الثاني :التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعزل عن الظروف والتحديات الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها، لذلك وجب على مسيري المؤسسات أن يأخذوا كل هذه العوامل بعين الاعتبار في إستراتيجيته في ترقية وتطوير هذه المؤسسات، ويمكن أن نذكر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النقاط التالية:

1. تحدي الاتصالات[1]:تعتبر المعلومات المورد الرئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فلابد من وجود نظام فعال للاتصالات، والمقصود به هو السماح للمعلومات بالمرور من المرسل إلى المستقبل من خلال وسيلة اتصال وفي أسرع وقت ممكن، ويمثل عدم استخدام هذه المؤسسات لهذه الوسائل نوعا من التحدي بحيث في ظل غياب هذه الوسائل تضيع الفرص التسويقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة لغياب الاتصال بين العالمين الداخلي والخارجي.

1هالة محمد لبيب،إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي،النظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة،مصر،2004،ص173.

نتفق أن وفرة الإعلام الإقتصادي والاستفادة منه شرطا أساسيا لإتخاذ القرارات السليمة والمناسبة نوعا وتوقيتا، بإعتبار أن إقتصاد السوق هو إقتصاد الإعلام؛ لذلك يعتبر إنشاء بنك أو هيئة لجمع المعلومات الإقتصادية وتحليلها وبعثها عامل مهم لتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها ونموها.

2. **تحدي ثورة المعلومات:** يعرف نظام المعلومات بأنه النظام الذي يجمع البيانات من المصادر المختلفة ويحولها إلى معلومات حسب احتياجات المستفيدين منها، لذلك تصمم نظم المعلومات من أجل تزويد الإدارة بالمعلومات الفورية التي تساعدها على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

بحيث أصبحت هذه التقنية من المتطلبات الأساسية في هذا العصر، وإن عدم محاولة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الاستفادة من مزاياها لا يرجع للبعد المادي بقدر ما يرجع للبعد الثقافي والمعرفي، لأن تكلفة الاستفادة من هذه التقنية تتجه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ مع زيادة انتشارها، وهذا يعتبر تحديا للمؤسسات المعنية[1].

3. **تحدي التجارة الإلكترونية:** تشير الإحصاءات إلى اتجاه مستخدمي شبكة الإنترنت إلى الزيادة حيث وصل عددهم إلى 717 مليون سنة2005 ، حيث ينعكس ذلك على إمكانية جمع المعلومات الأولية عن العملاء وزيادة مصادر المعلومات، والتسويق المحلي والدولي من خلال الإعلان والتعرف على الرغبات ،ولكن على الرغم من هذه المزايا، فإن هناك بعض المعوقات التي تحد من الاستفادة الكاملة من مزايا التجارة الإلكترونية ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

-ضعف الثقة في الاحتياطات الأمنية خاصة مع وجود بعض حالات القرصنة مما يجعل المستهلك يتردد في استخدام بطاقته الائتمانية أو إعطاء تفاصيل شخصية دقيقة عنه عبر الشبكة، وهو ما يعتبر في غير صالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي غالبا ما تكون غير مشهورة وغير معروفة على مستوى كبير.

1هالة محمد لبيب ،مرجع سابق،ص173.

-عدم وجود نظام يمكن العملاء من فحص ومراجعة المنتجات قبل شرائها[1].

4. **تحدي المنافسة الحادة**:نظرا للزيادة الشديدة في السكان والتي **لا يصاحبها** نمو مماثل في **الموارد والإنتاج** يشهد العالم منافسة كبيرة إضافة إلى **ذلك فإن المستثمرين** في الدول **النامية فقدوا العديد من الفرص** في **السوق نتيجة غزو منتجات الدول المتقدمة الأسواق المحلية والدولية، لذلك أصبح من الصعب على المؤسسات** الصغيرة والمتوسطة إيجاد **مكانا** آمنا في هذه **الظروف لتسويق منتجاتها، وعليه وجب عليها القيام بدراسة شاملة ودقيقة للمنافسين عن طريق** توفير أكبر **قدر ممكن من المعلومات** حتى **يسهل التعامل معهم** في **السوق، لأن تجاهل المنافسة يمثل نقطة ضعف** إستراتيجية **للمؤسسات** الصغيرة والمتوسطة.

5. **تحدي الخوصصة**: والتي تعني **أن الإطار العام** لمسيرة **الاقتصاد العالمي** في **القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب**[2].

6. **تحدي التصدير**:**يلعب مصدرو المؤسسات** الصغيرة والمتوسطة **دورا حيويا** في **تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير** وفي حماية **منافستهم وتحسين أرباحهم، ويتيح دخول السوق العالمية العديد من المزايا والفوائد** لهذه **المؤسسات** والتي **من** أهمها:[3]

-تزايد النمو.

-تزايد الأرباح.

-تزايد عدد العملاء.

-المزايا الضريبية.

-فتح أسواق إضافية.

---

2 حكيم شبوطي، مرجع سابق، ص33-34.

1يرجي شهرزاد،**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة تلمسان،الجزائر،2012،ص67.

3هالة محمد لبيب ،مرجع سابق،ص174.

-تحسين المنافسة.

-اتساع المنتجات والخدمات.

-الدعاية الجيدة و التعرف على الأسواق.

حيث تحجم العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول النامية عن الانخراط في الأنشطة التصديرية لاعتقادها الخاطئ بأن المؤسسات والشركات الكبرى هي القادرة على مزاولة هذه الأنشطة بنجاح، ويرجع هذا الاعتقاد إلى تعدد المعوقات التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التصدير، ويمكن ترتيب هذه التحديات حسب أهميتها على الشكل التالي[1]:

-الروتين والبيروقراطية الإدارية.

-حواجز التجارة الخارجية.

-صعوبات النقل.

-عدم توفر الكفاءات البشرية.

-عدم توافر الحوافز المشجعة على التصدير.

-عدم تنسيق المساعدات المقدمة من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

-عدم وجود مساعدات مالية.

-البيئة غير المشجعة في الأسواق الخارجية.

-التحصيل البطيء من العملاء الأجانب.

-عدم توافر منتجات منافسة.

-الحواجز اللغوية.

1هالة محمد لبيب ،مرجع سابق،ص175.

7.تحدي متطلبات البيئة[1]: تؤكد الدراسات أن معظم الصناعات أقيمت في مواقعها دون اعتبار لمقتضيات التخطيط البيئي بصفة عامة، كذلك لم تتخذ مسبقا الإجراءات الواجب اتخاذها في مثل هذه الحالات خاصة فيما يتعلق بتقدير حجم خدمات البنية الأساسية اللازمة للمؤسسة الصناعية وتوفيرها في الوقت والمكان المناسبين مما يشكل ضغطا على المرافق العامة.

وهو ما يؤدي إلى خلق مشكلات التلوث خاصة في المناطق العشوائية التي لا تتمتع بخدمات مثل هذه المرافق وإذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرة ومتعددة ولا يشغل بال أصحابها سوى الاهتمام بمراحل المنتج النهائي لدرجة أنه لا يعد دراسة جدوى بيئية ضمن عناصر دراسات الجدوى التي يقوم بها، فإن الاعتبارات البيئية أصبحت تحتم عليه الاهتمام بمخلفات العملية الإنتاجية، الأمر الذي يستدعي إجراء تغيرات تكنولوجية بهدف استحداث وسائل للحد من الملوثات والنفايات الضارة بالبيئة والإنسان.

المبحث الثالث :معالجة مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن عالم المشاكل الضاغط على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يفرض بالضرورة، خصوصا في ظل الارتباط الشديد للمجتمع اقتصاديا و اجتماعيا بهذه المؤسسات، عملا عاجلا للنهوض بها.

و من أبرز الأفكار لمعالجة المشاكل على الصعيد الرسمي نورد العناوين التالية:

المطلب الأول: حلول لمعالجة مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

01. قضية التمويل:

وأهم الخطوات المطلوبة في هذا المجال فتتمثل اولا، في حل قضية الديون العالقة (لدى الدولة أو لدى المصارف أو بين المؤسسات) خصوصا بالنسبة للمؤسسات المستمرة في الإنتاج و القادرة على زيادته، و ينص المشروع على جدولة الديون بفوائد منخفضة و تسهيلات إضافية.

1 حكيم شبوطي ، مرجع سابق، ص35.

و من الخطوات المهمة أيضا خلق صناديق مالية تساهم في تحمل مخاطر الاستثمارات الجديدة، و إنشاء برنامج دائم لدعم الصادرات و حمايتها و ضمانتها .

و هناك بعض الخطوات التي يمكن الاستفادة منها للنهوض و تتلخص بمايلي:

أ-إقرار التشريعات المطلوبة لتمكين المصارف من الإسهام في تمويل المؤسسات بشروط مناسبة.

ب-تسهيل عملية المعاملات الإدارية الطويلة و المضنية المتعلقة بالتسليف.

ج- تسهيل إنشاء مؤسسة خاصة، على شكل صندوق، متخصص بتمويل المؤسسات الصغيرة و **الأكثر صغرا.**

د-بناء تصور محاسبي جديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يضمن الشفافية كما يضمن تحول المؤسسات الصغيرة إلى أخرى رصينة. **على أن يكون وفق المنطق العالمي الجديد و بشروط ضريبية مشجعة.**

02. التسويق و الإدارة:[1]

و من ابرز ما يتعلق بالتسويق و الإدارة:

أ- إعادة النظر بكل الاتفاقات التجارية الخارجية و التي يفترض إعادة صياغتها وصولا إلى رسم اتفاقات جديدة، و لو محدودة في المرحلة الأولى مع دول مناطق تشكل مواقع جاذبة.

ب-العمل الحثيث و الحرص على إعادة صياغة شروط الجودة و النوعية، خاصة أن هذه الشروط باتت لازمة لترويج السلع في الأسواق الخارجية.

ج-اعتماد سياسة متعددة الأطراف ترمي إلى تشجيع العمل و الإنتا ج في قطاعات متعددة.

1نبيل جواد ،**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،بيروت لبنان 2007ص109.

د- القيام بعدة خطوات لتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الوصول إلى المعلومات و التعامل مع معطيات السوق و التقنيات الجديدة و استكشاف إمكانات التطوير و التوسع، و ذلك من خلال قيام بنوك المعلومات في مراكز عدة و تدريب أصحاب المؤسسات على التقنيات الجديدة و فتح مواقع إلكترونية متخصصة.

ه- العمل على خفض هامش الربح أو الأرباح و بتالي الأسعار لجعلها تكتسب صفة تنافسية هي بأمس الحاجة إليها،و اعتماد برامج تأهيل و تطوير للأجهزة الإنتاجية لمواكبة التحديث و للضغط أيضا في اتجاه خفض كلفة الإنتاج.

03. الموارد البشرية:[1]

بإعتباره العنصر الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات، ولا يجب أن يعتقد أن هذا الاستثمار يمثل عبئا إضافيا على المؤسسة لأنه يحتاج إلى مبالغ طائلة، فهو وحده يستحق ذلك لقدرته على التفكير والإبداع وإيجاد الحلول لمختلف المعيقات؛ وقد تطور الاهتمام بهذا العنصر عالميا منذ تسعينيات القرن العشرين من خلال ماسمي بالتنمية البشرية بأوجهها المختلفة، و التي اعتبرت قاطرة لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي.

ونعتقد أن الخبراء الاقتصاديين والإداريين قد يختلفون في تحديد أسباب تعثر المؤسسة الاقتصادية أيا كان نشاطها، إلا أنهم سيتفقون على أن أهمها ضعف إدارة الموارد البشرية؛ مما أنتج مناخ طارد للموظفين الأكفاء، الأمر الذي لا تستطيع معه المؤسسة إيجاد حلول للمشكلات التي قد تمر بها؛ وقد يعزى ذلك إلى عدم إدراك مدى أهمية العنصر البشري ضمن منظومة أي عملية إنتاجية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي [2].

1نبيل جواد، مرجع سابق،ص111.

2ميلود تومي ،**مستلزمات تأهليل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، بحث مقدم في الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية الذي نظم بجامعة الشلف يومي 18/17أفريل 2006.

أ- إطلاق و تنفيذ برنامج شامل للتدريب المستمر للعاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نظرا للنقص الفادح في هذا المجال ولابد ان يتولى الإشراف على هذا البرنامج جهاز مشترك من القطاعين العام و الخاص بإشرا ف جهاز تعليمي وطني.

ب- التركيز في وسائل التدريب على دروس حيوية في المحاسبة و التسويق و إختيار المشاريع و اللغات الإلكترونية.

ج-إعادة النظر في أساليب و أدوات و أهداف التعليم المهني و ربطه بشكل وثيق بحاجات و تطورات سوق العمل.

د-الإنطلاق في مشروع المدينة الإلكترونية و اعتماد مساحات خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطارها.

ه-تعزيز برامج التعاون الثقافي و التقني مع هيئات و مجموعات في الدول الصديقة المتطورة .

04. المراقبة و المتابعة :

إن القيام بمثل هذه البرامج و الخطوات المهمة على الصعيد الوطني ليس عملا عاديا او موسميا ،و لذلك من أهم خطوات النهوض ،من بعد القيام بالخطوات سالفة الذكر، هي أن يوكل امر الإشراف عليها و تنفيذها إلى جهاز خاص ينشأ بتعاون بين القطاعين العام و الخاص ،و يتولى اقتراح السياسات التفصيلية و متابعة تنفيذها و إرشاد أصحاب المبادرات الصغيرة و رعايتهم. و يتولى هذا الجهاز شؤون التمويل و التسويق و التدريب و الاتصالات الخارجية و سواها.

وهناك عدة أنواع لمراقبة المشاريع الصغيرة و المتوسطة:[1]

1) الرقابة التي تسنها السلطات التشريعية و تنفذها المحاكم والهيئات و الدوائر الحكومية.

2) قوانين الاحتكار و ذلك لحماية العمل التجاري و تشجيع المنافة الشريفة.

1جهاج عبد الله عفانة ،مرجع سابق،ص230.

3) التعليمات الخاصة بتنظيم الأسعار،فالسعر يعمل كمنظم للعرض و الطلب.

05. **الإستفادة من تجارب الاخرين** :إنطلاقا من مبدأ " الحكمة ضالة المؤمن..."نرى بضرورة السعي الجاد لإستغلال كل ما هو متاح وممكن من تعاون ثنائي أو متعدد من أجل إكتساب كل الخبرات الضرورية لوضع البرامج المواتية لدفع وتأهيل وتنمية وتطوير مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على تجارب الآخرين الرائدة في هذا الميدان.

المطلب الثاني: الأفاق المستقبلية لتطوير دور المؤسسات الصناعية و المتوسطة في التنمية الاقتصادية:

بالنظر للأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بجانب المؤسسات الكبيرة. فقد أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات و تذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية. و الإستراتيجية المقترحة لتحقيق هذه الأهداف تقوم على ما يلي :

1. **العمل على إيجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة و دعم دور هذه المؤسسات:**[1]

نعتمد كل منشأة (سواء كانت صغيرة أو كبيرة) على وظائف أساسية منها:

الإنتاج و التسويق و التمويل و البيع، ولكي تقوم المنشأة بوظيفتي الإنتاج و التسويق فإن الأمر بتطلب توفير الأموال التي تكفي لتمويل رأس المال الثابت و رأس المال العامل أيضا . في الصغيرة و المتوسطة يكون المصدر الأساسي للحصول على رأس المال اللازم للمنشأة، وهو صاحب المنشأة نفسه. فإذا كان المال المطلوب أكبر من إمكانياته لجأ إلى الغير لكي يدبر القدر اللازم لتنفيذ مشروعه و إقامة منشأته. و اللجوء إلى الغير قد يأخذ شكل المشاركة أو الاقتراض، و بذلك تتركز مصادر تمويل المنشاة من مصدرين أساسيين هما رأس المال المملوك لصاحبها او لاصحابها و راس المال المقترض المتمثل في القروض المقدمة لها من البنوك بعد أن تقف على

1نبيل جواد ،مرجع سابق،ص112.

قدميها وتحقق نجاحا في أعمالها و ذلك لتمويل التوسع في أعمالها و ما يتطلبه من إنفاق طويل الأجل. ولذلك فإن التمويل عن طريق الاقتراض اصبح لازما للمنشاة الصغيرة و المتوسطة عند إنشائها او لمساندتها بعد ذلك و تمكينها من النمو و التقدم

و أدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها جعلها تشكل ميزة للنسيج الاقتصادي لأية دولة، سواء منها الدول النامية أو المتطورة، وتحت هذه الاعتبارات فدعمها ماليا هو تدعيم للمشروع التنموي ككل، ولهذا يتطلب التكفل عاجلا بما يلي:[1]

أ -إنشاء بنك معلومات يقوي العلاقة الثنائية (بنك-م.ص.م) وهذا يسمح بالمعالجة السريعة للملفات، مما يسمح بتخفيض المخاطر تجاهها.

ب -ابتكار منتوجات مصرفية جديدة.

ج -إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل مؤسسات ص.م، مدعومة في مرحلة أولى من الدولة.

د -تقديم مزايا وحوافز لتشجيع مؤسسات.ص.م وتفعيل أدائها ورفع عددها، وترقيتها لاكتساب ميزة تنافسية كشرط لازم.

ز -إنشاء ميكانيزمات وتنظيمات ووسائل تمويل حديثة تستجيب لاحتياجات مؤسسات.ص.م ومنها:

-الائتمان الإيجاري.

-صناديق ضمان ومنح القروض والهبات للمتخرجين الجدد.

-شركات مالية من نوع مخاطر رأس المال، وهي شركات لتوظيف رؤوس الأموال بتحمل المخاطرة.

1خليل عبد القادر،سليمان بوفاسة،**دور الوساطة المالية في التمويل الغير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، بحث مقدم في الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية الذي نظم بجامعة الشلف يومي 18/17أفريل 2006،ص412.

-تخفيض العبء الضريبي أو إلغائها على البنوك نتيجة العمليات المرتبطة بالودائع بأنواعها وتشجيع الادخار لزيادة احتياطي البنوك.

-إنشاء مراكز استشارة متخصصة في الجانب المالي، لإيجاد أحسن تركيب مالي لمشاريعها.

-تشجيع القروض المشتركة للبنوك لاقتسام المخاطر، بآليات عملية.

-إيجاد آلية لتغطية مخاطر الصرف.

ط -تحرير تجارة الخدمات المالية لرفع فعالية أنشطتها بأقل تكلفة، ومنح البنك المركزي استقلالية أكثر.

ه -إعادة النظر في مشكل الضمانات، والتخلي عن دور العلاقات الشخصية في منح القروض.

و -تشجيع صيغ التمويل الإسلامية بمنح حوافز وتفضيلات لبنك البركة، والعمل على زيادة عدد هذه البنوك.

ي -إصلاح جذري للجهاز المالي والمصرفي وتكييفه لمتطلبات العولمة، وجعله يستجيب لاحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2. إنشاء جهاز خاص لتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة: و مهمته:[1]

أ- دراسة كافة الامور المرتبطة بهذا القطاع الحيوي و بحث المشاكل و الصعوبات التي تواجهه و العمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة،باعتبار أن تنمية هذا النوع من المؤسسات تمثل إحدى القضايا الهامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ب-توفير قاعدة من البيانات و الإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن تستفيد منها هذه المؤسسات لتطوير أعمالها في مجالات التسويق و القوى العاملة و الإنتاج و الإدارة و غيرها.

1نبيل جواد ،مرجع سابق،ص113.

ج-الاستعانة بمجموعة من الخبراء المختصين لتقديم المشورة و النصح حول كافة الامور التي تهم هذه المؤسسات في مجال التسويقي و الفني **و الإداري و التمويلي .**

3. الاهتمام بتسويق المنتجات و تطوير الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات و رفع كفاءتها التسويقية و الإنتاجية: عن طريق الأمور التالية:[1]

أ- تأسيس جهة مركزية تتولى تقديم البرامج التدريبية لهذه المؤسسات بتكاليف رمزية لتطوير جودة الإنتاج و زيادة القدرة على المنافسة و رفع مستوى الصيانة الدورية للمعدات و الآلات المستخدمة فيها.

ب- الاهتمام بتأسيس مراكز البحوث التقنية و الإنتاج، بهدف تطوير التقنيات الوافدة و المستحدثة في هذه المؤسسات و تطبيقها مع احتياجاتها، مع العمل على زيادة دور مراكز البحوث و الجامعات لرفع كفاءتها الإنتاجية للمؤسسات على أن تعكس الدراسات الجامعية مدى الاهتمام بتلبية احتياجات هذه المؤسسات من القوى العاملة و الخبرات اللازمة لها.

ج- تأسيس شركات تسويقية وطنية تتخصص في محاولات إعداد البحوث و دراسات السوق و النقل و توفر المعلومات التسويقية و الفرص التجارية و الترويج و التسويق المبيعات مع الاستعانة بخدمات و خبرات المكاتب الاستشارية المتخصصة في هذا المجال.

د- تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين صورة الإنتاج و زيادة قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية و الدولية.

ه- تدعيم جهود هذه المؤسسات في البحث عن اسواق جديدة في الداخل و الخارج لتصريف منتجاتها و الاستفادة من برامج الدعم و التعاون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية و الإقليمية المتخصصة في هذا المجال.

1نبيل جواد ،مرجع سابق،ص114.

4. زيادة التسهيلات و الدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات:

أ- زيادة الاهتمام بتطوير المرافق المختلفة في المناطق الصناعية، بما يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج و زيادة القدرة على المنافسة على المستوى المحلي و الإقليمي.

ب- قيام أجهزة المختلفة بالترويج و التعريف بمنتجات و خدمات هذه المؤسسات وحث المواطنين على شرائها، و سرعة الوقوف على مشاكل هذه المؤسسات و العمل على اتخاذ الحلول الملائمة.

ج- تخفيض تكلفة الإعلان و الترويج لمنتجات و خدمات هذه المؤسسات و الأخذ بمبدأ الشراء المحلي من منتجاتها و خدماتها و تسهيل مشاركاتها في المعارض السنوية و الموسمية.

د- إعداد قوائم إرشادية بخطوات تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحالات المختلفة و إجراء مسح دوري لهذه المؤسسات لجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجالات الإنتاج (القوى العاملة رأس المال). هدف مساعدة الجهات المسؤولة لاتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المؤسسات.

5. الأخذ بفكرة حاضنات الأعمال:[1]

و هي تقنية جديدة لدعم و تشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مرحلة التأسيس و الانطلاق و التشغيل. و تدعى هذه الآلية المستحدثة بحاضنة الأعمال، و التي يمكن تعريفها بانها مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات و آليات المساندة و الاستشارة، توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة و القدرة على الاتصالات و الحركة الضرورية لنجاح مهامها. و تقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر و الذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة بهدف تخفيف اعباء مرحلة الانطلاق والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها و عجزها عن الوفاء بالاتزاماتها.

1 ليث عبد الله القهيوي،بلال محمود الوادي،**المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية،دار الحامد للنشر و التوزيع،**الطبعة الأولى ،عمان الأردن،2012،ص90.

6. إدارة الجودة الشاملة وخفض التكاليف :[1]

لكي يتسنى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المنافسة على المستوى المحلي والعالمي عليها أن تطبق نظام إدارة الجودة الشاملة والذي يتطلب الآتي :

-تكامل جميع الأنشطة بالوحدات الصغيرة والمتوسطة للتنسيق فيما بينها ويكون ذلك مسئولة نظم العمل اتجاه مستوى الجودة المطلوب تأمينه بصفة مستمرة للعميل.

-توظيف التكنولوجيا الجديدة في عمليات التصنيع ووظائف التفتيش لتحقيق المزيد تأكيد العمل على تصميم المنتج ودقة الإجراء المصنعة.

-ارتباط الجودة الشاملة بخفض التكلفة من خلال خفض تكلفة التشغيل , وخفض فاقد التصنيع , وخدمة تكلفة خدمة العملاء ,ضمان المنتج , تعظيم استخدام الموارد.

-دراسة العمليات الخاصة التي تتضمن الاختبارات والاستقصاءات لتحديد أسباب ظهور الإنتاج وتحسين خصائص الجودة.

وخلاصة القول أن نقص المعلومات وتجانس وتشابه السلع والمنتجات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم إدارة الجودة بطريقة جيدة كل ذلك أدى إلى ضعف القدرة التنافسية لهذه المؤسسات وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية إلى جانب ارتفاع التكاليف مما سبب في انخفاض صادراتها وهو الأمر الذي يجب أن تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع الاستمرار والمساهمة في التنمية الاقتصادية عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام على المستويين المحلي والقومي.

1علي سالم أرميص،**مدى تنافس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، بحث مقدم في الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية الذي نظم بجامعة الشلف يومي 17/18أفريل 2006،ص105.

خلاصة :

وفي ختام هذا الفصل ومن خلال ما رأينا يمكننا أن نخلص إلى النتائج التالية:

بالرغم من أهميتها تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من صعوبات ومشاكل تعيق استمراريتها وتطورها ولعل من أهمها مشكل التمويل والذي مفاده ضعف القدرة التفاوضية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمام البنوك والمؤسسات المالية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة الحجم ، مما يجعل فرص الحصول على الأموال من المصادر الخارجية أقل.

وهناك عدة مشكلات تعاني منها هذه المؤسسات تتمثل في التسويق ، بالإضافة إلى نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية ورغم ما يقف أمامها من مشكلات، يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات التي تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام؛ وهذا راجع لما له من أهمية خاصة في تحقيق التكامل الصناعي، وتعزيز الصادرات الوطنية بمنتجات محلية، إضافة إلى المساهمة في توفير مناصب شغل.

و يبقى على كاهل الأنظمة بذل المزيد من المجهودات لتحسين المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتذليل الصعوبات و المشاكل التي تواجهها في مواطن متعددة خاصة فيما يخص العقار الصناعي و المشاكل التمويلية و العراقيل الإدارية و البيروقراطية.

الفصل الثالث :

المشاريع المقدمة قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أسباب التعثر و الحلول المقترحة

(دراسة حالة وكالة المدية)

تمهيد

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايدا، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

و قامت الجزائر بوضع وسائل و طرق لفائدة الشباب من اجل إعطاء دعم و دفعة نوعية نحو الحد من نسبة البطالة و فتح المال أمام الإبداع و خلق الأفكار.و من بين هذه الوسائل الذي صخرتها الحكومة لفائدة الشباب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هذا ما دفع بالعديد من الشباب الجزائري للإقبال عليها من اجل إنشاء مختلف المشاريع كل حسب مؤهلاته و قدراته المصرفية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كل هذا بهدف الزيادة من الإنتاج الوطني في مختلف المجالات و ذلك بفتح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويلها عن طريق المؤسسات المصرفية وفقا لمتطلبات و حاجيات كل منطقة كما تعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على منح مناصب شغل دائمة للشباب للحد من البطالة فقد تطرقن في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث يتضمن كل مبحث ما يلي :

- **المبحث الأول** : ماهية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- **المبحث الثاني** : نظرة على المشاريع المقدمة و التعرف على أسباب التعثر.
- **المبحث الثالث**: الحلول المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسات المتعثرة و النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول : ماهية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

إن جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يركز على الطريقة الاقتصادية في معالجته لمشكلة الفقر و البطالة وكذا تنويع الاقتصاد و الذي يهدف إلى خلق نشاطات الإنتاج والخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

1. نشأة الوكالة

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال التفكير في إنشاء هيكل جديد بإمكانه استيعاب امال و تطلعات الشباب و تحقيقها بهدف التخفيض من نسبة البطالة و قد مرت بمرحلتين و نحدد معالم هذا التطور فيما يلي :

- المرحلة الأولى1996:

يمكن وصف هذه المرحلة بالشكلية و تنحصر ما بين بداية تنفيذ الجهاز و سنة 1998 خلال هذه المرحلة كان العمل المنجز من طرف الفروع المحلية للوكالة يتمثل أساسا في احتواء الأعداد الهامة من الشباب التي يمنحها الجهاز و اقتصرت الوظائف اليومية المقدمة من طرف ايطارات الوكالة على استقبال الشباب البطال و التحقق من شروط التأهيل و استقبال الملفات و القيام بإجراءات دراسة الجدوى للمشروع

- المرحلة الثانية : ابتدءا من سنة 1999:

تعتبر هذه المرحلة تنفيذ الجهاز الذي عرفت تحسين آليات المرافقة و بصفة خاصة متابعة المؤسسات المصغرة التي دخلت مرحلة الاستغلال ففي هذه السنة تم بتقييم أولي لنتائج تطبيق الجهاز و انطلاق العمليات الأولى لإرساء الشراكة مع الجماعات المحلية و القطاعات الاقتصادية و لقد أصبح هذا الجهاز أداة مركزية ترتكز على

سياسة أعلى مناصب الشغل المستدامة بالجزائر لان واقع الجهاز و تأثيره كان قويا قررت السلطات العمومية في اية سنة 2003 و بعد التقييم تكييف أسسه القانونية و اتخاذ الإجراءات لتحسين محيط الاستثمار و تمديد ديناميكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما رفع سقف الاستثمار من 04 ملايين دج إلى10 ملايين دج إضافة إلى الإدراج بالجهاز لدعم الاستثمار المتعلق بتوسيع المؤسسة التي تتوفر على شروط التوسيع.

إن إجراءات التعديل الطارئة مؤخرا على النصوص التشريعية و القانونية المسيرة للجهاز تهدف إلى إدخال ديناميكية جديدة على جهاز خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، **و هي دليل على أن الالتزام و** الدعم للجهاز محل اهتمام أعلى مستوى .

2. التعريف بالوكالة:

- **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هي هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال** المالي, يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، **تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم** 69_296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996م[1].
- توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة يتولى الوزير المكلف بالتشغيل و الضمان الاجتماعي لمتابعة جميع **نشاطات الوكالة**[2] و هي ذات شخصية معنوية تتمتع بالاستقلال المالي و تقوم الوكالة على ثلاثة أفكار **أساسية هي:**

- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.
- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي و المالي في تقييم الأخطار و اتخاذ الآراء لتمويل المشاريع.

1المواد 27-28 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/08/08 **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**،الجريدة الرسمية،العدد52.

2المادة 3،2،1من المرسوم التنفيذي رقم 26،296 المؤرخ في 1996/09/08.

- إعادة تركيز اتخاذ السلطات العمومية في مهام المساعدة و الاستشارة.

* **وقد نظم المرسوم المنشئ للوكالة أحكامها كما يلي :**

- **تتكون موارد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مما يلي :**

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

- **حاصل استثمارات الأموال المحتملة .**

- الهيبات و الوصايا.

- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية و الدولية بعد ترخيص من السلطات المعنية بالإضافة إلى كل حاصل آخر يرتبط بنشاطاتها .

- **تتكون نفقات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مما يلي:**[1]

- **نفقات التثبيت و** نفقات التسيير و الصيانة.

- **النفقات الضرورية المرتبطة بدفعها و النفقات المرتبطة بانجاز مهامها .**

3. **مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** : تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التواصل مع المؤسسات و الهيئات المعنية و صاحب المشروع للقيام بالمهام التالية:[2]

- دعم و تقديم الاستشارة و ترافق الشباب في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .

- تسير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب مثل الإعانات و **تخفيض نسب الفوائد .**

- تبلغ الشباب بمختلف الإعانات المقدمة إليهم من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

1 المادة 27و 28 في إطار أحكام المادة 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 1996.

2المادة 6،من المرسوم التنفيذي رقم 96-296،المؤرخ في1996/08/08.

- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب مع احترام القوانين تكلف بانجاز قوائم نموذجية للتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة.
- **تشجيع** الشباب في تحديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير من خلال دورات تدريبية و تكوينية .
- تقييم علاقات مباشرة مع البنوك في تطبيق خطة التمويل و متابعة انجاز المشاريع .
- تشجيع كل شكل آخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى ترقية الشباب و لا سيما من خلال برامج التشغيل و التكوين و التوظيف الأولي.
- تكلف بانجاز قوائم بدراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة و لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- تنظم تدريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع و تحديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية و هذا بالاستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع و معالجتها.
- تطبيق كل التدابير التي من شانها ان تسمح برصد الموارد الخارجية لتمويل نشاطات لصالح الشباب و استعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول به.

4. أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تهدف الوكالة إلى مجموعة من الاهداف نذكرها فيما يلي[1]:

1. ضمان الظروف اللازمة لإنشاء المشاريع المصغرة.
2. إنشاء الأعمال وخلق الثروة.
3. خلق فرص عمل مستدامة.
4. ضمان استدامة المشاريع المصغرة التي تم إنشاؤها في الجهاز.

1الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الثاني: تنظيم و سير العمل بالوكالة

1) كيفية سير العمل بالوكالة:

ويتولى مديرو الفروع الولائية للوكالة -**أنساج**- ضمان السير الحسن لهذه الفروع، ويتم تعيينهم من طرف المدير العام للوكالة ويخضعون لسلطته السلمية[1].

يسير الوكالة مجلس توجيه و يديرها مدير عام وتزود بمجلس للمراقبة.

1. مجلس التوجيه : [2]

يتكون من 19 عضو يعينون بقرار من طرف الوزير المكلف بالتشغيل بناءا على اقتراح من السلطات لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد يتداول مجلس التوجيه و يصادق عليه وفق القوانين و التنظيمات المعمول بها على ما يلي:

- تنظيم الوكالة و تسيير نظامها الداخلي
- المخطط السنوي لتمويل نشاطات الوكالة
- القواعد العامة لاستعمال وسائل المالية الموجودة
- إنشاء فروع جوهرية أو محلية للوكالة
- قبول الهبات و الوصايا
- اقتناء البنايات و استئجارها

1المادة06-من المرسوم التنفيذي رقم03-288.

2 جبالي محمد الأمين،**إدارة مخاطر القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية ادعم تشغيل الشباب للمؤسسات المصغرة**رسالة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة المدية، سنة 2015،ص85.

- نقل ملكية الحقوق المنقولة او العقارية و تبادلها

- المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة و تكوينهم

- الحصائل و حسابات النتائج

- تعيين محافظ الحسابات الذي يحدد مرتبته

- كل تدبير أو كل برنامج عرضه إشراك الوكالة في حفر أجهزة مؤسسات إلى دعم عملها في مجال الاستثمارات التي يقوم بها الشباب ذوي المشاريع و إنشائها.

2. المدير العام للوكالة :[1]

- **يعين** المدير العام من طرف رئيس الحكومة بناءا على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل حيث يقوم بالمهام التالية:

- يمثل الوكالة إزاء الغير و يمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة.

- يحرص على انجاز الأهداف المسندة للوكالة و يتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه كما يضمن سير المصالح و يمارس السلطة السليمة على جميع موظفي الوكالة.

- يعد البيانات التقديرية و حسابات النتائج و يعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها

- يأمر بصرف نفقات الوكالة.

- يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة و يعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه و يحرص على احترام تطبيقه.

- **يقوم** بتقديم في نهاية كل سنة مالية تقرير سنوي عن النشاطات مرفقة بالحوا صل و حسابات النتائج و يرفعه إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد مصادقة مجلس التوجيه عليه.

1جبالي محمد الأمين، **مرجع سابق**،ص86.

3. لجنة المراقبة:

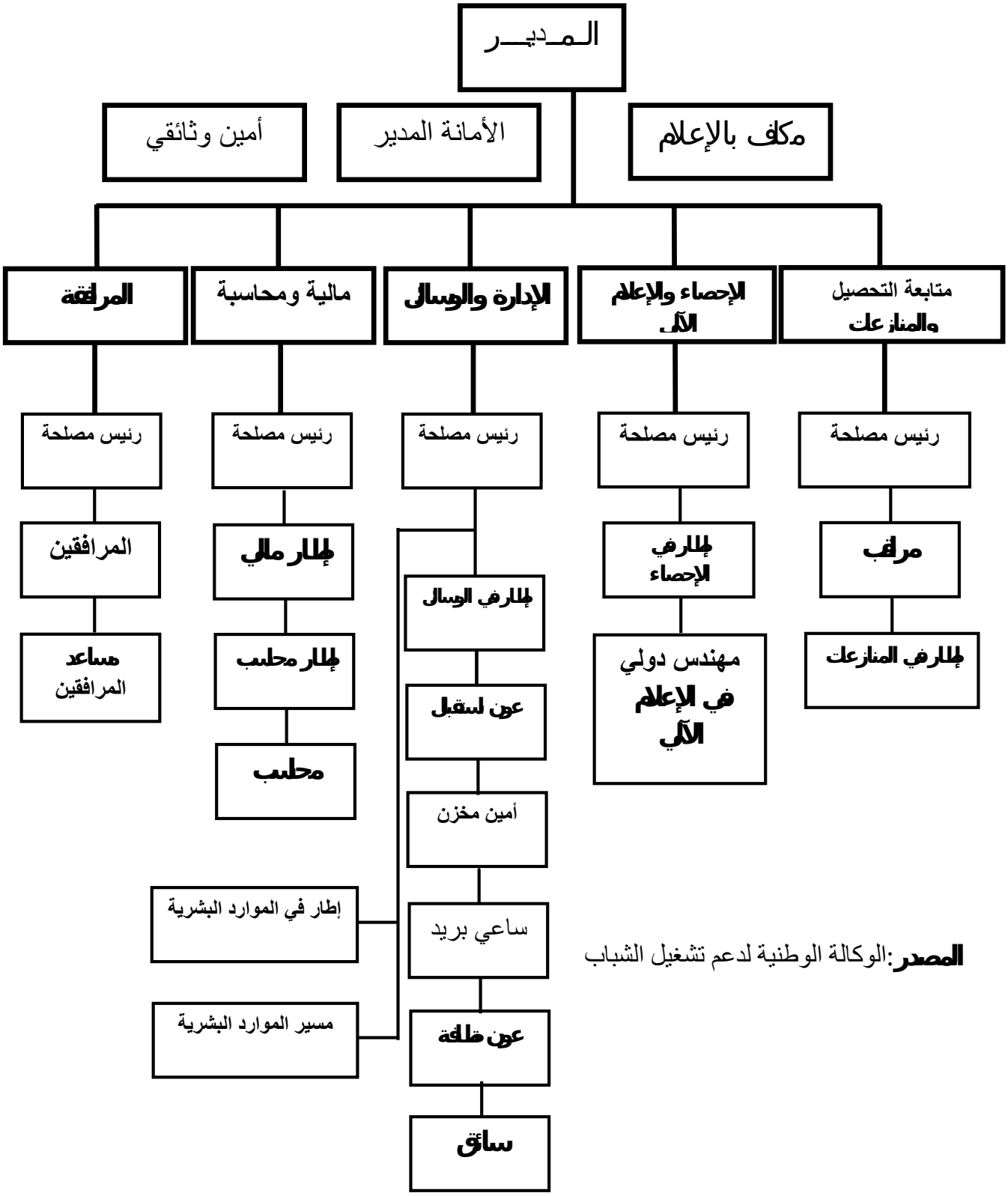
- تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من 3أعضاء حيث تقوم بالعمليات التالية :[1]
- تكلف بممارسة الرقابة اللاحقة لتطبيق قراراتها لحساب مجلس التوجيه للبرامج و المشاريع التي شرعت فيها الوكالة .
- تدلي برأيها في التقارير الدورية عن متابعة التقييم و التنفيذ التي يعدها المدير العام .
- تقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها الدورية و توصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة و نفقاتها و برامج نشاطاتها و كذا تقرير سنوي عن تسيير المدير العام.
- يقوم بمراقبة و تدقيق للحسابات عن استعمال اموال الوكالة و تشرف عليها إلى نهايتها بمبادرة منها او بناء على قرار من مجلس التوجيه.

2) يتشكل الهيكل التنظيمي لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ لفرع المدية من:

1. مدير الفرع.
2. الأمانة.
3. المكلف بالإعلام والاتصال.
4. مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي.
5. مصلحة المتابعة والمنازعات.
6. مصلحة المرافقة.
7. مصلحة المالية والمحاسبة.
8. مصلحة الإدارة والوسائل.

1المادة 7،8،9،10،من المرسوم التنفيذي رقم 26.296

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع المدية-



المصدر:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أولا– مدير الفرع:[1]

1. ضمان السير الحسن للفرع وتوفير الظروف الملائمة لتأدية مهامه.
2. تمثيل الوكالة أمام السلطات المحلية.
3. رئاسة لجنة انتقاء اعتماد وتمويل المشاريع.
4. الإمضاء على الوثائق والأوراق الرسمية.

ثانيا– الأمانة:[2]

يقوم هذا المكتب بالمهام التالية:

1. تنظيم وإرسال البريد الصادر من الوكالة.
2. تنظيم البريد الوارد إلى الوكالة.
3. استقبال وإجراء المكالمات الهاتفية.
4. تنظيم المواعيد الخاصة بمدير الفرع.

ثالثا– المكلف بالإعلام والاتصال:[3]

1. خلق فضاء رسمي للإعلام والاتصال المباشر مع المحيط الداخلي والخارجي للوكالة والتعريف بمهامها ودورها.
2. إعطاء صورة حقيقية عن برنامج الوكالة ونشاطها.
3. توفير المعلومات الدقيقة للمواطنين عن طريق وسائل الإعلام المكتوبة المسموعة والمرئية حول مختلف القضايا المطروحة لسد الطريق أمام الإشاعات والتأويلات التي تمس الوكالة.
4. الإصغاء إلى انشغالات الشباب وتسجيلها وأخذها بعين الاعتبار مهما كان نوعها.

1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،مرجع سابق.
2 المرجع نفسه.
3المرجع نفسه.

رابعا– مصلحة الإحصائيات والإعلام الآلي:[1]

1. إحصاء ومتابعة كل الملفات المودعة لدى الوكالة (الملفات المودعة، الملفات المقبولة عدد الملفات الممولة، الملفات المسددة ميدانيا).
2. إحصاء مناصب الشغل في مختلف المراحل.
3. إرسال الإحصائيات والتقارير المتعلقة بالمشاريع ومناصب العمل المنشاة إلى المديرية العامة.
4. الإشراف على كل ماله صلة بالإعلام الآلي كالبرامج، الأجهزة، الصيانة.

خامسا– مصلحة التحصيل والمنازعات:[2]

1. المتابعة الميدانية للمشاريع سواء في مرحلة الانجاز او الاستغلال، وهذا من الناحية الإدارية والتقنية والمالية، ومراقبة مدى احترام الشباب ذوي المشاريع لدفتر الشروط الموقع.
2. متابعة مدى تنفيذ الشباب ذوي المشاريع للالتزامات المتعلقة بتسديد الأقساط الخاصة بالقروض بدون فائدة المقدمة من طرف الوكالة.
3. متابعة مختلف المنازعات خاصة المتعلقة بتسديد الشباب لديونهم اتجاه الوكالة.

سادسا– مصلحة المرافقة:[3]

تقوم مصلحة المرافقة بمهام عديد نذكر منها :

1. مرافقة الشباب أصحاب المشاريع خلال و اثر إنشاء مؤسساتهم (الإنشاء، الانجاز، الاستغلال).
2. مرافقة وتنشيط الحصص الجماعية لفائدة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة التي تتضمن:

1 الوكالة الوطنية لدع تشغيل الشباب،مرجع سابق.
2المرجع نفسه.
3المرجع نفسة.

أ. تقديم وشرح جهاز ANSEJ من خلال التعريف بالامتيازات الجبائية والإعانات المالية الممنوحة وكذا إجراءات إنشاء المؤسسة المصغرة في هذا الإطار.

ب. تقديم المعلومات خاصة بشروط التأهيل والاستفادة.

ج. تقديم كل المعلومات الاقتصادية، التقنية والتنظيمية والقانونية المتعلقة بإنشاء المؤسسات المصغرة.

د. استقبال الملفات الخاصة بإنشاء المؤسسات المصغرة.

ه. دراسة ومعالجة الملفات المودعة.

و. عرض الملفات على لجنة انتقاء، اعتماد وتمويل المشاريع بحضور صاحب المشروع.

ز. إيداع الملفات لدى البنوك الممولة (BEA,BNA,BDL,CPA,BADR).

ح. تسليم الشباب أصحاب المشاريع مختلف القرارات الخاصة بمنح الامتيازات الجبائية والإعانات المالية (الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع، شهادة التأهيل DOAE,DOAR شهادة المطابقة).

سابعا– مصلحة المالية والمحاسبة:[1]

الإشراف على الجوانب المالية والمحاسبية المتعلقة بتسيير الفرع من خلال:

1. تسيير الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
2. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمويل المشاريع المنشاة.
3. تسيير الحسابات البنكية الخاصة بالوكالة.
4. متابعة العمليات الحسابية الخاصة بالفرع.

1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سابق.

ثامنا– مصلحة الإدارة والوسائل:[1]

توفير الوسائل والإمكانيات والبشرية اللازمة لضمان السير الحسن الفرع وأداء مهامه على أحسن وجه.

تسيير شؤون المستخدمين وتحسين ظروف العمل:

1. متابعة الحياة المهنية للمستخدمين.
2. تحرير جميع القرارات الخاصة بالعمال سواء تعلق الأمر بالتعيين أو التحويل أو التقاعد.

مكتب الاستقبال والتوجيه:

3. استقبال تسجيل كل شخص يزور الوكالة وتوجيه إلى المصلحة المعنية.
4. وضع مختلف الكتيبات والمطويات المتعلقة بالجهاز في متناول الجمهور.
5. الإشراف على سجل الاقتراحات والشكاوي ووضعه في متناول الجمهور.

3) شروط التأهيل للحصول على مشاريع في إطار الوكالة:

حتى يتسنى للشباب إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ، لا بد من توفر شروط تؤهله لذلك، نذكرها في ما يلي:

1. أن يتراوح سن الشاب بين 19و 35سنة، كما يمكن رفع سن المسير إلى 40سنة عندما يحدث الاستثمار ثلاث (03) مناصب عمل دائمة.
2. أن يكون ذو تأهيل مهني أو كفاءات مهنية على علاقة مع النشاط المختار.
3. أن يكون بطالا ومسجلا لدى الوكالة الوطنية للتشغيل.
4. أن يكون قادر على تحمل المساهمة الشخصية بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد حسب قيمة المشروع.

1الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،مرجع سابق.

4) الإعانات و الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أولا– الإعانات المالية:

تستفيد المؤسسة المصغرة من الإعانات المالية التالية[1]

1. قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب قيمته 29 % و28% حسب تكلفة المشروع.
2. بالإضافة إلى القرض بدون فائدة العادي هناك **قروض إضافية تمنحها الوكالة:**

❖ **القرض بدون فائدة لاقتناء عربات ورشة قيمته** 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني **لخلق نشاطات ضمن التخصصات التالية** (الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة والتبريد،دهن العمارات **وتركيب الزجاج، ميكانيك السيارات).**

❖ **قرض بدون فائدة** لكراء محل قيمته 500.000 **دج موجه لأصحاب النشاطات الحرة.**

❖ قرض بدون فائدة لكراء محل يصل إلى 1000.00 **دج موجه لحاملي الشهادات الجامعية ضمن التخصصات التالية** (الطب، المحاماة، مساعدي القضاء، خبير محاسبي، محافظ حسابات، محاسب معتمد، **مكتب دراسات.)** لإنشاء مكاتب جماعية.

وهناك صيغة أخرى تخص القروض الإضافية تمنح للشباب الذين يختارون صيغة التمويل الثلاثي وفي مرحلة **الإنشاء فقط.**

3. تخفيض معدل الفائدة على القروض البنكية،حيث يستفيد الشباب المستثمر من تخفيض 100% **للفوائد** البنكية أي أن الشاب المستثمر يتحمل أصل القرض فقط.
4. **إرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي.**

1مطبوعة مسلمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب2016.

ثانيا– الامتيازات الجبائية:

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

1. في مرحلة إنجاز المشروع[1]

- ❖ الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- ❖ تطبيق المعدل المخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.
- ❖ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.

2. في مرحلة استغلال المشروع:[2]

تكون المدة ثلاث 03 سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو ست 06 سنوات للمناطق الخاصة ،كما يمكن حصر بعض الامتيازات التي يمكن لحامل المشروع أن يستفيد منها وهي:

- ❖ إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU بالنسبة للخاضعين للنظام الجزافي.
- ❖ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات IBS، الضريبة على الدخل الإجمالي IRGوالرسم على النشاط المهني TAP بالنسبة للخاضعين للنظام الحقيقي.
- ❖ الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات وإضافات البنايات ابتداء من تاريخ لإتمامها.
- ❖ الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر في ترميم الممتلكات الثقافية.

1مطبوعة مسلمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب2016.
2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،مرجع سابق.

❖ **عند** انتهاء فترة الإعفاء للضريبة الجزافية الوحيدة، يمكن تمديدها لسنتين 02 **عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة** 03 عمال لمدة غير محدودة.

❖ عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي وذلك خلال الثلاث سنوات الاولى من الإخضاع الضريبي:

- ✓ 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- ✓ 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- ✓ 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

كما يمكن للمستثمرين سواءا الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة- يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 05% **من المبلغ المنصوص عليه قانون الضرائب المباشر والمقدر بـ** 10000 **دج، النسبة لكل سنة مالية مهما يكن رقم الأعمال.**

5) أساليب التمويل المقترحة من قبل ANSEJ

تتبع الوكالة سياسة اللامركزية لوسائل دعم المؤسسات المصغرة حيث أن المشاريع يتم إنجازها بصفة أفضل وهناك طريقتين لتمويل هذه المشاريع:

أولا– التمويل الثنائي:[1]

في هذه **الحالة** تتشكل التركيبة المالية للمشروع كما يلي:

1. المساهمة الشخصية لصاحب المشروع وهي الأكبر.
2. مساهمة الوكالة التي هي عبارة عن قرض بدون فائدة.

ويمكن تلخيص هذه العملية في الجدول التالي:

1الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،مرجع سابق.

جدول رقم (3-1): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

	قيمة الاستثمار (مليون دج)	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
المستوى الأول	أقل أو يساوي 000 000 5 دج	%71	%29
المستوى الثاني	مابين 5000.001 و 10.000.00	%72	%28

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من الجدول نلاحظ أن نسبة المساهمة الشخصية كبيرة بالنسبة للقرض الذي تقدمه الوكالة أي 71% و 72% في حين نسبة القرض بدون فائدة الذي تقدمه الوكالة 28% و 29% للمستويين على التوالي و منه نسبة التمويل تقع على عاتق الشاب أو الشباب ذوي المشاريع في المرتبة الأولى، ثم تأتي في المرتبة الثانية القروض بدون فائدة نسبية منخفضة.

ثانيا– التمويل الثلاثي:

يتم التمويل الثلاثي للمشروع بمشاركة كل من المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتكون من[1]:

1. المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2. قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطني لدعم تشغيل الشباب.
3. القرض البنكي الذي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة الشباب لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

و الجدول التالي يوضح العملية كما يلي:

1الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. مرجع سابق

جدول رقم (3-2): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	قيمة الاستثمار (مليون دج)	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول	أقل أو يساوي 000 000 5 دج	%01	%29	%70
المستوى الثاني	مابين 5000.001 و 10.000.00	%02	%28	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يبين لنا الجدول أن نسبة التمويل تقع على عاتق البنك ثم تأتي في المرتبة الثانية القرض بدون فائدة لتبقى نسبة المساهمة الشخصية ضئيلة، وبالنسبة للنوع الأول من التمويل (التمويل الثنائي) مما يساعد الشباب ذوي المشاريع على تأسيس هذه المؤسسة من جهة، ومن جهة أخري يتكفل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض البنكي في حالة عجز الشباب عن تسديد القرض.

6) طرق تسديد القروض:[1]

أ. **طريقة تسديد القرض (في حالة التمويل الثلاثي):**

يمكن تلخيص طرق تسديد التمويل الثلاثي في الجدول (3-3) المبين أدناه

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، مرجع سابق .

جدول رقم (3-3): طريقة تسديد القرض (في حالة التمويل الثلاثي).

البيان	القرض البنكي	القرض غير المكافئ
مدة تسديد القرض	08سنوات	13سنة
مدة الإعفاء من التسديد	03سنوات	08سنوات
معدل الفائدة	%00	%00
طريقة التسديد	سداسية	سداسية

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ب. طريقة تسديد القروض (في حالة التمويل الثنائي):[1]

مدة التسديد في حالة التمويل هي 05 سنوات بدفعات سداسية مع إرجاء التسديد لمدة سنة.

7) صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض ودوره كجهاز مكمل لعمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ترافق إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إنشاء صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض ، كجهاز مكمل لعمل الوكالة، وهذا هدف تذليل العقبات التمويلية التي تقف وراء حصول أصحاب المؤسسات المصغرة على تمويل ألازم سواء لإنشاء أو نشاط مؤسسة م، حيث تقف إشكالية عدم توفير الضمانات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر عائق في سبيل تقديم البنوك والمؤسسات المالية للقروض.

1الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سابق.

1-التعريف بالصندوق ومهامه:

مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية[1]،أنشئ الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 98-200 الصادرفي 09 جوان 1998 الذي يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوح إيها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، حيث جاء في المادة الأولى منه مايلي[2]:" يحدث هذا المرسوم صندوقا للكفالة المشتركة لضمان مخاطر القروض الممنوح إيها الشباب ذوي المشاريع ويدعى في صلب النص الصندوق".

و قد وضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل أما مقره فيكون لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية.[3]

وقد خول لصندوق القيام بالمهام التالية :

2-مهام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتولى الصندوق القيام بالمهام التالية:[4]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية
  - إنشاء المؤسسات.
  - تجديد التجهيزات.
  - توسيع المؤسسات.
- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

1 موقع صندوق ضمان القروض عللا الأنترنيت،www.fgar.dz،2017/04/09.

2المادة01 من المرسوم التنفيذيرقم 98-200 ،الجريدة الرسمية،العدد42 الصادرة في 1998/06/14،ص08.

3المادة 02،من المرسوم التنفيذي 98-200،مرجع سابق.

4المادة 05 من المرسوم التنفيذي،رقم02-373، الجريدة الرسمية،العدد74،الصادرة في2002/11/11،ص13.

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

كما كلف كذلك الصندوق بالقيام بالمهام التالية:[1]

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به .

وقد خول لصندوق القيام بالمهام التالية:[2]

- يضمن الصندوق القروض الممنوح إيها الشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها، بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. حسب النسب و الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم.

1المادة06،من المرسوم التنفيذي رقم 02-373،الجريدة الرسمية،العدد74،الصادرة في 2002/11/11،ص14.
2المادة 03-04-05 من المرسوم التنفيذي رقم 98-200،مرجع سابق،ص08.

- يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يمنحه المنخرط، عند الاقتضاء مؤسسة القرض في شكل ضمانات عينية أو شخصية.
- لا يغطي الصندوق إلا باقي الديون المستحقة من الأصول في حدود 70 % من مبالغها، بناء على تعجيل مؤسسات القرض المعنية وبعد استنفاد التماس الضمانات العينية أو الشخصية.(المادة 4 قديم)
- يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل مؤسسات القرض في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال لاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

وقد طرأ بعض التعديلات على مهام الصندوق وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-200.

والمهام التي أسندت لصندوق وفق المرسوم رقم 03-289 جاءت كما يلي:[1]

- يضمن الصندوق القروض الممنوح إيها الشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها، بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. حسب النسب و الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم.
- ويكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يقدمه المنخرط، إلى البنك أو المؤسسة المالية في شكل تأمينات عينية أو شخصية.
- يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة وفي حدود 70 % من مبالغها.
- يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر .

1المادة 02-03-04من المرسوم التنفيذي رقم 03-289،الجريدة الرسمية،العدد54 الصادرة في 2003/09/10،ص08.

- **يكون عائد استعمال التأمينات العينية أو الشخصية بعد أن تحققها البنوك والمؤسسات المالية، موضوع** تسوية بالصندوق وفي حدود المبالغ التي يتم تعويضها.
- يحدد مجلس إدارة الصندوق كيفيات تنفيذ الضمان.

والملاحظ ان اهم التعديلات و الإضافات التي جاء بها المرسوم رقم 03-289 فهي تتمثل أساسا في أن الصندوق كان منذ نشأته إلى غاية صدور المرسوم الجديد لا يغطي إلى باقي الديون المستحقة من الأصول ومع **صدور المرسوم الجديد أصبح** يغطي باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد وبنفس النسبة أي 70 % **كما** حمل المرسوم الجديد تعديل في العبارات المستعملة حيث غيرت عبارة « **مؤسسات القرض**» **بعبارة** « **البنوك والمؤسسات المالية.**

كذلك حمل المرسوم 03-289 إضافات والمتمثلة في أنه يكون عائد استعمال التأمينات **العينية أو الشخصية** بعد أن تحققها البنوك والمؤسسات المالية، موضوع تسوية بالصندوق وفي حدود المبالغ التي يتم تعويضها، كذلك يحدد مجلس إدارة الصندوق كيفيات تنفيذ الضمان.

3–موارد الصندوق:

تأتي موارد الصندوق من المصادر التالية[1]:

1) تخصيص أولي من أموال خاصة:

- مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- مساهمة الخزينة العمومية.
- مساهمة مؤسسات القرض المنخرطة برأسمال.

1المادة 10،11 من المرسوم التنفيذي رقم 98-200 مرجع سابق،ص08.

- جزء من الرصيد الغير المستعمل من صندوق ضمان النشاطات التجارية والصناعية والحرفية المشترك المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-146 المؤرخ في 22 ماي 1990 ويتعلق هذا الرصيد بمبلغ اشتراكات مؤسسات القرض.

2) الاشتراكات المدفوعة للصندوق من:

- الشباب ذوي المشاريع.
- مؤسسات القرض المنخرطة.
- عائد التوظيفات المالية من أموال الصندوق الخاصة و الاشتراكات المحصلة.
- الهبات والوصايا المخصصة لصندوق.
- كما يمكن لصندوق أن يلجأ إلى تسهيلات المصرفية لتغطية حاجته المالية و يقوم بكل عمليات التوظيف التي يرها مفيدة طبقا للتنظيم المعمول به.

وقد أدخلت تعديلات بسيطة على موارد الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-289 ومست أساسا إلغاء إمكانية لجوء الصندوق إلى تسهيلات المصرفية لتغطية حاجاته المالية، وأضيفت لموارد الصندوق التخصصات التكم يلية من أموال خاصة،عند الحاجة تأتي من المشاركين برأس المال الأولي ومن بنوك ومؤسسات مالية جديدة منخرطة.

4-آلية عمل الصندوق:

يمكن تلخيص مراحل ضمان القرض كما يلي:[1]

1. تقوم المؤسسة المصغرة بطلب قرض من البنك.

1صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض.

2. تطالب المؤسسة من الصندوق ضمان القرض البنكي.
3. في حالة القبول يقوم الصندوق بتقديم شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسة المالية.
4. تدفع المؤسسة المستفيدة من ضمان الصندوق علاوة سنوية، تدفع للصندوق خلال مدة القرض.
5. في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الاستحقاق، يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا أي 70% من قيمة القرض البنكي.
6. وفي الأخير نرى أن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات المصغرة يحد أو يقلل على الأقل من مشكل التمويل الذي يعتبر من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات المصغرة.

8-المراحل الضرورية لإنشاء المؤسسة المصغرة:[1]

1) فكرة المشروع وجمع المعلومات.
2) مرحلة دراسة المشروع.
3) مرحلة الإنشاء.
4) مرحلة إنجاز المشروع.
5) مرحلة الاستغلال.
6) توسيع قدرات الإنتاج (مرحلة اختيارية).

1. فكرة المشروع وجمع المعلومات:

- ميلاد فكرة المشروع.
- جمع المعلومات على مستوى فرع الوكالة.

1منشورات-ANSEJ ،فرع المدية.

- جمع المعلومات على مستوى السوق.
- تقدير احتياجات المشروع.
- اتخاذ قرار الاستثمار.

2. مرحلة دراسة المشروع:

أ. إيداع الملف لدى الوكالة ANSEJ:

- **الإجراءات الجديدة لإنشاء مؤسسة مصغرة[1]:**

ابتداء من تاريخ 20 أفريل 2014 وفي إطار تخفيف الإجراءات الإدارية، يمكن للشباب تسجيل مشاريعهم على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق تحميل استمارة التسجيل عبر الموقع الالكتروني www.ansej.org.dz

- ملء الاستمارة بدقة.
- إيداع الاستمارة لدى فرع أو ملحقة مكان إقامتكم مرفقين ببطاقة التعريف الوطنية.
- يسلم لكم وصل الإيداع من طرف الفرع أو الملحقة.

ب. عرض المشروع أمام لجنة انتقاء، اعتماد وتمويل المشاريع (CSVF):

تتكون هذه اللجنة من:

- رئيس اللجنة (مدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ).
- أمين اللجنة (ممثل عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ).
- ممثل مديرية الضرائب.

1 www.ensej.org.dz

- ممثل الوالي.
- ممثل مديرية التشغيل.
- ممثل الوكالة الولائية للتشغيل.
- ممثل المركز الوطني للسجل التجاري.
- ممثل الغرفة الفلاحية.
- ممثل غرفة الحرف و الصناعات التقليدية.
- ممثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
- ممثل البنك الوطني الجزائري BNA.
- ممثل بنك التنمية المحلية BDL.
- ممثل القرض الشعبي الجزائريCPA.
- ممثل البنك الخارجي الجزائريBEA .

يتم عرض المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع بحضور صاحب المشروع، هذا الأخير مهمته إقناع اللجنة بقبول اعتماد وتمويل مشروعه من خلال:

- تقديم المشروع بشكل جيد مبرزا طبيعة الخدمات أو المنتجات التي يقدمها ومدى مردود يته ونجاحه.
- إقناع اللجنة بمؤهلاته كفاءاته العلمية أو المهنية وقدرته على تسيير المشروع.

بعد عرض المشروع ومناقشته تتخذ اللجنة قرارها بالقبول أو التأجيل أو رفض اعتماد المشروع ولها كامل الصلاحيات في ذلك، حيث يكون اتخاذ القرار بالإجماع.

3. مرحلة الإنشاء:

أ. تكوين الملف الإداري:

في حالة قبول المشروع من طرف اللجنة يتم إيداع الملف الإداري والمالي على مستوى الفرع أو الملحقة، والذي يتكون من:

- **الملف الإداري:**

- طلب خطي للحصول على قرض بنكي موجه للسيد مدير الوكالة البنكية.
- نسختين (02) من شهادة الميلاد تحمل رقم الشهادة (للوكالة والبنك).
- نسختين (02) من الوثائق التي تثبت المؤهلات المهنية / أو إتقان عمل المعتمد مصادق عليه.
- نسختين (02) من شهادة الإقامة (للوكالة والبنك).

- **الملف المالي:**

- نسختين (02) للفاتورة الشكلية للمعدات ورأس المال العامل المصادق عليه.
- نسختين (02) من الفاتورة الشكلية للتأمين متعدد المخاطر/ أو التأمين عن جميع المخاطر مصادق عليها.
- نسختين (02) من اتفاقية المورد/ المستثمر ممضية (تحمل من الموقع) الأصلية + نسخة مصادق عليها.
- وذلك في أجل أقصاه سبعة أيام.
- بطاقة طالب العمل.

ب. منح شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب:

بعد التأكد من توفر شروط البطالة لدى صاحب المشروع وشركائه عن طريق:

- شهادة عدم الانتساب للصندوق الوطني للعمال الأجراء (CNAS).

- شهادة عدم الانتساب للصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS).

وللتأكد من صحة المعلومات المقدمة في استمارة التسجيل يقوم المرافق بمايلي:

إعداد الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع والتي تحتوي على الدراسة المالية **(هيكل الاستثمار، هيكل التمويل، جدول استهلاك القرض البنكي)، جدول حسابات النتائج التقديري، الميزانية التقديرية بطاقة المشروع، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.**

- تسليم شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم **تشغيل الشباب لصاحب المشروع إضافة** إلى نسخة من الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع.

ج. إيداع الملف لدى البنك:

يتم إيداع نسخة من الملف السابق بالإضافة إلى نسخة من شهادة التأهيل و الدراسة التقنو اقتصادية على **مستوى البنك الذي عينته اللجنة لتمويل المشروع.**

مع العلم أن الشباب المستثمرين الذين اختاروا طريقة التمويل الثنائي غير معنيين بهذا الإجراء.

د. الإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة:

بعد الحصول على الموافقة البنكية لتمويل المشروع يباشر الشباب المستثمر إجراءات الإنشاء القانوني للمؤسسة التي تتمثل في ما يلي:

- **التسجيل على مستوى** المركز الوطني للسجل التجاري أو الغرفة الفلاحية أو غرفة الحرف و الصناعة التقليدية أو الهيئات التي تمنح اعتماد ممارسة النشاط بالنسبة للمهن الحرة.
- التصريح لدي مصالح الضرائب بغرض فتح ملف جبائي واستخراج البطاقة الجبائية.

وكذلك الشباب المستثمرين الذين اختاروا طريقة التمويل الثنائي غير معنيين بالموافقة البنكية لأنه كما أشرنا سابقا لا يحتاج الشاب المستثمر في هذه الحالة إلى قرض بنكي وبالتالي يتم مباشرة إجراءات الإنشاء القانوني للمؤسسة بعد استلام شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

4. إنجاز المشروع:

أ. **تقديم ملف الاستفادة من الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة والخاصة بالإنجاز للفرع أو الملحقة، والذي يتكون من:**

- 02 عقد إيجار أو ملكية خاص بالمحل أو لقطعة الأرض **(05هكتار على الأقل) لمدة سنتين قابلة للتجديد.**
- 02 محضر معاينة للمحل أو لقطعة الأرض من طرف محضر قضائي.
- 02 محضر وجود الإسطبل من طرف البيطري بالنسبة لنشاط تربية الأبقار أو تربية الدواجن.
- 02 السجل التجاري أو بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح أو بطاقة مربي أو اعتماد ممارسة النشاط وذلك حسب النشاط.
- 02 البطاقة الجبائية مستخرجة من مفتشية الضرائب.
- 01 شهادة الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS.
- 02 صور شمسية.
- 04 نسخ مصادق عليها للموافقة البنكية.
- 01 شهادة الفتح البنكي.
- 01 وصل دفع المساهمة الشخصية.
- 02 الفاتورة الشكلية الجديدة + فاتورة التأمين الشكلية.

- ختم المؤسسة.

الاشتراك والانخراط في الصندوق الوطني للكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع.

ب. إعداد دفتر الشروط الخاص بمنح القرض بدون فائدة و السندات لأمر واتفاقية القرض وإمضائها من طرف صاحب المشروع.

ج. تسليم قرار منح الامتيازات الجبائية والإعانات المالية المتعلقة بمرحلة الانجاز.

حيث يستفيد الشاب خلال هذه المرحلة من:

1) الامتيازات الضريبية:

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الإكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA لاقتناء التجهيزات والخدمات الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار (بالنسبة للشباب الذين تحصلوا على شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق لدعم تشغيل الشباب قبل 2014/12/31)
- تطبيق نسبة منخفضة بـ 05% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة في إنجاز المشروع.

2) الإعانات المالية:

- قرض بدون فائدة محدد في هيكل تمويل المشروع.
- قرض بدون فائدة إضافي عند إقتضاء الحاجة وفق الشروط المذكورة سابقا.

- تخفيض 100% لنسبة الفوائد البنكية (بالنسبة للتمويل الثلاثي).
- إنجاز المشروع: وذلك عن طريق
- تسليم الصك البنكي الخاص بالاشتراك في صندوق الكفالة لضمان إخطار القروض الممنوح إياها الشباب بموجب أمر بالسحب تصدره الوكالة وإيداعه لدى الصندوق.
- تسليم الصك البنكي الخاص بطلب التجهيزات بموجب أمر بالسحب تصدره الوكالة وتسلمه للمورد و الموافق لنسبة 10% بالنسبة لمعدات النقل و30% بالنسبة للتجهيزات الأخرى.
- استلام التجهيزات من المورد في محل الشاب المستثمر بحضور:
- الشاب المستثمر.
- محضر قضائي.
- ممثل عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- مورد التجهيزات.
- تسليم الصك البنكي بموجب أمر السحب تصدر الوكالة لتسليمه للمورد والموافق لنسبة 90% بالنسبة لمعدات النقل و70%.

5. مرحلة الاستغلال:

- تقديم ملف الاستفادة من الامتيازات الجبائية الخاصة بمرحلة الاستغلال الذي يتكون من:
- فاتورة الشراء النهائية الخاصة بالعتاد و التجهيزات (نسختين).
- فاتورة التأمين العتاد والتجهيزات (نسختين)
- ملحق التأمين Avenant de subrogation
- البطاقة الجبائية.

- تصريح بالوجود مسلم من طرف مفتشية الضرائب.
- محضر معاينة مسلم من طرف مفتشية الضرائب.
- السجل التجاري أو بطاقة الفلاح أو حرفي أو الاعتماد.
- الرهن الحيازي للتجهيزات من الدرجة الثانية لفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- البطاقة الرمادية.

أ. محضر معاينة انطلاق النشاط من طرف فرع الوكالة.

ب. تسليم قرار منح الامتيازات الضريبية الخاصة بالاستغلال.

حيث يستفيد الشاب خلال هذه المرحلة من:

1. أرجاء لمدة ثلاث سنوات لتسديد القرض البنكي.
2. الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر في ترميم الممتلكات الثقافية.

بالنسبة للخاضعين للنظام الحقيقي:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة "03 سنوات" أو "06 سنوات"، ابتداء من تاريخ إتمامها.
- لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات تمنح الامتيازات الضريبية التالية:
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

- بالنسبة للخاضعين للنظام الجزافي:

- إعفاء كامل لمدة 03 سنوات أو 06من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU.

- و عند انتهاء فترة الإعفاءات الضريبية، يمكن تمديدها لسنتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محدودة.

3.عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي وذلك خلال الثلاث سنوات الاولى من الإخضاع الضريبي:

- 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.
- الدخول في مرحلة الاستغلال: وهذا عن طريق.
- انطلاق النشاط.
- تسويق البضاعة و/أو الخدمات.
- مرافقة صاحب المشروع من طرف فرع الوكالة.
- متابعة دورية لمراحل المشروع من طرف فرع الوكالة.

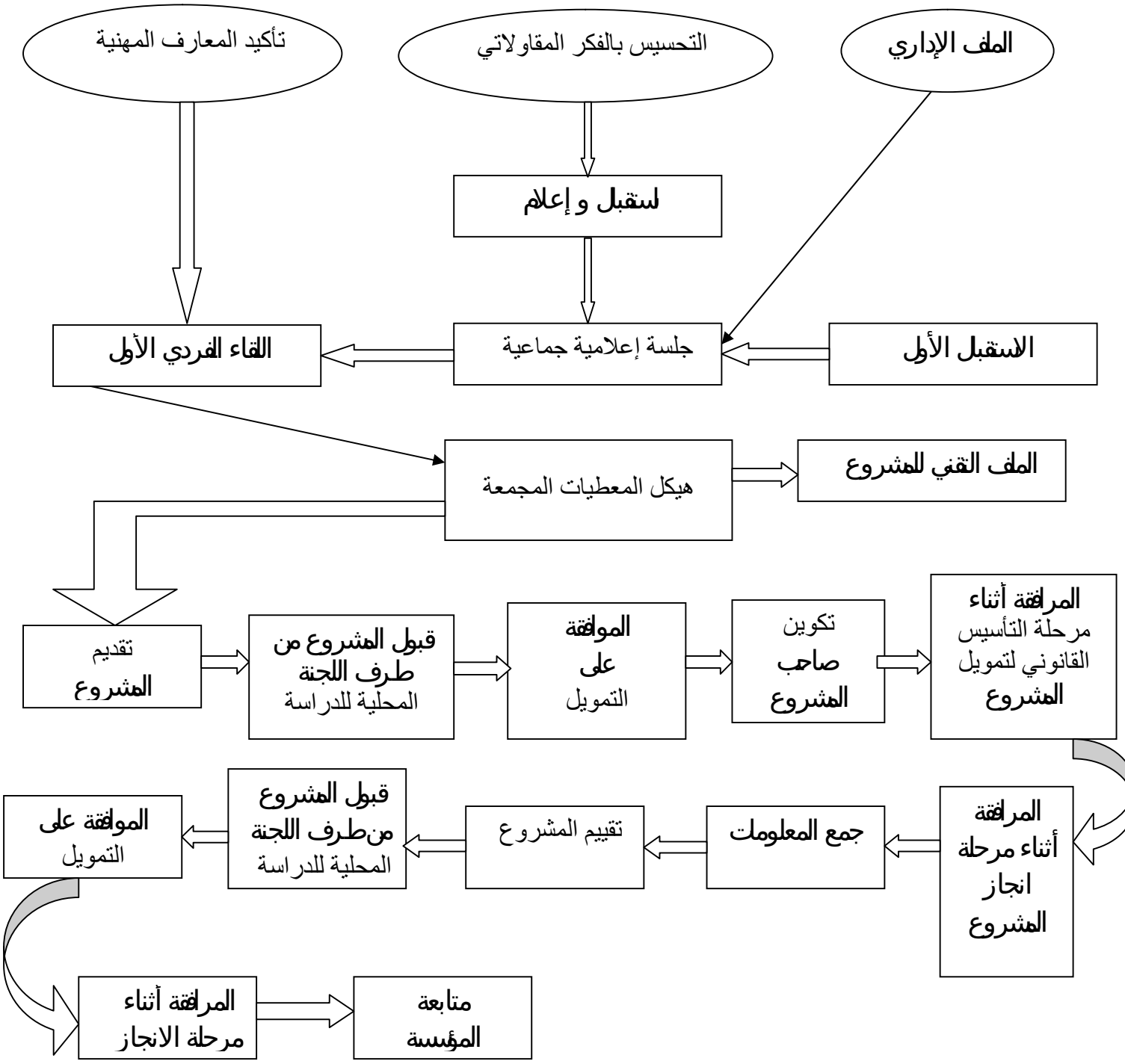
6. توسيع قدرات الإنتاج (مرحلة اختيارية):

يمكن للشاب المستثمر أن يستفيد من توسيع قدرات الإنتاج عند توفر الشروط التالية:

- الوصول إلى مستوى التسديد بنسبة 70% من القرض البنكي (ثلاثي) والقرض بدون فائدة (ثنائي).
- احترام مواعيد تسديد القرض البنكي (تمويل ثلاثي) والقرض بدون فائدة (تمويل ثنائي).
- التسديد الكلي للقرض الأول في حالة تغيير البنك.

- الاستهلاك الكلي للمدة المخصصة للإعفاءات الضريبية (ثلاث أو ست سنوات).

الشكل رقم(3-2):مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار جهاز المرافقة



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المبحث الثاني: نظرة على المشاريع المقدمة من طرف الوكالة و التعرف على أسباب تعثر بعضها:

ومن أهم هذه الإحصائيات نلخصها في الجداول التالية:

المطلب الأول: حصيلة نشاط الفرع من 2010-2016

سنوضح في الجدول التالي **الإحصائيات حول نشاط الفرع** خلال السنوات الأخيرة:

جدول رقم (3-4) : حصيلة نشاط الفرع من 2010/01/01 ⟵ 2016/12/31 حسب السنوات.

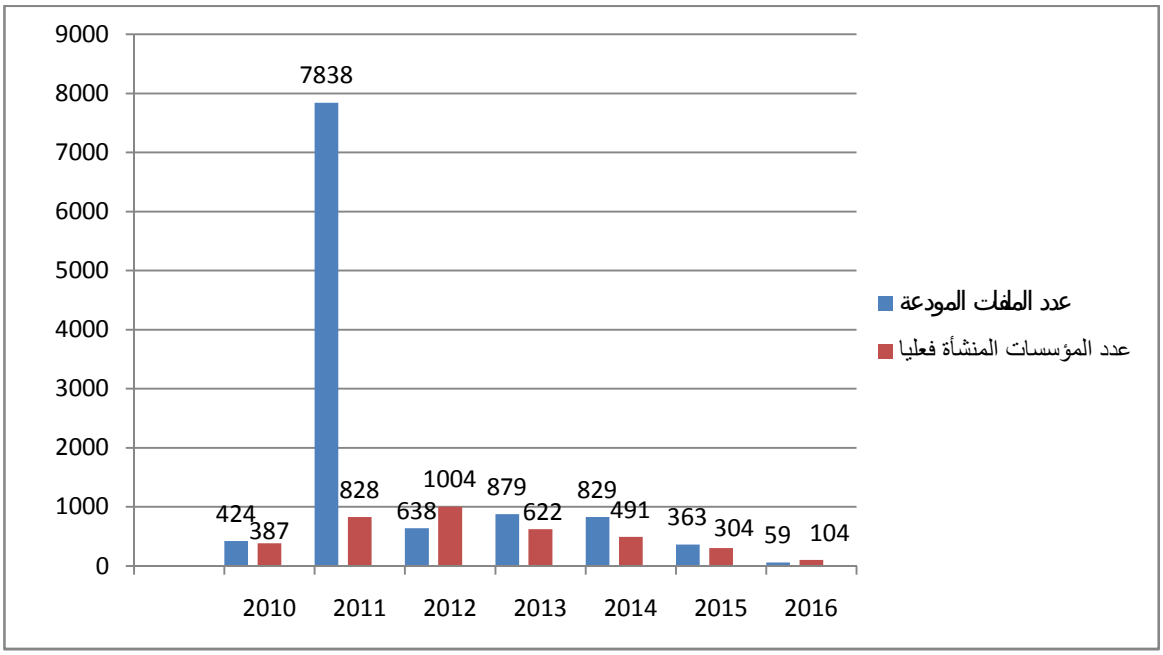
السنوات	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات التي حظيت بالموافقة البنكية	عدد المؤسسات المنشأة فعليا	مناصب العمل المنشأة	
					دائمة	مؤقتة
2010	424	403	395	387	391	684
2011	7838	2465	1087	828	831	1 060
2012	638	1 167	1 153	1 004	1 008	839
2013	879	591	536	622	624	1 078
2014	829	1 062	608	491	492	902
2015	363	511	427	304	306	601
2016	59	151	134	104	104	224

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على إحصائيات الوكالة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا في ارتفاع في عدد المشاريع الممولة في السنتين 2011 و 2012 على غرار سنة 2010 هذا الارتفاع راجع إلى رفع التجميد عن بعض النشاطات التي كانت مجمدة و بصفة خاصة متمثلة في قطاع النقل بكل مجالاته و لجوء معظم الشباب المستثمرين إلى هذا النوع من النشاط لأنه يخلو من بعض الشروط التعجيزية منها على سبيل المثال شرط تواجد العقار أي محل لمزاولة النشاط – المقر الإجتماعي – كما يراه شباب اليوم إستثمار مربح و ربحه سريع ، فقطاع النقل وحده سجل نسبة 51.57 في سنة 2011 من مجموع المشاريع الممولة .

كما نسجل تراجع في نسبة التمويل في السنوات التالية نظرا لوضع الوكالة لبعض الشروط و الإجراءات الجديدة كاشتراط شهادة الكفاءة المهنية لبعض النشاطات و تجميد البعض منها و إعادة تجميد قطاع النقل .

الشكل(3-3) عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة من 2010/01/01 إلى 2016/12/31 حسب السنوات.



المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على المعلومات السابقة

جدول رقم (3–5) : حصيلة نشاط الفرع من 2010/01/01 ⟵ 2016/12/31

حسب النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات المنشئة	النسبة المئوية للمؤسسات المنشئة%
الخدمات	924	24.70
الحرفي	234	6.24
الفلاحة و الصيد	1094	29.25
الري	06	0.16
نقل المسافرين	62	1.65
نقل البضائع	828	22.13
نقل و تسليم على البارد	170	4.54
الصناعة	208	5.56
أشغال البناء	122	3.26
المهن الحرة	92	2.45
المجموع	3740	100

المصدر:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

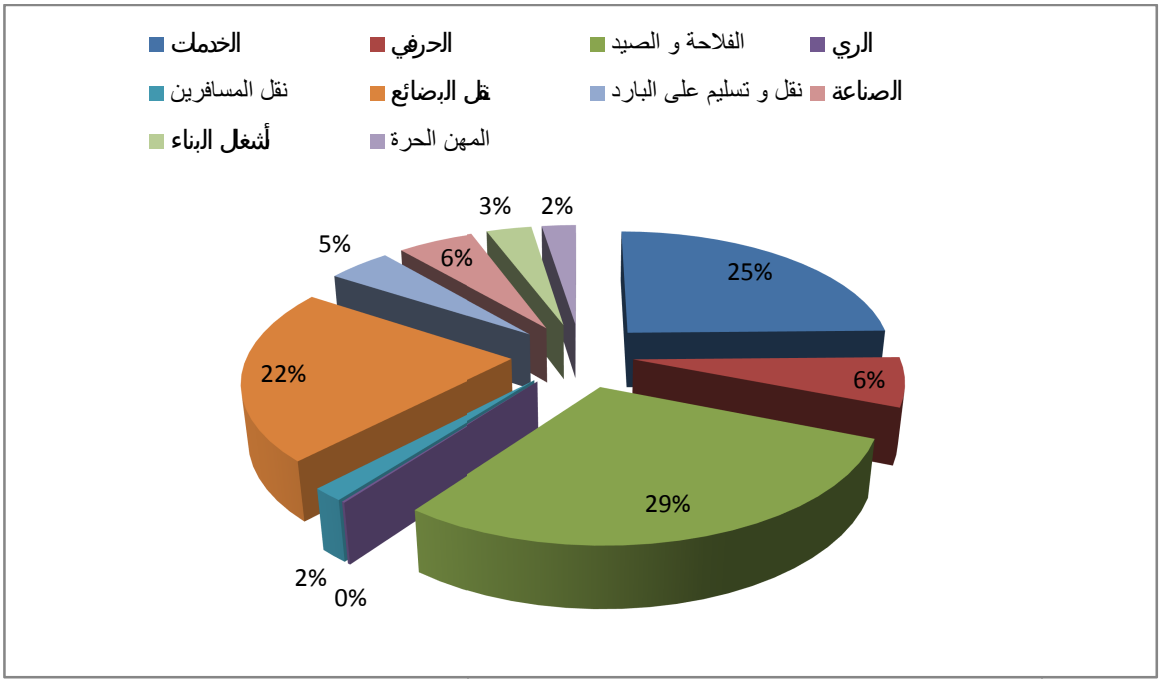
إن المعطيات المدروسة في الجدول أعلاه تبين أنه هناك ثلاثة قطاعات تأتي في الترتيب الأول وهي :

قطاع الفلاحة يحتل المركز الأول في نسبة التمويل ما يفسر أن الولاية تحظى بموقع جغرافي مميز مما يجعلها ذات طابع فلاحي و رعوي حيث تفوق المساحة الفلاحية 70% من المساحة الإجمالية للولاية .

و يلي قطاع الفلاحة في المركز الثاني قطاع الخدمات الذي يضم بطبيعته عدة نشاطات التي تدخل في هذا القطاع على سبيل المثال خدمات الإعلام الآلي ، نسخ المخططات ، وكالة إشهارية ، الأكل السريع ، مكاتب دراسات.

في حين جاء قطاع النقل في الدرجة الثالثة من حيث نسبة التمويل هذا طبعا للتسهيلات التي قدمتها الدولة في سنتي 2011 و 2012 والتي لا تتطلب أي شهادة أو خبرة في القطاع.

الشكل(3–4) عددا لمؤسسات المنشأة في إطار الوكالة حسب النشاط من 2010/01/01 إلى 2016/12/31.



المصدر: من إعداد الطالبين لستنادا على المعلومات السابقة.

جدول رقم (3–6) : المؤسسات المتعثرة من 2010/01/01 ⟵ 2016/12/31

حسب النشاط.

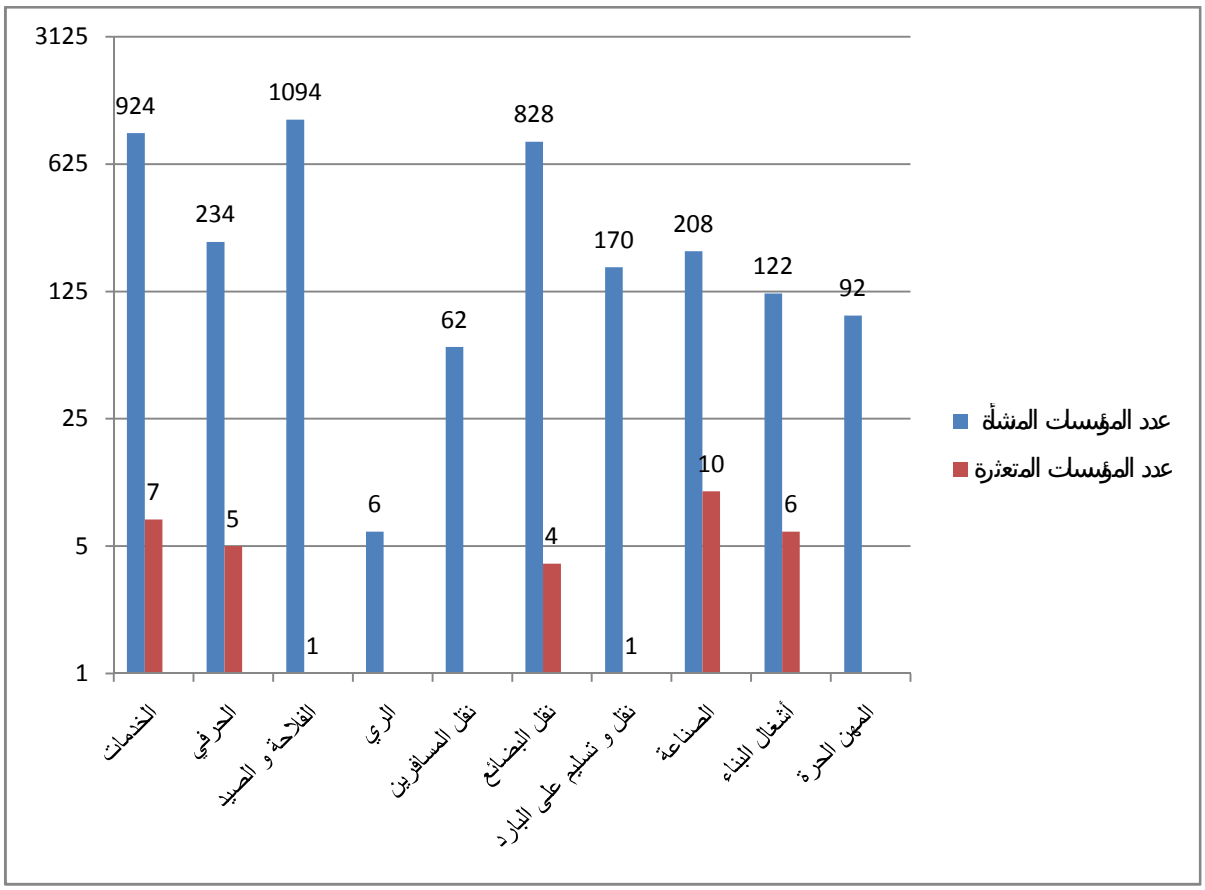
قطاع النشاط	عدد المؤسسات المنشأة	عدد المؤسسات المتعثرة	النسبة المئوية للمؤسسات المتعثرة %
الخدمات	924	07	0.18
الحرفي	234	05	0.13
الفلاحة و الصيد	1094	01	0.026
الري	06	00	00
نقل المسافرين	62	00	00
نقل البضائع	828	04	0.10
نقل و تسليم على البارد	170	01	0.026
الصناعة	208	10	0.26
أشغال البناء	122	06	0.16
المهن الحرة	92	00	00
المجموع	**3740**	**34**	**0.90**

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

منذ إنطلاق عمل الوكالة سنة 1996 و إلى غاية 2016/12/31 تم إنشاء مايقارب 5264 مؤسسة صغيرة و متوسطة من طرف هذه الوكالة وكان مجموع المؤسسات المتعثرة ،والتي لجأت إلى **صندوق الكفالة** المشترك لضمان أخطار القروض 197 مؤسسة منذ إنطلاق الجهاز .

و منذ سنة 2010 إلى غاية 2016 (فترة الدراسة) أنشأت 3740 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، وكان مجموع المؤسسات التي لجأت إلى صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض يساوي 34 مؤسسة حيث كانت النسبة الأكبر هي قطاع الصناعة بـ 10 مؤسسات متعثرة وهذا بسبب الاستيراد الذي يجعل المنافسة حادة أمام المنتوج المحلي من حيث الجودة والسعر ، أما فيما يخص قطاع الخدمات فهو قطاع مشبع إلى جانب قطاع نقل البضائع والذين حصلا على أعلى نسبة تمويل بمجموع 924 و828 مؤسسة منشأة على التوالي وربما نشهد في السنوات القادمة لجوء المزيد من مؤسسات نقل البضائع إلى صندوق الكفالة المشترك لضمان مخاطر القروض إذا لم تكن هناك حلول ميدانية للتعامل مع مشكلة تعثر المؤسسات وعدم القدرة على الإيفاء بديونها بجاه الممولين (البنك، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، وفيما يخص قطاع المشاريع العمومية فتعتبر أدواته وتجهيزاته تقليدية نوعا ما بالنسبة للمؤسسات الكبيرة و الأجنبية والتي تحصل على النسبة الأكبر من مشاريع البناء و التعمير.

الشكل(3–5) عدد المؤسسات المتعثرة التي لجأت إلى صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض من 2010/01/01 إلى 2016/12/31.



المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني: النقائص و المشاكل التي تحول دون نجاح **عدد من المشاريع المقدمة**

تتمثل أهم المشاكل التي تواجه **المؤسسات** الصغيرة والمتوسطة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في:

1. **المحيط الإداري** :نشاط المؤسسة يتطلب السرعة في اتخاذ القرارات وتنفيذها من طرف الإدارة، غير أن بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدا أصبحت في حد ذا من العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب المدة التي تستغرقها الإدارة في معالجة ملف أو مسألة تتعلق بالمتعاملين الاقتصاديين، تنوع الوثائق وصعوبة الحصول على السجل التجاري .بالإضافة إلى تفشي الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية التي تؤثر سلبا على هذه المؤسسات خاصة التي تتسم بضعف قدرا المالية وعجزها على التصدي لهذه الظاهرة السلبية، فالإدارة مازالت تتعاطى بشكل سلبي وبطيء في معالجة ملفات الاعتماد.[1]
2. افتقاد أصحاب المؤسسات الصغيرة إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية، ومن ثم زيادة احتمالات الوقوع في مشاكل وربما في الفشل الكامل، لعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع وكذا افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية و غياب الروح والفكر المقاولاتي بمفهومه الحقيقي لدى حاملي المشاريع والذي يرتكز على مزيج من الإبداع والمخاطرة الخصائص القيادية. [2]
3. المشاكل القانونية:كعدم استقرار النصوص القانونية والتغير السريع للقوانين والتنظيمات السارية ، غموض وصعوبة فهم القوانين السارية بالإضافة إلى تعقدها، عدم احترام النصوص القانونية، كلها تؤثر على عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار قانوني واضح وسليم.

1مقابلة مع السيد ، رئيس مصلحة التحصيل و المنازعات،يوم 2017/05/10، على الساعة 10:00.
2 المرجع نفسه.

4. المشاكل الفنية :تعد مشكلة العمالة الفنية المدربة من المشكلات الأساسية التي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة و والمتوسطة، ويزداد حدة تأثير هذه المشكلة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم اعتمادها في المقام الأول على عنصر العمل،و عدم توفر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الدورات.
5. صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكنولوجيات المتطورة شأنا في ذلك شأن المورد البشري،وذلك بسبب قلة مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى، بل حتى أن ما لديها من تكنولوجيات قد تجاوزها الزمن في ظل ثورة الابتكارات والاختراعات الجديدة.
6. نقص المعلومات والدراسات حول فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسات الصغيرة و والمتوسطة، وصعوبة إتباع وسائل إعلانية ودعائية نتيجة افتقارهم للأجهزة التسويقية المدربة.
7. عدم وجود إجراءات حمائية للصناعات الناشئة ومنافستها أمام السلع المستوردة المنافسة مما ينعكس سلبيا على المشروع.
8. عدم استجابة التمويل المقدم لمتطلبات غالبية الشباب الجزائري المسلم الذين يطالبون بقروض بدون فائدة لتمويل المشاريع مما يحد من عدد المشاريع (حساسية لأسعار الفائدة).
9. مدة استرجاع القرض قليلة لتثبت المؤسسة نفسها و تتلائم و تساهم في الاقتصاد الوطني.
10. الخروج عن النشاط المتفق عليه و التهرب من العمل القانوني المنظم و التوجه نحو الربح السريع.[1]
11. مناخ اقتصادي غير ملائم: سياسة اقتصادية فاشلة دولة على وشك الإفلاس فما بالك بمستثمر مبتدئ.

1مقابلة مع السيد ،رئيس مصلحة التحصيل و المنازعات،مرجع سابق.

12. كثرة الديون(ثمن إيجار المحل) و منه عدم القدرة على العمل والقيام ببيع الالة بثمن قليل،وبعدها يصبح المستفيد متابع قضائيا (توجية الأموال لجهات أخرى).

13. عدم وجود حوصلة-مرافقة-متابعة فعالة خلال وبعد الإنشاء والتي تقدمها الوكالة لأصحاب المؤسسات،مما يؤدي إلى توقف العديد من المشاريع عن النشاط.

14. غياب النظرة الإستراتيجية والتخطيط المحكم: منح المشاريع دون التعريف الحقيقي للواقع المنتظر وعدم القدرة على توجيه استثمارات الشباب نحو المشاريع المنتجة للثروة على حساب القطاع الصناعي والزراعي غالبا و تكرار نفس المشاريع في نفس المنطقة وكذا عدم رواج العمل في كثير من القطاعات.

15. التضخم: حيث يؤدي ارتفاع أسعار المواد الأولية وتكلفة العمل إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

16. مشكل التموين: عدم حصول المستفيد على العتاد المطلوب في الوقت المحدد من طرف المورد لمباشرة النشاط خاصة فيما يتعلق بالعتاد المستورد. [1]

17. منح المشاريع العمومية الهامة و الكبيرة للمستثمرين الأجانب (الصينيين، التركيين..) بسبب إهتلاك أ لآ ومعد ت أصح اب المؤسس ات القدا مى و عدم وكبة تهنو ام للتكنولوجيا الحديثة، أما بالنسبة لأصحاب المؤسسات الجدد فتنقصهم الخبرة و التجربة و الكفاءة في أداء العمل.

18. تماطل و امتناع الكثير من اصحاب المؤسسات والتي هي في حالة نشاط عن تسديد ديونهم انتظارا منهم وطمعا في إعفائهم من تسديد الديون .

19. وزيادة على المعوقات والمشاكل آنفة الذكر والتي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية، تواجه هذه المؤسسات الضغوط العالمية والمناخ الدولي الجديد في إطار العولمة الاقتصادية، فالسوق العالمية للسلع والخدمات تحكمها اليوم معايير :الجودة، السعر، والتسهيلات المالية ودقة فترة التسليم، يضاف إلى ذلك

1مقابلة مع السيد رئيس مصلحة التحصيل و المنازعات،مرجع سابق.

التنوع والتطوير في المنتجات حيث تتلاءم مع الاحتياجات الاستهلاكية والصناعية والخدمية، ويعود ذلك إلى القدرات الإنتاجية الكبيرة المتاحة وحسن وسرعة التعامل مع المستحدث من التقنيات الصناعية عبر التعامل مع مراكز الأبحاث التقنية، وفي هذا المال نجد فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وبالإضافة إلى ما سبق، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خطر الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقارات والتي تمتلك إمكانيات ضخمة، خاصة في ظل عملية التوسيع والاندماج التي أنتجت كيانات كبيرة قادرة ر على المنافسة.

المبحث الثالث: الحلول المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسات المتعثرة و النتائج المتوصل إليها.

الوكالة في سعي مستمر للحد من المشاكل و الأخطار التي تحول دون استمرارية ونجاح المؤسسات المنشاة من طرفها، وتحاول أيضا تقليل الصعوبات التي تتعرض لها الوكالة في تحصيل مستحقاتها مع البنك.

المطلب الأول: الحلول المقدمة من طرف الوكالة للنهوض بالمؤسسات المتعثرة

تبعا للرشادة الاقتصادية والمعايير الدولية، وسعيا لتذليل مختلف هذه الصعوبات تقوم السلطات العمومية مجسدة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بـ :[1]

1. مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الإقتصاد الوطني و الدولي.

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملوا المشاريع المتعثرة و الإشراف على متابعتهم ومساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم.
- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير و التسويق.
- تحسين الوساطة المالية و تخفيف وطأة العقبات التي تعترض المستثمرين.

1 مقابلة مع السيد ، رئيس مصلحة المرافقة،يوم 2017/05/14، على الساعة 14:00.

- ترقية الخبرة والاستشارة.
- جمع المعلومات المتعلقة بمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها بالتنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2. إعادة جدولة الديون:تمديد فترة تسديد القرض إلى أجال أخرى.
3. العمل بطريقة تكامل المشاريع(مشروع محل ⟵ مشروع نقل).
4. الرعاية والاحتضان:وذلك من خلال:

- متابعة ديموغرافية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة(استراتيجية منح القروض جغرافيا لتجنب تكرار نفس المشاريع بالمنطقة نفسها).
- التوجيه والتشجيع لاستعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
- استغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مرافقة هذا النوع من المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لمواجهة عولمة التبادل وشدة المنافسة.
- انتهاج إستراتيجية التنافس من أجل تحقيق ميزة تنافسية متواصلة ومستمرة من المنافسين وبالتلي تطوير عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء الوطنين أو الأجانب.

5. الحد من البطالة الموسمية من خلال تشجيع إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على ضمان استمرارية الخدمة أو السلعة في غير موسمها لحين بداية الموسم القادم كما هو الحال في قطاع الزراعة.
6. المبادرة: تعتبر هذه المؤسسات من االات الخصبة لتطوير الإبداعات ولأفكار الجدية من خلال ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا أحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان ، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية ، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء ا ولأشغال العمومية ، والحث على

التفكير في العمل المستقل و كذا نشر ثقافة النجاح و نبذ التقليد بالإعتماد على المعارض الخاصة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والدورات التدريبية و التأهلية.

7. ضرورة اتصال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهياكل التعليم العالي ومراكز البحث التطبيقي قصد الاستفادة من الدراسات والأبحاث، باعتبار هذه المراكز مصادر هامة للاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية.
8. التوجه نحو قطاعات خلق الثروة ،فلاحة ،صناعة ،تكنولوجيا الاتصالات ' توجه جديد'
9. تشجيع المقاولة النسوية والتي تعتبر قليلة جدا بالرغم من أن يقدمن عمل أكثر جودة و الفشل قليل جدا.
10. بانسبة للبنوك: تنازلت عن غرامات التأخير لصالح المستفيدين قبل 2011/03/06 والذين لديهم مشكل في التسديد.

- إضافة إلى احلول المقدمة و المقترحة من طرف الوكالة نقترح الحلول التالية:

1. تأهيل المحيط الإداري:تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل أن تتقبل بل تعمل على تطوير فكرة تنمية الاستثمار الخاص في شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الأهداف الوطنية المسطرة في هذا المال، وأن لا تعمل الإدارة بطرقها البيروقراطية لعرقلة أهداف السياسة الوطنية المحددة للمعالم، وتأهيل المحيط الإداري يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية، وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين.

2. **تدعيم البنية التحتية:** إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز، ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة وفي هذا الإطار تبرز ضرورة اعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية.
3. إبرام اتفاقيات مع الجمعيات النسوية لتشجيع المقاولة النسوية باعتبارها أكثر تنظيم ودقة و أكثر جودة من المشاريع التي يقدمها الرجال وبالنظر إلى المشاريع التي يعوضها صندوق الكفالة فهي قليلة.
4. إعطاء أهمية إلى المعطيات الدولية لاسيما أسلوب الشراكة الاقتصادية، فالجزائر إقليم قريب من أوروبا من جهة وكذلك الوضع الاقتصادي الدولي وما يعرفه من تطورات وتوجهات نحو فرضية الانصهار في الاقتصاد العالمي والمنضمات الدولية مثل منظمة التجارة الدولية، لذلك لا بد إن تنتهج الدولة أسلوب الشراكة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار مبدأ التكتلات الاقتصادية.

المطلب الثاني : النتائج المتوصل إليها بعد العمل بالحلول المقدمة

في سعيها إلى تحسين أنظمة التسيير و الإنتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تقوية قدراتها التنافسية، و تكيفها مع كافة الأوضاع الاقتصادية وبفضل تجربة 20 سنة تمكنت الوكالة و الجهاز ككل من تحقيق النتائج التالية:[1]

1) إنشاء اقتصاد متنوع وإعطاء الأولوية لأنشطة خلق الثروة (فلاحة،صناعة،بناء وأشغال عمومية) قبل و بعد2011:

- الفلاحة من 11% ⟵ 31%
- الخدمات 56% ⟵ 21%
- الصناعة 08% ⟵ 24%

1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سابق.

2) الجهاز يمول نفسه دون اللجوء الى الخزينة العمومية (تمويل ذاتي سنة 2016بـ 55%).

3) إنشاء الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 367 ألف مؤسسة(تمويل 45 مشروع يوميا سنة 2016).

4) توفير العديد من فرص العمل (أكثر من مليون منصب عمل منها 3756 منصب عمل دائم من 2010-2016 في ولاية المدية).

5) انخفاض معدل البطالة (من 11% إلى 9.9% سنة 2016).

6) ارتفاع إحصائيات السجل التجاري بـ 5.4%.

7) تحصيل 27 مليار دج من اجمالي 326 مليار دج (سنة2016 تحصيل 7.5مليار دج)، بمعدل تحصيل يساوي 71% من القروض بدون فائدة لوكالة المدية منذ التأسيس ،ومعدل 75% سنة 2016.

8) تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها و هيكل أسعارها.

9) التحكم في حجم و نوعية الديون مع ترشيد استعمال القروض.

10) سنة 2016 :80% من المستفيدين من خريجي الجامعات وحاملي الشهادات المهنية.

11) انخفاض عدد المؤسسات المتعثرة والتي تلجأ إلى صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض في الفترة الأخيرة (2010-2016).

12)2000 مؤسسة متعثرة منذ تأسيس الوكالة سنة 1996 منها 197 مؤسسة متعثرة في ولاية المدية أي بنسبة 9.85% من مجموع المؤسسات المتعثرة في 48 ولاية.

خلاصة :

من خلال عرضنا لمختلف حيثيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لصالح الشباب الراغب في القيام بمشاريعه الخاصة ومساعدتهم على تجسيد افكارهم على الواقع، يتبن لنا سعي الدولة و الجهات المعنية من أجل تطوير هذه المؤسسات وتأهيلها وذلك بتوفير المحيط المناسب لها و دعمها وتوسيع شريحة المؤسسات التي يمكن الاستفادة من البرنامج.

وبدراستنا لصندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض المكمل لعمل الوكالة و دوره في تحفيز البنوك على تقديم القروض للمؤسسات المنشأة، فإنه من الضروري على الشباب الراغب في إنشاء المؤسسات و المشاريع الصغيرة الاستفادة من برامج هذه الهيئات وأن تعي حتمية مسار التأهيل و اللجوء إلى الخبرة و الاستشارة المقدمة من طرف هذه الاخيرة لتحقيق اهدافهم و تحقيق تطلعاتهم و المساهم في التنمية الوطنية الاقتصادية و الاجتماعية.

خـاتـمـة عـامـة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا محوريا في الاقتصاديات الحديثة سواء على مستوى مساهمتها في الناتج الوطني او على مستوى قدرتها التشغيلية للعمالة او على مستوى تكوينها لإجمالي **للمنظومة المؤسسية الاقتصادية**، و لذالك تأتي مسألة تطوير هذه المؤسسات في مقدمة الأولويات المتعلقة بإعداد سياسات ملائمة لترقية دورها التنموي في كل البلدان.

وإن جود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يعود إلى سنوات النظام الاقتصادي السابق أين لم يحظى هذا القطاع بالأهمية اللازمة، **وكان له دورا ثانويا**، غير أن التوجهات الحديثة للاقتصاد الجزائري و جدت فيها هذه المؤسسات التربة الخصبة لقيامها و تطورها، حيث أولتها اهتماما كبيرا باعتبارها أهم مداخل التنمية **الاقتصادية و الاجتماعية**.

ولتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يجب الأخذ بعين **الاعتبار بمجموعة من المتطلبات** الأساسية أهمها التأهيل المصرفي و التأهيل التكنولوجي و تأهيل العنصر البشري ، إضافة إلى متطلبات تأهيل عامة و مباشرة تتمثل في تأهيل المحيط الإداري، **و تدعيم البنية التحتية، و التقليل من العبء الجبائي، و الرعاية و الاحتضان**، و لهذا بادرت باتخاذ بمجموعة من الإصلاحات و التحولات حتى تكفل لها بيئة عمل مواتية، **و** توجهها قدما نحو بلوغ الأهداف التنموية.

ولأن نجاح أي برنامج يتوقف في الأساس على أداء الجهاز المنفذ له،كما يتوقف في الدرجة الأولى على الإجراءات التي يتخذها هذا الجهاز ، في هذا السياق جاءت دراستنا حول الوكالة الوطنية **لدعم تشغيل الشباب و هي الجهاز المسؤول على تنفيذ وانجاز مشاريع للشباب**،في محاولة منا لفهم موضوع مرافقة الشباب في إنشائهم لمؤسساتهم الخاصة و توجيههم و تقديم الاستشارة لهم في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية **بصورة أكثر دقة** وذلك من خلال تقربنا لهذه الوكالة و معرفة الواقع العملي لتنفيذ برنامج التأهيل فيها.

أولا–إثبات صحة أو خطأ الفرضيات:

1. تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات دول العالم، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة لكونها تمثل الغالبية العظمى من المشاريع في الدول النامية والدول المتقدمة وهذا ما أكدته الدراسات وأكده الكثير من رجال الأدب الاقتصادي والمهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،كذلك لأن إنشائها لا يحتاج إلى رأس مال كبير لتمويلها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة ،**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
2. يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم العديد من العراقيل التي تؤثر بشكل مباشر على أدائه وقدراته التنافسية، نظرا لهشاشته، ضعف تحكمه في التكنولوجيا الناتج عن عدم كفاية الموارد المالية التي تسمح بتجديد وتكوين رأس المال الثابت و تعاني كذلك من مشكلات عديدة تحول دون تنمية قدراتها و إسهامها الفعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي، و من أبرز الأفكار لمعالجة المشاكل تأهيل المحيط الإداري و تأهيل العنصر البشري و العمل على إيجاد نظام تمويلي لدعم هذه المؤسسات، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
3. في سعيها إلى تحسين أنظمة التسيير و الإنتاج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تقوية قدراتها التنافسية، و تكيفها مع كافة الأوضاع الاقتصادية تمكنت الوكالة و الجهاز ككل من تحقيق النتائج التالية: إنشاء اقتصاد متنوع، إنشاء الكثير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،توفير مناصب عمل،القيام بعمليات التحصيل للقروض الممنوحة، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

ثانيا–نتائج الدراسة:

بعد تحليل الموضوع من جوانبه المختلفة وفقا لإشكالية البحث المطروحة،والإجابة على التساؤلات أثناء عرضنا لأهم معالم البحث،توصلنا إلى جملة من النتائج:

1) تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا لقدرتها المتميزة على توفير مناصب شغل و خلق الثورة ،مما يساعد على بجاوز عقبتين رئيسيتين تعاني منها المجتمعات ،وهما البطالة و الفقر و ذلك ناتج عن خصائصها التي تتسم بها "قدرتها على توسيع النسيج الصناعي، و قدرتها على الابتكار و التخصص في مجالات متعددة".

2) تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية بالمساهمة في زيادة الإنتاج و تنويعه وتحقيق عدالة في توزيع الدخل من خلال الوصول إلى الصغار المستثمرين، و بالتالي فهي آلية فعالة لمكافحة القفز في المجتمعات و ضرورة لتطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة باعتبار خطوة اساسية في طريق تصنيع البلدان النامية، فهي تشكل جزء هاما لعملية التصنيع الديناميكي، ومنفذا جيدا لاستغلال الموارد المادية و البشرية المحلية.

3) بالرغم من جهود الدول الرامية إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن هذه الأخيرة تبقى تواجه العديد من المشاكل متمثلة أساسا في المشاكل المالية و الإدارية بالإضافة إلى مشكل العقار، و مشاكل أخرى تساهم بدرجات متفاوتة في إعاقة و عرقلة هذا القطاع ،أما على المستوى الجزئي فإن هذه المؤسسات لا تزال تفتقر إلى أبسط النظم العلمية في التسيير،أضف إلى ذلك قدم التكنولوجيات التي تستعملها.

4) تغيرت سياسة الحكومة الجزائرية من توفير مناصب عمل في الوظائف الحكومية، إلى تسهيل مهمة العاطلين عن العمل في توظيف أنفسهم من خلال توفير الدعم المالي والفني لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، من خلال وضع سياسات ملائمة، و توفير أجهزة تنفيذية تسهر على ذلك.

5) إن اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمل على تطويره، لا يقتصر على محاولة تكييف **مناخ الا**ستثمار و جعله بتناسب مع هذا القطاع فقط، و إنما يتعدى ذلك إلى مبادرة الدولة لتشجيع الشباب على إنشاء مثل هذه المؤسسات، **و تمويلهم و متابعة مشاريعهم، فهذا القطاع ينمو بمعدلات** أكبر **من معدلات نمو المؤسسات** الكبيرة، **مما** يجعل **منه وسيلة و أداة لخلق فرص للعمل والتخفيف من معدلات البطالة.**

6) عملت السلطات الجزائرية على توفير عدة حوافز لتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنميتها، نظرا لما ثبت عن مساهمتها التنموية، بضمان نوع من المرافقة الاستثمارية و المالية ووضع برامج تأهيل وطنية تسمح بترقية و تحسين أداء هذه المؤسسات، إضافة إلى توفير جهاز يدعم الاستثمار الخاص يتمثل في الوكالة الوطنية **لدعم تشغيل الشباب.**

7) ظهر الاهتمام بمرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة في الجزائر مع بداية التسعينات، أي في مرحلة التي شهدت بداية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بتشجيع الملكية الخاصة و روح المبادرة، لهذا جاءت فترة التسعينات بالعديد من أجهزة مرافقة المؤسسات الصغيرة، و اتضح لنا أنه رغم قصر فترة نشاطها و تعدد العراقيل و المصاعب التي تواجهها، إلا انها لعبت دورا هاما في مجال تقديم الدعم للمنشئ يظهر خاصة في شكل منح الإعانات المالية و المساعدة على دراسة السوق و ايضا كل ما ينتج عن الالتحاق بهذه **الأجهزة من إعفاءات جبائية.**

8) اتضح لنا من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أن هذه الأخيرة تقدم العديد من الخدمات التي تسهم في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، خاصة فيما يتعلق بإعداد الدراسة التقنو-**اقتصادية،** وبالتالي المساعدة على إعداد دراسة السوق و التقديرات المالية و المساهمة أيضا في تمويل المشروع ، و أيضا

مختلف اوجه المساعدة التي تتلقاها المؤسسة الصغيرة من اجل التعريف بها و بمنتجاتها من خلال قيام الوكالة بتنظيم صالونات و برامج تدريب و تكوين و غيرها.

9) رغم اهمية الخدمات التي تقدمها الوكالة للمنشئين إلا انها تبقى من وجهة نظرهم غير مرضية و لا سيما فيما يخص خدمتي التكوين و المساعدة على دراسة السوق التي تقوم الوكالة بإعدادها لا تعكس إطلاقا المعطيات الفعلية للسوق و هو ما يجعلهم غير قادرين على مواجهة متغيرات السوق الفعلية، كما أن التمويل الذي يحصل عليه المنشئ هو تمويل استثماري و مانح القرض هو بنك تجاري، وهذا ما قد يخلق تناقض بين مصالح الطرفين فيما يخص أجال التسديد.

ثالثا– توصيات الدراسة:

انطلاقا من نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1) إيجاد محيط اقتصادي و إداري و قانوني مناسب لقيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضرورة البحث عن السبل الكفيلة للوصول إلى اندماج إيجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية وتعظيم مكاسب الاندماج.

2) تحسين القدرات الإدارية والفنية والتسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من المنافسة في البيئة العالمية وإيجاد الموارد الضرورية لدعم وتشجيع هذه المؤسسات، واعتماد أحدث نظم التسهيلات المالية في عملية تمويل هذه المؤسسات.

3) يجب إقامة مؤسسات مالية متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل شروط سهلة و ميسرة للإقراض تتماشى مع قدرة هذه المؤسسات على الوفاء بذلك، وكذا إنشاء بنك للمعلومات يسمح للمؤسسات المالية و البنوك معالجة الملفات بسرعة كما يسمح بتخفيض المخاطر نتيجة التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما يدعم و يقوي علاقة الثقة بين البنوك و هذه المؤسسات المقترضة.

4) **إعداد برنامج** تأهيل أمثل و فعال ينشد الاحتياجات الفعلية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة و السهر على تنفيذه، **و**تفعيل دور الخبرة الاستشارية لتمكين المنشئين المبتدئين من **اكتساب** الخبرة من أجل التسيير الأمثل لمؤسساتهم و جعلهم اكثر نضجا في التعامل باموالهم.

5) **تشجيع المؤسسات** الصغيرة **و المتوسطة ،وتدعيم القطاعات ذات** الجدوى في مجال **استحداث مناصب شغل،** حتى **تصبح هناك** مساهمة **فعالة** في **الحد من ظاهرة البطالة ،و**توجيه كفاءات المنشئين إلى القطاعات التي تتناسب مع تخصصاتهم و تشجيعهم على الإبداع و التجديد و **اكتشاف أسواق أخرى لتمكنهم من توسيع الحصة السوقية لمؤسساتهم.**

6) **إنشاء دار مقاولتيه** في **كل جامعة و** التي **تهدف** إلى **تشجيع و تعميم الروح المقاولة** التي تجعل **من الجامعي منشئ للمؤسسة بدلا من طالب للشغل.**

7) تكثيف تنظيم الصالونات و المعارض الجهوية و الوطنية و حتى الدولية و محاولة إشراك أكبر عدد ممكن من المنشئين فيها و ذلك بهدف التعريف اكثر بالمؤسسات الصغيرة التي انشئت بدعم من طرف الوكالة و هذا ما **قد يمكنها من اكتساب زبائن جدد.**

8) **من أجل قيام الوكالة بلعب دور متكاملا** في مجال مرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة ينبغي بأن تقوم بإعداد دراسات حول مختلف القطاعات، **و مدى جاذبيتها ،ما يسمح بإعداد دراسة دقيقة للسوق و لشدة المنافسة** مع الأخذ بعين الإعتبار القطاع الغير الرسمي.

9) **إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات** الصغيرة **والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة،** التنظيم، **التسويق والتمويل، بالإضافة** إلى المساعدات الفنية في **عمليات دراسة الجدوى** وحتى **العملية الإنتاجية.**

رابعا–آفاق الدراسة:

يمكن إثراء هذا الموضوع مستقبلا بالدراسات المستقبلية التالية:

1. أساليب ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
2. تحديات المشاريع الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ضمن مسارات التنمية الوطنية.
3. التعرف على فرص الاستثمار وتحديد القطاعات التي تتوفر فيها الجزائر على ميزة تنافسية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.
4. فشل المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أسبابه وطرق معالجته.
5. صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض ودوره في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

قائمة المراجع

أولا –باللغة العربية :

أ. الكتب

1. أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة،" مدخل بيئي مقارن"**، الدار الجامعية الإسكندرية،مصر، 2007.

2. جهاج عبد الله عفانة،قاسم موسى أبوعيد،**إدارة المشاريع الصغيرة**،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن،2004.

3. حسن إبراهيم بلوط،**إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية**،دار النهضة العربية،بيروت ،لبنان،2002.

4. سعاد نائف البرنو طي،**إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان،الطبعة الأولى،2005.

5. سعيد عبد الرسول محمد،**الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**،المكتب العلمي للنشر و التوزيع،الاسكندرية ،1998.

6. سعيد عبد العزيز عتمان،**دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق**،الدار الجامعية للنشر و الطبع و التوزيع،جامعة الاسكندرية،مصر،2002.

7. سميرعلام،إدارة المشروعات الصغيرة،دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان الطبعة الاولى،2001.

8. سيد سالم عرفة،**الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**،دار الراية للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة الأولى،2011.

9. طاهر محسن الغالبي منصور" **منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة** "دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2009 .

10. عادل أحمد حشيش، **أصول الإقتصاد السياسي:مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الإقتصاد**، دار النهضة العربية،بيروت ،1992.

11. عبد الرحمان يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

12. عبد الرحمن الجبوري،**إدارة المشاريع**،دار المناهج للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن،الطبعة الأولى،2008.

13. عبد الغفور عبد السلام و اخرون،**إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2001.

14. عمر صخري، **إقتصاد المؤسسة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الثالثة، 2003.

15. فتحي السيد عبد أبو سيد احمد ، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر 2005 .

16. كاسر ناصر المنصور وشوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

17. ليث عبد الله القهيوي،بلال محمود الوادي،**المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية**،دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى ،عمان الأردن،2012.

18. ماجدة العطية ،**إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الثانية، سنة 2004.

19. محمد صالح الحناوي ومحمد فريد صحن، **مقدمة في الأعمال**، دار الجامعية،الإسكندرية،2004.

20. محمد توفيق ماضي،إدارة **وجودة المشاريع خطوات تخطيط و تنظيم و جدولة مراحل تنفيذ المشروع و كيفية الرقابة عليها**،الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع،جامعة الاسكندرية ،مصر،2000.

21. محمد محروس إسماعيل،**إقتصاديات الصناعة و التصنيع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 1992 .

22. مدحت القريشي ،**الاقتصاد الصناعي**، جامعة البقاء التطبيقية،دار وائل للنشر، الأردن،2001.

ناصر دادي عدون،**إقتصاد المؤسسة**،دار المحمدية العامة،الجزائرية ،1998.

23. نبيل جواد ،**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،بيروت لبنان 2007.

24. هالة محمد لبيب،**إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**،النظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،مصر،2004.

ب.الرسائل العلمية:

1) أطروحات الدكتوراه:

25. حكيم شبوطي، **دور المؤسسات الصغيرة والنتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلو الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر ،2008.

26. عثمان لخلف،**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها و تنميتها**،دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 2004.

2) رسائل الماستر:

1. بوعبدالله هيبة،**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر ،2009.

2. جبالي محمد الأمين،**إدارة مخاطر القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية ادعم تشغيل الشباب للمؤسسات المصغرة**،رسالة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة المدية، سنة 2015.

3. سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة البليدة، 2005 .

4. شعيب اتشي،**واقع و افاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2008.

5. صندرة سايبي،**دور المرافقة في إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة** ،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة.

6. عبد الكريم الطيف، **واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية الحالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2001 .

7. عليان نبيلة،**الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،رسالة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة البويرة.

8. غبولي أحمد،**تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة، 2011.

9. قمان أنيسة،**محاولة بناء خلية لليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات** دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بومرداس ،2014.

10. لهواري سعيد،**محددات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة نظرية و تطبيقية**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة بومرداس2007.

11. يرجي شهرزاد،**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة تلمسان،الجزائر،2012.

ج. التقارير و الوثائق

1. منشورات للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2016.

2. صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض 2016.

د. الندوات و المؤتمرات و الملتقيات

1.جمعة هوام،شافية شاوي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الملتقى الوطني الاول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزا ئر** خلا الفترة 2000-2010 بومرداس يومي 18-19ماي 2011.

2. خليل عبد القادر،سليمان بوفاسة،**دور الوساطة المالية في التمويل الغير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،** بحث مقدم في الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية الذي نظم بجامعة الشلف يومي 18/17أفريل 2006.

3. علي سالم أرميص،**مدى تنافس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،** بحث مقدم في الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية الذي نظم بجامعة الشلف يومي 18/17أفريل 2006.

4. محمد يعقوبي،**مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**،بحث مقدم في الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية الذي نظم بجامعة الشلف يومي 18/17أفريل 2006.

5. ميلود تومي ،**مستلزمات تأهليل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،** بحث مقدم في الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية الذي نظم بجامعة الشلف يومي 18/17أفريل 2006.

هـ. القوانين و التشريعات

1. المادة 27و 28 في إطار أحكام المادة 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 1996.

2. المادة06-**من المرسوم التنفيذي** رقم03-288.

3. المادة01 من المرسوم التنفيذيرقم 98-200 ،الجريدة الرسمية،العدد42 الصادرة في 1998/06/14.

4. المادة 02،من المرسوم التنفيذي 98-200،مرجع سابق.

5. المادة 05 من المرسوم التنفيذي،رقم02-373، الجريدة الرسمية،العدد74،الصادرة في2002/11/11.

6. المادة06،من المرسوم التنفيذي رقم 02-373،الجريدة الرسمية،العدد74،الصادرة في 2002/11/11.

7. المواد 27-28 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/08/08 **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**،الجريدة الرسمية،العدد52.

8. المادة 6،**من المرسوم التنفيذي** رقم 96-296،المؤرخ في1996/08/08.

9. المادة 1،2،3من المرسوم التنفيذي رقم 296،26 المؤرخ في 1996/09/08.

10. المادة 02-03-04من المرسوم التنفيذي رقم 03-289،الجريدة الرسمية،العدد54 الصادرة في 2003/09/10.

11. المادة 03-04-05 من المرسوم التنفيذي رقم 98-200.

12. الجريدة الرسمية المواد 4،5،6من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،رقم01-18،الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخ يوم السبت 30 رمضان 1442 الموافق لـ 15 ديسمبر 2001.

13. المادة 7،8،9،10،من المرسوم التنفيذي رقم 26.296.

14. المادة 10،11 من المرسوم التنفيذي رقم 98-200 .

و. الأنترنيت

1. أحمد السيد كردي،**المعوقات و المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة،**

http//kenanaonline.com/usersahmeskordy/posts/777296،تاريخ التحميل 2017/01/27.

2. موقع صندوق ضمان القروض عللا الأنترنيت،www.fgar.dz،2017/04/09.

3. - موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. www.ensej.org.dz .

ز. المقابلات

1. مقابلة مع السيد ، رئيس مصلحة التحصيل و المنازعات،يوم 2017/05/10، على الساعة 10:00.

2. مقابلة مع السيد ، رئيس مصلحة المرافقة،يوم 2017/05/14، على الساعة 14:00.